الجمهوريّة التّونسيّة

وزارة المــاليّة



تـقـريـر

حول ميزانية الدولة لسنة 2022

ديسمبر 2021

الفهرس

التقديـــم 3

الظرف الاقتصادي العالمي 4

الظرف الاقتصادي الوطني 6

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2021 11

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية على المدى القريب والمتوسط 18

الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2022 24

الجزء الثاني: موارد الدولة لسنة 2022 30

الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 37

الجزء الرابع: خدمة الدين لسنة 2022 119

الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1 : تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار.......................................5

رسم بياني عدد 2 : :تطور سعر القمح بالأسواق العالمية..5

رسم بياني عدد 3 : مؤشرات أسعار المنتجات الزراعية...5

رسم بياني عدد 4 : النمو الإقتصادي...7

رسم بياني عدد 5 : الميزان التجاري حسب مجموعات المواد......................................8

رسم بياني عدد 6 : : المساهمة في التضخم حسب المجموعات 9

رسم بياني عدد 7 : معدل أسعار أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار.........................10

رسم بياني عدد 8: تطور النفقات 13

رسم بياني عدد 9: نسبة الإنجاز حسب طبيعة النفقات 14

رسم بياني عدد 10 : موارد الإقتراض الداخلي 15

رسم بياني عدد 11 : موارد الإقتراض الخارجي 15

رسم بياني عدد 12 : هيكلة موارد الدولة..31

رسم بياني عدد 13 : الأداءات المباشرة 33

رسم بياني عدد 14 : الأداءات غير المباشرة 33

التقديـــم

مرّت تونس خلال العشرية الأخيرة بتحوّلات سياسيّة واجتماعية غير مسبوقة في تاريخها، حيث اتسمت هذه الفترة بعدم استقرار سياسي تمثل في توالي الحكومات، ومواجهة التحديات الأمنية من خلال التصدي للعمليات الإرهابية وتأثيراتها على الأمن القومي. كما شهدت البلاد تحدّيات وصعوبات هيكليّة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى تراجع نسب النّمو وانخفاض الاستثمار واحتداد التفاوت الجهوي وارتفاع نسب الفقر واشتداد الضغوطات على التّوازنات المالية بالإضافة إلى الأزمة الصحية العالمية نتيجة جائحة كوفيد-19.

وبالرغم من كل الصعوبات التي رافقت هذه الفترة، فقد تمسّك التّونسيون والتّونسيات باستكمال مشروعهم لبناء ديموقراطية جديدة تكرس دولة القانون والمؤسّسات وتقوم على القيم الكونيّة للحرّية والعدالة والكرامة.

وقد جاءت القرارات الرئاسية ليوم 25 جويلية 2021 لتصحيح مسار الانتقال الديمقراطي في تونس والمضي قدما نحو تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة على مختلف المستويات ومقاومة مختلف مظاهر الفساد المتفشية وتكريس احترام القانون.

ولتلافي مزيد تدهور الوضع الاقتصادي وخاصة للمالية العمومية، التي عرفت خلال الفترة المنقضية وضعية صعبة واختلالا كبيرا للتوازنات نتيجة لتراجع موارد الدولة وتزايد نفقاتها مما أفضى إلى ارتفاع عجز الميزانية ليبلغ 8.3% في موفى سنة 2021 وارتفاع نسب حجم الدين العمومي ليناهز حوالي 86% من الناتج في موفى سنة 2021، فإن الوضع يستدعي ترتيب الأولويات للخروج من هذه المرحلة الصعبة. وتتمثل الأولوية القصوى في التحكم في توازنات الماليّة العموميّة للحد من عجز الميزانية والتحكم في مستوى المديونية.

ويمثل قانون المالية لسنة 2022 إطارا للانطلاق في تفعيل عدة إصلاحات والبدء في تحقيق التصحيح المرجو لوضعية المالية العمومية مما سيساهم في دفع نسق الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتضامني ومستدام إلى جانب العمل على تحسين حوكمة إدارة القطاع العام بجميع مكوناته.

الظرف الاقتصادي العالمي

توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2021 أن يبلغ النمو العالمي 5.9% خلال كامل سنة 2021، مقابل انكماش بـ 3.1% سنة 2020 نتيجة التداعيات غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19، و يعود هذا التطور في النمو لسنة 2021 إلى الدعم المالي الإضافي في عدة اقتصادات كبرى، والتعافي المرتقب بفضل تكثيف اللقاحات خلال سنة 2021، واستمرار تطويع النشاط الاقتصادي لمقتضيات التنقل المحدود. وبالرغم من ذلك، فإن الكثير من بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مازالت تعاني من جائحة فيروس كورونا وتداعياتها.

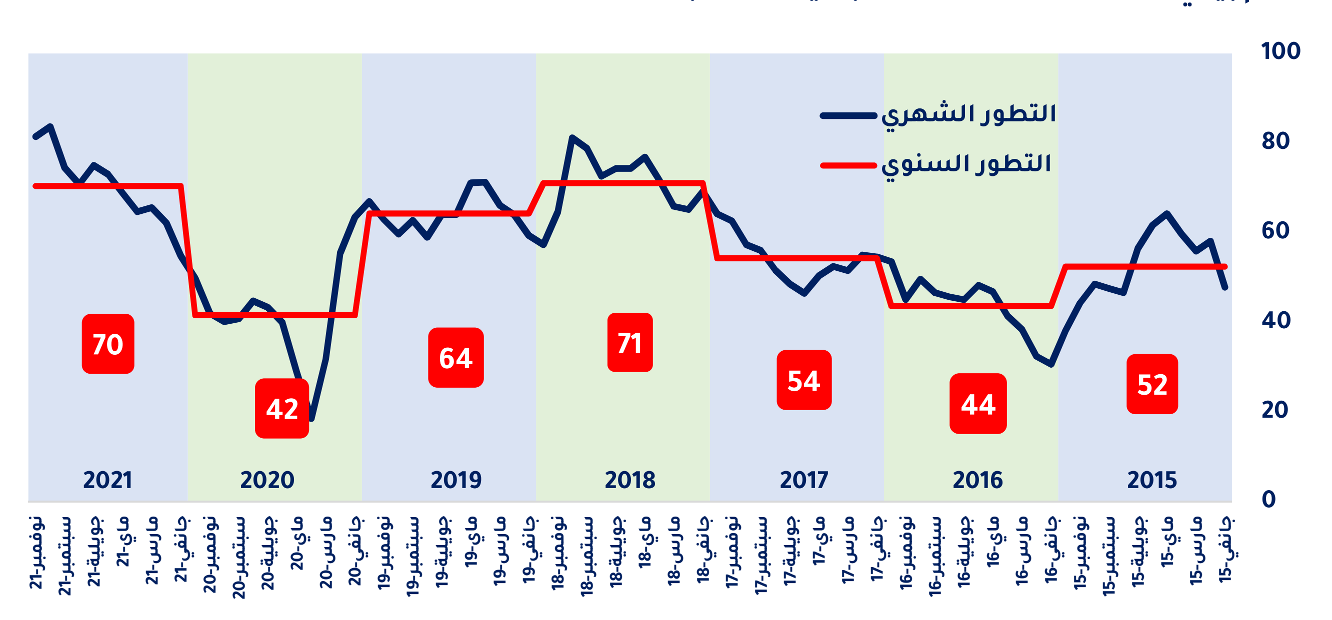
وحسب نفس المصدر يتوقع أن تبلغ نسبة النمو بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الرئيسي لتونس، نسبة 5% خلال 2021 و4.3% خلال 2022 بعد انكماش لحد 6.3% سنة 2020.

(%)	نتائج 2019	نتائج 2020	توقعات 2021	توقعات 2022
النمو العالمي	**2.8**	**3.1-**	**5.9**	**4.9**
البلدان المتقدمة	**1.6**	**4.5-**	**5.2**	**4.5**
الولايات المتحدة	2.2	3.4-	6	5.2
منطقة الأورو	1.3	6.3-	5	4.3
اليابان	0.3	4.6-	2.4	3.2
بلدان الأسواق الناشئة	**3.7**	**2.1-**	**6.4**	**5.1**
الصين	6.0	2.3	8	5.6
الهند	4.0	7.3-	9.5	8.5
البرازيل	1.4	4.1-	5.2	1.5
روسيا	2.0	3-	4.7	2.9
جنوب افريقيا	0.2	6.4-	5	2.2

المصدر : صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2021

وفيما يتعلق بالأسعار العالمية للنفط، فقد استعادت معدلات سعر برميل النفط الخام من نوع "برنت" في الأسواق العالمية نسقها التصاعدي نتيجة لارتفاع الطلب والإنتعاشة النسبية إثر جائحة كوفيد-19 وتداعيتها، ليبلغ إلى موفى نوفمبر 2021 مستوى 70.4 دولار للبرميل.

رسم بياني عدد 1 : تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار

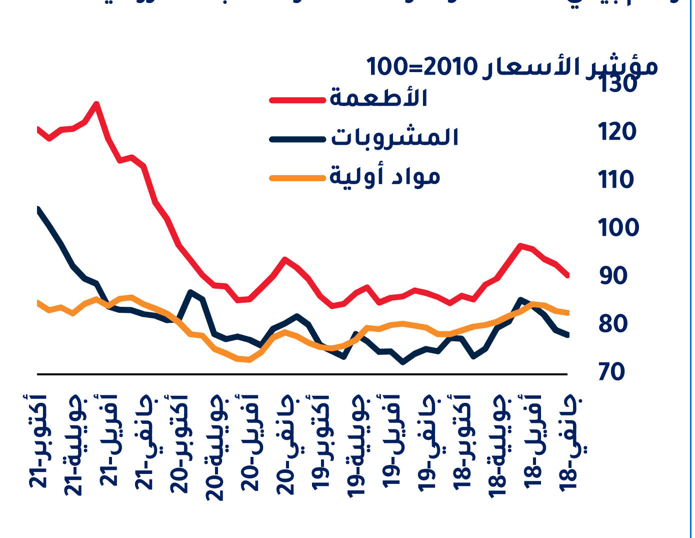


ويشير تقرير آفاق أسواق السلع التابع للبنك الدولي إلى استقرار مؤشر أسعار المنتجات الزراعية في الثلاثي الثالث من سنة 2021 مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2021، الذي سجل ارتفاعا بنسبة 25% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث تجاوزت معظم المجموعات الفرعية مستويات ما قبل الجائحة بهامش واسع، وسجل المؤشر أعلى مستوى له منذ 8 سنوات في الثلاثي الثاني من سنة 2021 وذلك بسبب نقص العرض وزيادة تكلفة المدخلات (خاصة الفحم والغاز الطبيعي والأسمدة) إلى جانب الطلب القوي على سلع الأعلاف الحيوانية في الصين.

رسم بياني عدد 2 : تطور سعر القمح بالأسواق العالمية

دولار/طن

رسم بياني عدد 3 : مؤشرات أسعار المنتجات الزراعية



المصدر: البنك الدولي " آفاق أسواق السلع " أكتوبر 2021

الظرف الاقتصادي الوطني

تعد تونس من بين اقتصادات الأسواق الناشئة الأكثر تضررا من أزمة كوفيد-19، التي تسببت في أكبر انكماش اقتصادي في تاريخها، وتسببت أيضا في خسائر بشرية واقتصادية فادحة. ومن المتوقع أن يكون الانتعاش بطيئًا نسبيًا بسبب تأخر حملة التطعيم، وعودة السياح تدريجيا والتقدم غير الكافي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما ساهم في عدة اختلالات على المستوى الاقتصادي بصفة عامة وعلى مستوى المالية العمومية بصفة خاصة.

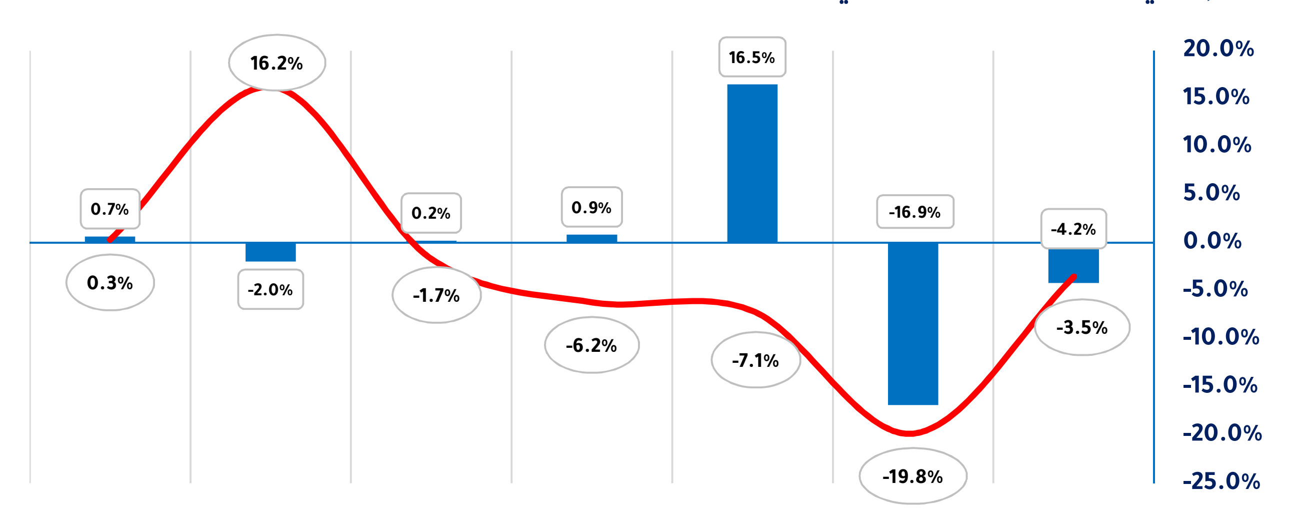
1. النمو الاقتصادي

سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 نموا بنسبة 0.3% بحساب الإنزلاق السنوي مقابل 16.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2021 و -1.7% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021.

وتميز النشاط الاقتصادي بتطور القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 29.9% يعود بالأساس إلى دخول حقلي نوارة وحلق المنزل حيز الاستغلال.

وقد سجلت القيمة المضافة لقطاع المناجم ارتفاعا بنسبة 28.9% كما شهدت القيمة المضافة لقطاع الصناعات الكيميائية وقطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية تطورا بنسبة تقدر على التوالي بـ 14% و 1.1% كما سجل قطاع المعلومات والاتصالات وقطاع الخدمات المالية ارتفاعا يقدر على التوالي بنسبة 5.7% و 5.4%. وفي المقابل انخفضت القيمة المضافة لقطاع النسيج والملابس والأحذية بنسبة 2.5% وقطاع صناعة مواد البناء والخزف بنسبة 4.5 % وقطاع الصناعات الغذائية والفلاحية بنسبة 2.2% بسبب النقص الحاد في صابة الزيتون مقارنة مع السنة الفارطة وتأثير الظروف المناخية الصعبة. أما في مجال الخدمات، انخفضت القيمة المضافة لقطاع النزل والمطاعم والمقاهي بنسبة 13.1% وتراجعت القيمة المضافة لقطاع خدمات النقل بـ 3.3% مقارنة بالثلاثي الثالث من سنة 2020.

رسم بياني عدد 4 : النمو الإقتصادي



الناتج الإجمالي المحلي بحساب الإنزلاق السنوي — الناتج الإجمالي المحلي بحساب التغيرات الثلاثية

الثلاثي الأول 2020	الثلاثي الثاني 2020	الثلاثي الثالث 2020	الثلاثي الرابع 2020	الثلاثي الأول 2021	الثلاثي الثاني 2021	الثلاثي الثالث 2021

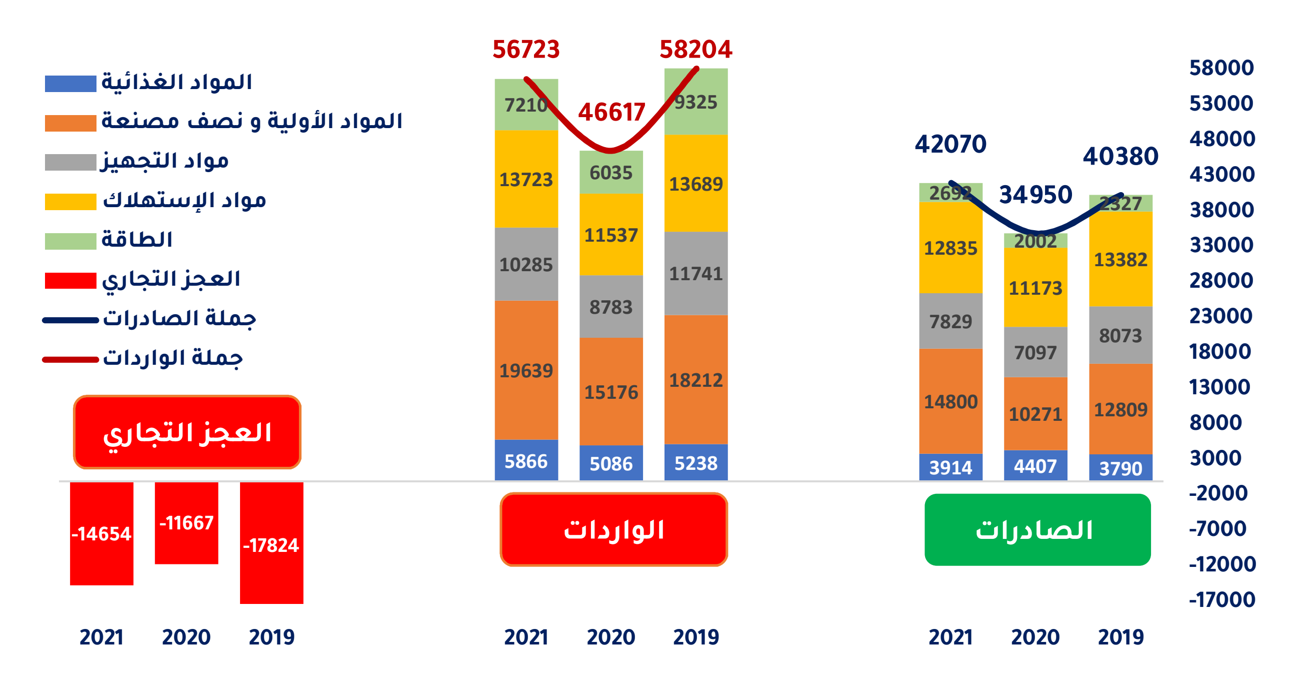
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

2. التجارة الخارجية

شهدت المبادلات التجارية إلى موفى نوفمبر من سنة 2021 تحسنا في قيمة الصادرات بنسبة 20.4% مقابل تراجع بـ -13.4% خلال نفس الفترة من سنة 2020، وتطورا في قيمة الواردات بنسبة 21.7% مقابل تراجع بـ -19.9% خلال موفى نوفمبر من سنة 2020. مما أفضى إلى تدهور العجز التجاري بنسبة 25.6% وتراجع في نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 0.8 نقطة مئوية بالمقارنة مع موفى نوفمبر 2020 لتبلغ نسبة 74.2%.

وقد تميزت المبادلات التجارية خلال موفى نوفمبر 2021 بتدهور الميزان التجاري لجميع مجموعات المواد ماعدا المواد الأولية ونصف المصنعة التي سجلت تحسنا طفيفا مقارنة بموفى نوفمبر 2020.

رسم بياني عدد 5 : الميزان التجاري حسب مجموعات المواد



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وحسب القطاعات فقد سجلت جل القطاعات ارتفاعا على مستوى المبادلات التجارية في موفى نوفمبر 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ما عدى صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية التي تراجعت بنسبة 9.3% مقارنة بموفى نوفمبر 2020.

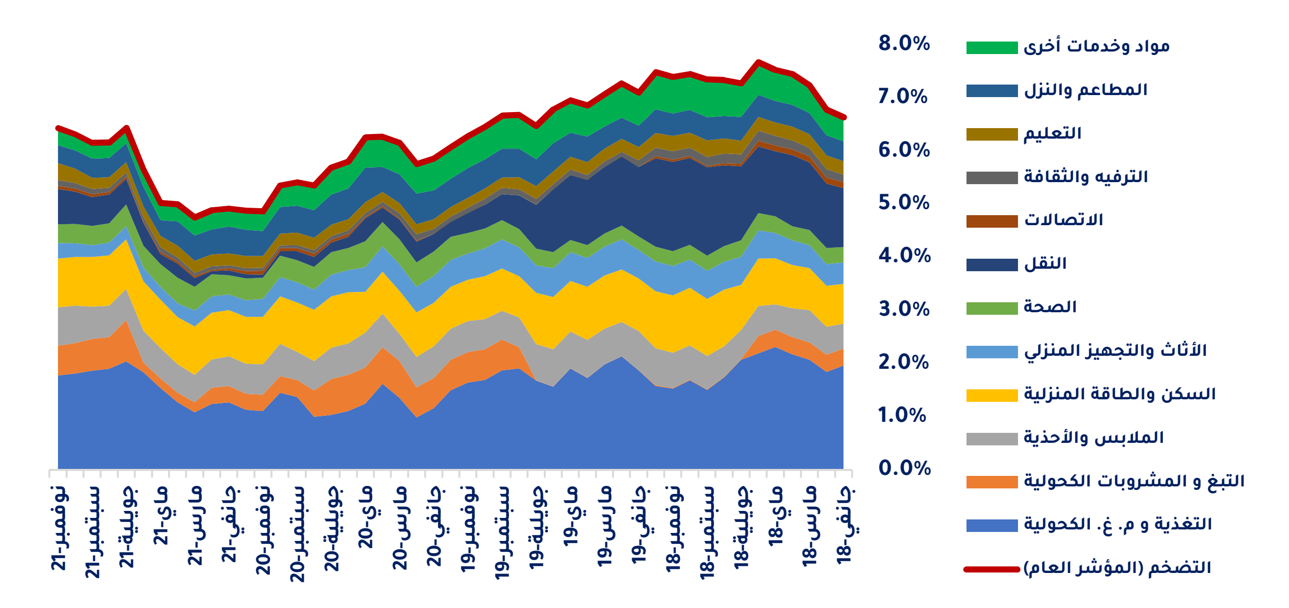
(%)	صادرات السلع	واردات السلع
الفلاحة والصناعات الغذائية	9.3-	13.5
الطاقـــة	34.4	19.5
الفسفاط ومشتقاته	83.7	112.4
النسيج والملابس والجلد	14.1	15.3
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	23.6	25.9
صناعات تحويلية مختلفة	29	17.8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

3. التضخم

سجلت نسبة التضخم خلال شهر نوفمبر 2021 مستوى 6.4%، وقد استأثرت مجموعة مواد التغذية والمشروبات غير الكحولية على النصيب الأعلى من المساهمة في المستوى العام للتضخم (29%)، يليها مجموعة السكن والطاقة المنزلية (14%)، يليها مجموعة الملابس والأحذية (11%)، ثم مجموعة النقل (10%)، ثم مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية (9%).

رسم بياني عدد 6 : : المساهمة في التضخم حسب المجموعات



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

4. مؤشرات التشغيل والبطالة

اتسمت الفترة الماضية، نتيجة للأزمة الاقتصادية والصحية الخانقة بتدهور المؤشرات ذات العلاقة بتطور سوق الشغل وهو ما يتجلى في ارتفاع عدد المعطلين عن العمل خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 ليبلغ 762.6 ألف معطل عن العمل مقابل 746.4 ألف معطل عن العمل تم تسجيله خلال الثلاثي الثاني لسنة 2021. وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 18.4% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021، مقابل 17.9% في الثلاثي الثاني من سنة 2021.

العدد بالألف	2020				2021		
	الثلاثي الأول	**الثلاثي الثاني**	**الثلاثي الثالث**	**الثلاثي الرابع**	**الثلاثي الأول**	**الثلاثي الثاني**	**الثلاثي الثالث**
عدد السكان النشيطين	4200.3	4151	4188.2	4158.5	4171.6	4153.3	4141.6
عدد السكان المشتغلين	3565.5	3404.5	3511.6	3433.3	3428.8	3406.9	3378.9
عدد المعطلين	634.8	746.5	676.6	725.2	742.8	746.4	762.6
نسبة البطالة	**15.1%**	**18.0%**	**16.2%**	**17.4%**	**17.8%**	**17.9%**	**18.4%**

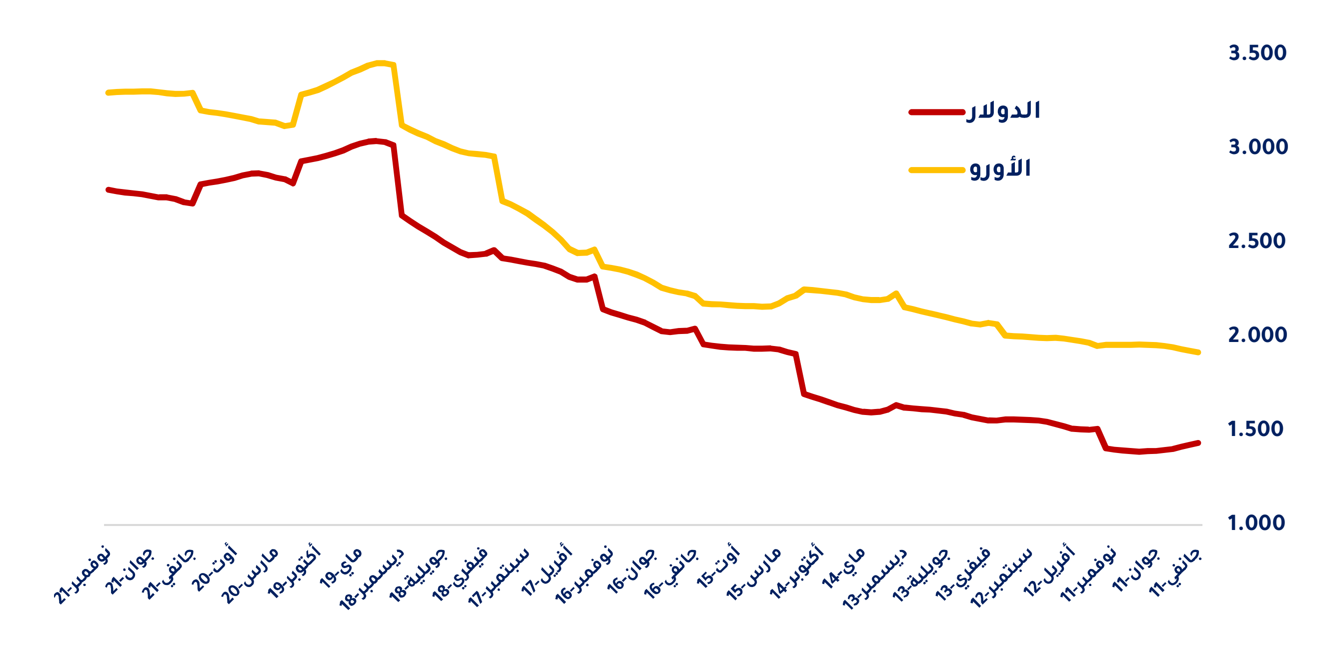
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

5. أسعار الصرف

تحسنت قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار بنسبة 1.3%، وفق معدل الصرف إلى موفى نوفمبر 2021، ليبلغ 1 دولار ما يعادل 2.748 دينار مقابل 2.821 دينار في نفس الفترة من سنة 2020.

في المقابل، عرفت قيمة الدينار تراجعا مقابل الأورو بنسبة 3.2% لتصل الى 3.300 دينار في موفى نوفمبر 2021 مقابل 3.197 في نفس الفترة من سنة 2020.

رسم بياني عدد 7 : معدل أسعار أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار



المصدر: البنك المركزي التونسي

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2021

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2021، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، إلى تسجيل النتائج التالية:

1. مداخيل الميزانية

بلغت جملة مداخيل الميزانية إلى موفى أكتوبر 2021 ما قدره 26158 م.د أي زيادة بـ 9.1% أو +2173 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ونسبة إنجاز مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 في حدود 76%.

أ.المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى أكتوبر 2021 ما قدره 24612 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ13.2% أو +2871 م.د ونسبة إنجاز في حدود 80% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 ويفسر هذا التطور بـ :

- تحسّن مردود الإستخلاصات بالنظام الداخلي بنسبة 12.2% أو +1990 م.د وذلك باعتبار إنخفاض نسق إسترجاع فائض الأداء (-304 م.د).
- تحسن مردود الإستخلاصات بالنظام الديواني بنسبة 16.3% أو +881 م.د بالعلاقة مع تطور الواردات بالنظام العام دون الطاقة بنسبة 21.9%.

بحساب م.د	2019	2020		2021		
		موفى أكتوبر (1)	كامل السنة	موفى أكتوبر (2)	ق.م. ت	الفارق (1)-(2)
الأداءات المباشرة	**12648**	**9715**	**12068**	**10121**	**13214**	**407**
	39.5%		**-4.6%**	**4.2%**	**9.5%**	
الضريبة على الدخل	8813	7296	8945	7508	9510	212
الشركات البترولية	1121	439	510	430	1011	-10
الشركات غير البترولية	2714	1980	2613	2184	2693	205
الأداءات غير المباشرة	**16253**	**12026**	**15079**	**14491**	**17602**	**2464**
	5.3%		**-7.2%**	**20.5%**	**16.7%**	
المعاليم الديوانية	1284	959	1228	1146	1343	187
الأداء على القيمة المضافة	7797	5667	7201	7190	8700	1523
معلوم الاستهلاك	2872	2350	2889	2649	3466	299
أداءات و معاليم أخرى	4299	3050	3761	3506	4093	455
جملة المداخيل الجبائية	**28901**	**21741**	**27147**	**24612**	**30816**	**2871**
	17.9%		**-6.1%**	**13.2%**	**13.5%**	

ب. المداخيل غير الجبائية والهبات

بلغت الموارد غير الجبائية والهبات المستخلصة إلى موفى أكتوبر 2021 ما قدره 1546م.د مقابل 2244 أي بتراجع صاف بـ 698 م.د أو 31.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ونسبة إنجاز في حدود 43% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

ويفسر هذا النقص (-698 م.د) أساسا باستخلاص موارد هبات داخلية استثنائية لصندوق 18-18 إلى موفى أكتوبر 2020 تقدر بـ 204 م.د (تم احداث هذا الصندوق لمجابهة جائحة كوفيد 19) وتراجع الإستخلاصات بعنوان الهبات الخارجية بـ 624 م.د.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية إلى موفى أكتوبر 2021 خاصة من عائدات المساهمات لحد 766 م.د المتأتية خاصة من مرابيح البنك المركزي و من مداخيل عبور الغاز الجزائري لحد 109 م.د ومداخيل المصادرة في حدود 50 م.د.

ويلخص الجدول الموالي جملة المداخيل غير الجبائية والهبات منذ سنة 2019:

بحساب م.د	2019	2020		2021		
		موفى أكتوبر (1)	كامل السنة	موفى أكتوبر (2)	ق.م .ت	الفارق (1)-(2)
عائدات المساهمات	1068	774	933	766	865	8-
مداخيل عبور الغاز	323	65	332	109	550	44
مداخيل تسويق المحروقات	532	0	280	0	598	0
مداخيل المصادرة	300	0	50	50	95	50
مداخيل أخرى	811	737	973	577	995	159-
جملة المداخيل غير الجبائية	**3034**	**1576**	**2568**	**1502**	**3103**	**-74**
الهبات	**250**	**668**	**779**	**44**	**530**	**-624**
جملة المداخيل غير الجبائية والهبات	**3284**	**2244**	**3347**	**1546**	**3633**	**-698**

2. نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى أكتوبر 2021 ما قدره 30600 م.د مسجلة بذلك زيادة صافية بنسبة 6.6% أو 1886 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، و تهم هذه الزيادة البنود التالية:

أ. زيادة في نفقات التأجير بـ 830 م.د لتبلغ مستوى 16657 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 15827 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ب. زيادة في نفقات التسيير بـ 67 م.د لتبلغ مستوى 1308 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 1241 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ت. زيادة في نفقات التدخلات دون الدعم بـ 197 م.د لتبلغ مستوى 3617 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 3420 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ث. زيادة في نفقات الدعم بـ 490 م.د لتبلغ مستوى 2847 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 2357 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية. تهم هذه الزيادة نفقات دعم المحروقات بـ 252 م.د ونفقات دعم المواد الأساسية بـ 127 م.د و نفقات دعم النقل بـ 111 م.د.

ج. زيادة في نفقات الاستثمار بـ 207 م.د لتبلغ مستوى 2878 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 2671 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ح. زيادة في نفقات العمليات المالية بـ 81 م.د لتبلغ مستوى 125 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 43 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

خ. زيادة في نفقات التمويل بـ 13 م.د لتبلغ مستوى 3168 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 3155 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

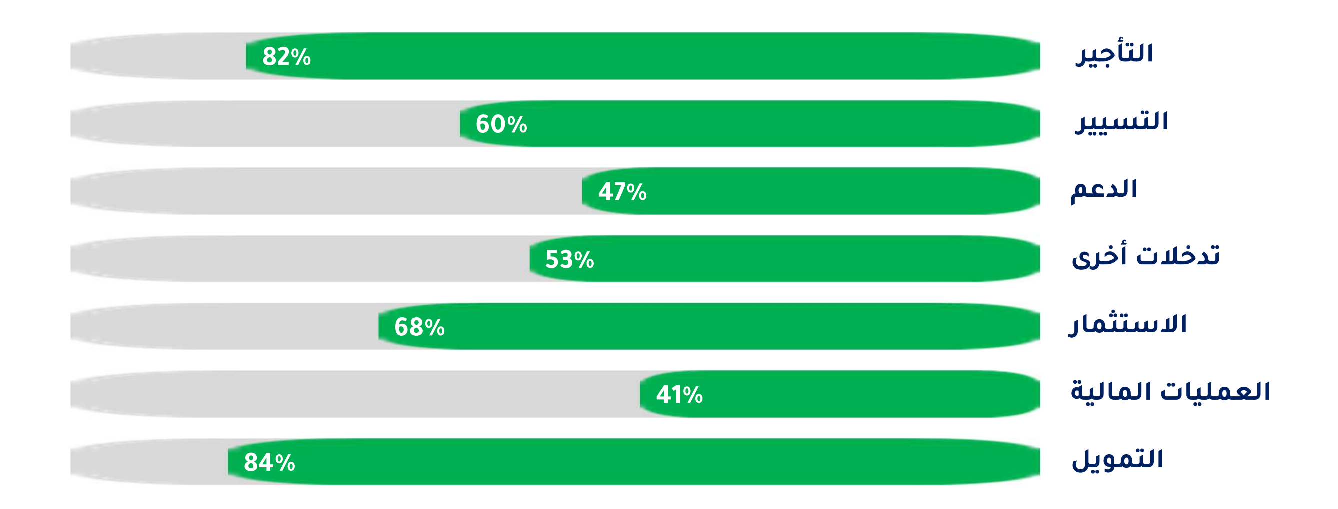
ويبين الرسم البياني الموالي توزيع هذه الزيادة (+1886 م.د) حسب طبيعة النفقات:

رسم بياني عدد 8: تطور النفقات

	الفارق	موفى أكتوبر 2020	موفى أكتوبر 2021
التأجير	830	15827	16657
التسيير	67	1241	1308
دعم المواد الأساسية	127	1122	1248
دعم المحروقات	252	780	1032
دعم النقل	111	455	567
تدخلات أخرى	197	3420	3617
الاستثمار	207	2671	2878
العمليات المالية	81	43	125
التمويل	13	3155	3168

وقد بلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أكتوبر 2021 مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 مستوى 69% تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني عدد 9: نسبة الإنجاز حسب طبيعة النفقات



3. عجز الميزانية والتمويل

بلغ عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة مستوى 4537 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 5398 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، و باعتبار الهبات والمصادرة بلغ العجز مستوى 4442 م.د مقابل 4729 م.د مسجلة خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

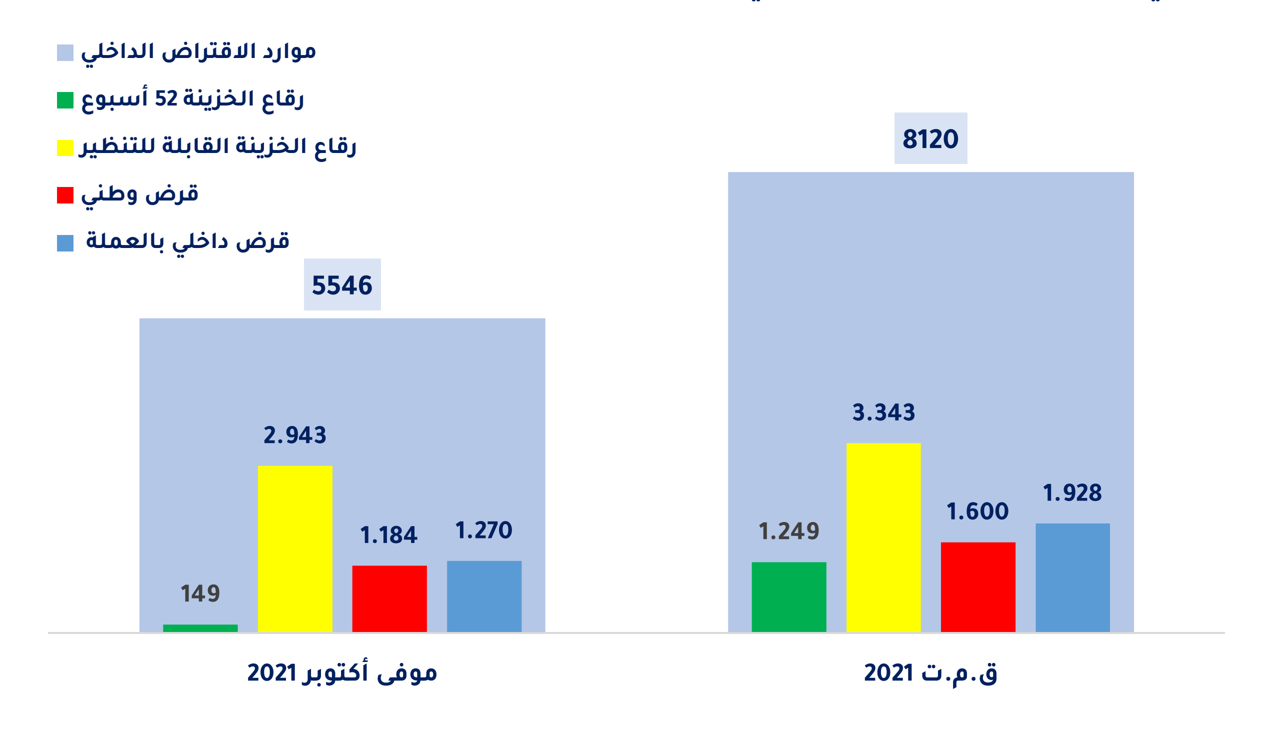
وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 8135 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 6606 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، يتوزع بين داخلي لحد 2498 م.د و خارجي لحد 5637 م.د، مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 73% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

وفيما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 1391 م.د في موفى أكتوبر 2021 مقابل 1339 م.د في موفى أكتوبر 2020.

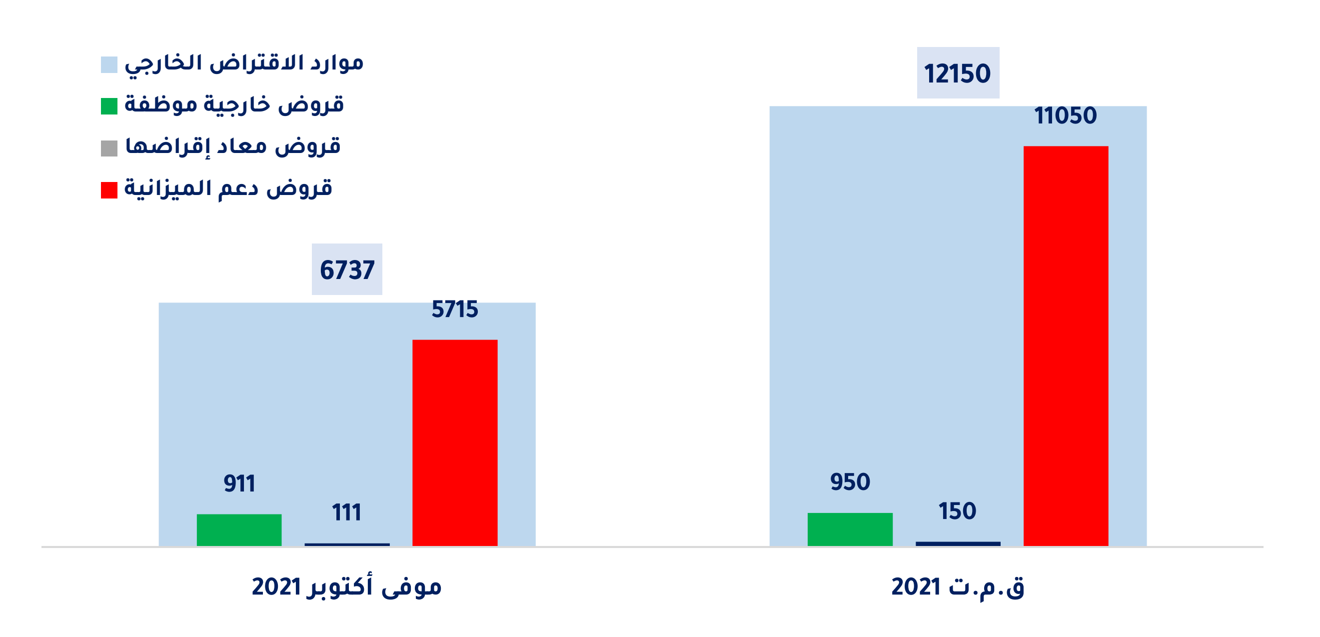
وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جملية في حدود 13968 م.د خلال العشر أشهر الأولى من سنة 2021 مقابل 12675 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2020 أي زيادة بـ 1293 م.د.

وقد تم تغطية حاجيات التمويل بتعبئة موارد اقتراض بـ 12283 م.د تتأتى من إصدارات داخلية لحد 5546 م.د وسحوبات خارجية لحد 6737 م.د، وموارد خزينة أخرى لحد 1686 م.د.

رسم بياني عدد 10 : موارد الإقتراض الداخلي



رسم بياني عدد 11 : موارد الإقتراض الخارجي



4. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أكتوبر 2021 ما قدره 102195 م.د ويتوزع بين دين داخلي لحد 40276 م.د ودين خارجي لحد 61919 م.د ويمثل الدين العمومي نسبة 82.1% من الناتج المحلي الإحمالي.

ويحوصل الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2021:

	بحساب م.د	2019	2020		2021		الفارق (2)-(1)
			موفى أكتوبر (1)	كامل السنة	ق.م.ت	موفى أكتوبر (2)	
	موارد الدولة وتكاليفها						
	جملة موارد الدولة	**42275**	**36660**	**48833**	**55520**	**40126**	**3466**
1	**مداخيل الميزانية**	**32185**	**23985**	**30494**	**34449**	**26158**	**2173**
2	**موارد الخزينة**	**10090**	**12675**	**18339**	**21071**	**13968**	**1293**
	جملة تكاليف الدولة	**42275**	**36660**	**48833**	**55520**	**40126**	**3466**
1	**نفقات الميزانية**	**35778**	**28714**	**40894**	**44241**	**30600**	**1886**
2	**نفقات الخزينة دون تمويل العجز**	**6497**	**7946**	**7939**	**11279**	**9526**	**1580**
	عمليات الميزانية						
I-	**جملة مداخيل الميزانية**	**32185**	**23985**	**30494**	**34449**	**26158**	**2173**
	التطور	**16.1%**	**-7.6%**	**-5.3%**	**13.0%**	**9.1%**	
	النسبة من الميزانية	**76.1%**	**65.4%**	**62.4%**	**62.0%**	**65.2%**	
1	**المداخيل الجبائية**	**28901**	**21741**	**27147**	**30816**	**24612**	**2871**
	التطور	**17.9%**	**-7.7%**	**-6.1%**	**13.5%**	**13.2%**	
2	**المداخيل غير الجبائية**	**3034**	**1576**	**2568**	**3103**	**1502**	**-74**
3	**الهبات**	**250**	**668**	**779**	**530**	**44**	**-624**
II-	**جملة نفقات الميزانية**	**35778**	**28714**	**40894**	**44241**	**30600**	**1886**
	التطور	**10.3%**	**0.9%**	**14.3%**	**8.2%**	**6.6%**	
1	**نفقات التأجير**	**16765**	**15827**	**19203**	**20345**	**16657**	**830**
2	**نفقات التسيير**	**1606**	**1241**	**2357**	**2186**	**1308**	**67**
3	**نفقات التدخلات**	**9970**	**5777**	**11223**	**12896**	**6465**	**687**
1-3	**نفقات الدعم**	**4788**	**2357**	**4486**	**6027**	**2847**	**490**
	(المواد الأساسية)	1800	1122	2416	2200	1248	127
	(المحروقات)	2538	780	1470	3327	1032	252
	(النقل)	450	455	600	500	567	111
2-3	**تدخلات أخرى**	**5182**	**3420**	**6737**	**6869**	**3617**	**197**
4	**نفقات الاستثمار**	**4125**	**2671**	**4186**	**4218**	**2878**	**207**
5	**نفقات العمليات المالية**	**107**	**43**	**189**	**302**	**125**	**81**
6	**نفقات التمويل**	**3205**	**3155**	**3736**	**3782**	**3168**	**13**
7	**النفقات الطارئة و غير الموزعة**				**511**	**0**	
1	**النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة**	**-938**	**-2243**	**-7493**	**-6635**	**-1369**	
	النسبة من الناتج	**-0.8%**		**-6.4%**	**-5.3%**		
2	**العجز دون الهبات و المصادرة**	**-4143**	**-5398**	**-11229**	**-10417**	**-4537**	
	النسبة من الناتج	**-3.4%**		**-9.6%**	**-8.3%**		
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-3593**	**-4729**	**-10400**	**-9792**	**-4442**	
	النسبة من الناتج	**-2.9%**		**-8.9%**	**-7.8%**		

بحساب م.د		2019	2020		2021		الفارق (2)-(1)
			موفى أكتوبر (1)	سنة كاملة	ق.م.ت	موفى أكتوبر (2)	
عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة)							
I-	**جملة موارد الخزينة**	**10090**	**12675**	**18339**	**21071**	**13968**	**1293**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**9693**	**10166**	**15897**	**20270**	**12283**	**2116**
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	7053	**4608**	4771	12150	6737	2129
2-1	موارد الاقتراض الداخلي	2640	5558	11126	8120	5546	-13
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**397**	2509	**2442**	**801**	**1686**	**-823**
1-2	استخلاص أصل قروض	182	115	159	150	157	42
2-2	موارد خزينة مختلفة	215	2394	2284	651	1529	-865
II-	**جملة تكاليف الخزينة**	**10090**	**12675**	**18339**	**21071**	**13968**	**1293**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**6397**	**6606**	**7394**	**11129**	**8135**	**1529**
1-1	أصل الدين الخارجي	5234	3975	4286	6176	5637	1663
2-1	أصل الدين الداخلي	1163	2632	3108	4953	2498	-134
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة**	**3593**	**4729**	**10400**	**9792**	**4442**	**-287**
3	**قروض وتسبقات الخزينة الصافية**	**100**	**1339**	**545**	**150**	**1391**	**51**

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية على المدى القريب والمتوسط

تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 في إطار رؤية إستراتيجيّة تمّت صياغتها إنطلاقا من تشخيص الواقع الإقتصادي والصّعوبات الهيكليّة التي تعرفها البلاد، وتقوم على مبادئ وأهداف وأولويات على المدى القصير والمتوسّط، وذلك من خلال إعتماد برنامج إصلاحات إقتصادية وجبائية تمكن من بعث رسائل إيجابية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في الداخل وشركاء تونس والأطراف المانحة في الخارج، وتحقيق استقرار توازنات المالية العمومية سنة 2022.

وتتمثل أهم الأهداف لبرنامج الإصلاحات والتي كرسها مشروع قانون المالية في:

- تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام،
- تحسين مناخ الأعمال وإعادة الثقة مع شركاء تونس بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب والمحافظة على موقع البلاد التونسية كوجهة جاذبة للاستثمار،
- المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة والمحافظة على القدرة الشرائية،
- إرساء جباية عادلة لا تثقل كاهل المؤسسات والأفراد،
- تحسين حوكمة إدارة القطاع العام،
- تعزيز إجراءات مجابهة تداعيات الأزمة الصحية.

وتتلخص أهم ملامح هذا المشروع في جملة من الإجراءات التي تراعي حاجيات مختلف الفئات والقطاعات من خلال:

- مساندة المؤسسات الاقتصادية وتشجيع المبادرة الخاصة وخلق مواطن الشغل،
- تعبئة الادخار لدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال،
- تشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة،
- مقاومة التهرب الجبائي والتهريب وادماج الاقتصاد الموازي،
- تعميم الرقمنة (الإدارة، التحويلات، الدفع الالكتروني . . .)،
- تعزيز الإجراءات الاجتماعية لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة ولفائدة قطاع الصحة.

ويتضمن هذا البرنامج العناصر الرئيسية التالية:

1. أهم الإجراءات الاقتصادية

تتلخص أهم هذه الإجراءات في:

- إحداث صندوق الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام،
- تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات وتيسير حصولها على التمويلات،
- تنفيل نسبة فائض القروض المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- التسريع في إحداث الشركات عن بعد،
- مضاعفة الاعتمادات المخصصة لتشجيع احداث المشاريع الفردية للشباب (اعتماد الانطلاق).

2. أهم الإجراءات لتشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

- إجراءات لفائدة التحول الطاقي والتشجيع على استعمال الطاقات البديلة،
- إجراءات لدعم المحافظة على البيئة وتمويل عمليات مراقبة وفرز وتثمين النفايات،
- إجراءات لفائدة فوائض الرقاع الخضراء والمسؤولة اجتماعيا والمستدامة.

3. أهم الإجراءات الرامية لدعم الرقمنة ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب

تتلخص أهم هذه الإجراءات في:

- تحديث الإدارة ورقمنة الخدمات الموجهة للمواطن،
- دعم الشفافية من خلال التشجيع على الدفع الالكتروني والتقليص من الدفع نقدا،
- مواصلة توسيع ميدان تطبيق الأداء،
- مواصلة ترشيد الامتيازات الجبائية،
- مقاومة التهرب الجبائي والتهريب،
- تحسين حوكمة النظام التقديري وتعزيز مراقبته،
- دعم الموارد البشرية لادارة الجباية عن طريق إعادة توظيف الأعوان،
- تشديد المراقبة على مسالك التوزيع للحد من ظاهرة تهريب المواد الأساسية.

4. أهم الإجراءات الاجتماعية

تتلخص أهم هذه الإجراءات في:

- الترفيع في المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة لتصبح 200 دينار شهريا
- اسناد منحة شهرية لفائدة أبناء العائلات محدودة ومتوسطة الدخل دون 6 سنوات (120 ألف منتفع/ 30 دينار شهريا)،
- المحافظة على المساعدات والتحويلات الاجتماعية (مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية، المنح والقروض الجامعية، ...)،
- مواصلة اسناد منحة الاندماج في الحياة الجامعية لكل ناجح في الباكالوريا ينتمي لعائلة ضعيفة او متوسطة الدخل (36 ألف طالب / 500 دينار)،
- تخفيف العبء الجبائي على رياض الأطفال المنخرطة في برنامج النهوض بالطفولة المبكرة الموجه لأطفال العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (50 دينار شهريا / 9 أشهر سنويا)،
- تدعيم عمليات تعهد وصيانة المؤسسات التربوية وتحسين ظروف الإقامة المدرسية بالمبيتات خاصة بالجهات الداخلية،
- استحثاث أشغال لجان قيادة برنامج السكن الاجتماعي،
- إحداث خط تمويل يخصص لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- إحداث حساب خاص في الخزينة مخصص لتنويع مصادر تمويل صناديق الضمان الاجتماعي،
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخصوصية بقيمة 9 مليون دينار،
- المحافظة على القدرة الشرائية من خلال التحكم في أسعار بيع المواد الفلاحية والأعلاف،
- المحافظة على أسعار بيع المواد المدعمة رغم ارتفاع الأسعار العالمية.

5. إجراءات لمجابهة تداعيات الأزمة الصحية

- إحداث خط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة جراء جائحة كورونا،
- مساندة المؤسسات السياحية والصناعات التقليدية،
- مساعدات اجتماعية لفائدة أجراء القطاع السياحي والصناعات التقليدية والأدلاء السياحيين،

- إجراءات لفائدة القطاع الصحي (الصيدلية المركزية) وتخفيف جباية منتجات الحماية الفردية و الأدوية الموردة.

6. إجراءات أخرى لتعبئة موارد لفائدة الدولة وإدماج الاقتصاد الموازي

- إجراءات لتحسين الاستخلاص وتعزيز مناخ الثقة مع المؤسسات والأفراد،
- إجراءات لإدماج الناشطين بالاقتصاد الموازي بالدورة الاقتصادية،
- تعبئة موارد إضافية للميزانية دون إثقال جباية المؤسسات والأفراد من خلال إقرار إجراءات تتعلق اغلبها بمعاليم مقابل خدمات.

كما تتضمن الإصلاحات المقترحة إجراءات تهدف الى مزيد التحكم في التوازنات المالية وخاصة منها:

7. التحكم في كتلة الأجور وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية

وذلك خاصة من خلال:

- ترشيد الزيادات في الأجور،
- إعادة النظر في برمجة تطبيق اتفاقية 6 فيفري 2021 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل،
- عدم تطبيق القانون عدد 38 لسنة 2020 المتعلق بانتداب من طالت بطالتهم،
- ترشيد الانتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية،
- إقرار برنامج جديد للتقاعد المبكر،
- التمديد في اجال العطلة لبعث مؤسسة.

8. إصلاح منظومة الدعم

من خلال إعادة صياغة سياسات الدعم وآليات التعويض لمساندة الأسر والحفاظ على المقدرة الشرائيّة والسّلم الاجتماعي، وذلك خاصة من خلال:

- تفعيل التعديل الآلي للأسعار بالنسبة للمواد البترولية (بنزين، غازوال عادي، غازوال 50) بنسبة 3% عوضا عن 5% معتمدة سنة 2021، مع الإشارة أنه سيتم مراعاة الفئات الهشة من خلال عدم إقرار زيادة في قوارير الغاز المسال،
- إرساء التعديل الآلي للأسعار بصفة دورية ومحددة بالنسبة للكهرباء والغاز مع استثناء الفئات الهشة.

- مزيد التحكم في مسالك التوزيع بالنسبة للمواد الأساسية والغذائيّة وخاصّة منها المدعّمة.

9. حوكمة الشركات والمؤسسات العمومية

عبر تطوير أنظمة الحوكمة والتّصرّف من أجل مزيد الشفافيّة والنجاعة في التّصرّف وكذلك دعم الأسس الماليّة وقدرات الاستخلاص للمنشآت العموميّة التي تمر بصعوبات هيكليّة مع العمل على عدم إثقال كاهل الماليّة العموميّة.

وتمثل ميزانية سنة 2022 الإطار الأنسب للانطلاق في تفعيل هذه الإصلاحات قصد تحقيق التصحيح المرجو لوضعية المالية العمومية وتلافي مزيد من الانزلاق.

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة لسنة 2022

الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2022

يقدر حجم ميزانية الدّولة لسنة 2022 بـ 57291 م.د أي بزيادة 3.2% أو 1771 م.د مقارنة بالنّتائج المحينة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 على النّتائج المتوقّعة لسنة 2021 وتطوّر مختلف المؤشرات الإقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2022.

1. بخصوص فرضيات التوازن:

بإعتبار النتائج المتوقّعة لسنة 2021 تم تقدير ميزانية الدولة لسنة 2022 على أساس الفرضيات التالية:

- نسبة النّمو الإقتصادي في حدود 2.6%،
- إعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2021 لسعر صرف الدّولار لكامل سنة 2022،
- إعتماد معدل سعر برميل النفط في حدود 75 دولار مقابل معدل 70 دولار تمّ على أساسه إعداد الميزانيّة التعديلية لسنة 2021،
- الانطلاق في تفعيل عدة إصلاحات اقتصادية وجبائية للحد من انزلاق المالية العمومية.

2. بخصوص مداخيل الميزانية:

تقدر الموارد الذاتية لسنة 2022 بـ 38618 م.د أي تطورا بـ12.1% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021. وتتوزع بين مداخيل جبائية لحد 35091 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 3067 م.د وهبات خارجية لحد 460 م.د. وتعتمد تقديرات الموارد الذاتية على أساس:

- تعبئة 300 م.د بعنوان مداخيل المصادرة والتخصيص.
- مواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية قصد تبسيط النظام الجبائي وتخفيف العبء الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية،
- تدعيم تعبئة موارد الدولة الذاتية وذلك من خلال دعم مجهود استخلاص موارد الدولة وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة من إستخلاصات فورية أو مثقلة أخذا بعين الاعتبار لوضعية المؤسسات المتضررة من الجائحة الصحية.
- الترفيع في أسعار مواد الإختصاص (التبغ)،

3. بخصوص تقديرات النّفقــات

من المنتظر أن تبلغ نفقات الميزانية لكامل سنة 2022 ما قدرة 47166 م.د أي زيادة بـ 6.6% أو 2925 م.د مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 تتأتى بالأساس من:

- رصد إعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 21573 م.د مقابل 20345 م.د محيّنة لسنة 2021 أي بزيادة قدرها 1228 م.د أو 6%، مع الإشارة أنه تم ترسيم إعتمادات إضافية بعنوان تسوية وضعية قسط من عملة الحضائر بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة على أن يتم اسنادها عند الاقتضاء.
وتجدر الإشارة أن نفقات التأجير تأخذ بعين الإعتبار تفعيل برنامج جديد للإحالة على التقاعد قبل السن القانونية.
- رصد 1987 م.د بعنوان نفقات التسيير مقابل 2186 م.د محينة سنة 2021 أي بنقص قدره 199 م.د.
- تخصيص مبلغ 7262 م.د للدّعم مقابل 6027 م.د متوقعة سنة 2021 يهم:

  - المحروقات والكهرباء: 2891 م.د مقابل 3327 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021. وتأخذ هذه التّقديرات بعين الإعتبار مفعول الإجراءات المتخذة للحدّ من حجم الدّعم وكذلك تقديرات تطوّر الإنتاج والإستهلاك وفرضيات سعر صرف الدّولار وسعر برميل النّفط الخام "البرنت" بالأسواق العالميّة. إضافة إلى إجراءات مبرمجة سنة 2022 بمردود مقدر بـ 1646 م.د لمزيد التّحكّم في الدّعم وباعتبار تمويل بـ 600 م.د من البنك السعودي لتمويل شراءات مواد نفطية من شركة أرامكو.
  - المواد الأساسية: 3771 م.د مقابل 2200 مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021، أي زيادة بـ 1571 م.د أو 71.4% نتيجة الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية. وسيتم العمل على اتخاد جملة من الإجراءات لمزيد التحكم في مسالك توزيع المواد الأساسية والغذائيّة وخاصّة المدعّمة.
  - النّقـل: 600 م.د مقارنة بـ 500 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 تهمّ دعم النّقل المدرسي والجامعي والنّقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

  - رصد 7005 م.د لنفقات التدخلات الأخرى مقابل 6869 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021، وذلك باعتبار مبلغ 192 م.د كلفة برنامج التقاعد المبكر.

- رصد 4183 م.د لنفقات الإستثمار مقابل 4218 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021،
- رصد 131 م.د لنفقات العمليات المالية مقابل 302 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021،
- تسديد 4326 م.د بعنوان نفقات التمويل مقابل 3782 م.د مقدّرة سنة 2021 أي بزيادة قدرها 544 م.د.
- رصد 699 م.د للنفقات الطارئة وغير الموزعة وتتضمن مبلغ 320 م.د لتسوية جزء من متخلدات الشركات العمومية.

وتبعا لما سبق ذكره، تتّسم ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 أساسا بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي بـ 25.4% مقابل 24.4% متوقعة لسنة 2021. وتنخفض هذه النّسبة المقدّرة لسنة 2022 إلى 24.6% دون النفط.
- بلوغ مناب الموارد الذّاتية نسبة 67.4% من جملة موارد الدولة مقابل 62% متوقّعة لسنة 2021،
- أهمية مناب الأجور الذي يمثل حوالي 45.7% من نفقات الميزانية و 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي و 55.9% من جملة الموارد الذاتية مقابل 43.9% و 10.3% و 46.8% على التوالي سنة 2010، رغم المجهودات المبذولة لمحاولة ترشيد هذه النّفقات والضّغط عليها،
- ارتفاع حجم الدّعم إلى 15.4% من جملة النّفقات و 18.8% من جملة مداخيل الميزانية و 5.3% من النّاتج المحلي الإجمالي مقابل 13.6% و 17.5% و 4.8% على التوالي محينة سنة 2021،
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 6.7% من النّاتج المحلي الإجمالي مقابل 8.3% محتملة لسنة 2021، وهو ما يستدعي حاجيات تمويل في حدود 18673 م.د (موارد اقتراض لحد 19983 م.د وحاجيات خزينة أخرى صافية -1310 م.د).
- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر لسنة 2022 مستوى 114142 م.د وهو ما يمثل 82.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 85.6% مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

ويحوصل الجدولان المواليان توازن ميزانية الدولة لسنة 2022:

	بحساب م.د	2019	2020	ق.م.ت 2021	ق.م 2022
موارد الدولة وتكاليفها					
	جملة موارد الدولة	**42275**	**48833**	**55520**	**57291**
1	**مداخيل الميزانية**	**32185**	**30494**	**34449**	**38618**
2	**موارد الخزينة**	**10090**	**18339**	**21071**	**18673**
	جملة تكاليف الدولة	**42275**	**48833**	**55520**	**57291**
1	**نفقات الميزانية**	**35778**	**40894**	**44241**	**47166**
2	**نفقات الخزينة دون تمويل العجز**	**6497**	**7939**	**11279**	**10125**
عمليات الميزانية					
-I	**جملة مـــداخـيل المـيزانـيـة**	**32185**	**30494**	**34449**	**38618**
	التطور	**16.1%**	**-5.3%**	**13.0%**	**12.1%**
	النسبة من الميزانية	**76.1%**	**62.4%**	**62.0%**	**67.4%**
1	**المداخيل الجبائية**	**28901**	**27147**	**30816**	**35091**
	التطور	**17.9%**	**-6.1%**	**13.5%**	**13.9%**
2	**المداخيل غير الجبائية**	**3034**	**2568**	**3103**	**3067**
3	**الهبات**	**250**	**779**	**530**	**460**
-II	**جملة نــفــقــات المـيزانـيـة**	**35778**	**40894**	**44241**	**47166**
	التطور	**10.3%**	**14.3%**	**8.2%**	**6.6%**
1	**نفقات التأجير**	**16765**	**19203**	**20345**	**21573**
	التطور	**13.5%**	**14.5%**	**5.9%**	***6.0%***
	النسبة من الناتج	**13.7%**	**16.4%**	**16.1%**	***15.6%***
2	**نفقات التسيير**	**1606**	**2357**	**2186**	**1987**
3	**نفقات التدخلات**	**9970**	**11223**	**12896**	**14267**
1-3	**نفقات الدعم**	**4788**	**4486**	**6027**	**7262**
	(المواد الأساسية)	1800	2416	2200	3771
	(المحروقات)	2538	1470	3327	2891
	(النقل)	450	600	500	600
2-3	**تدخلات أخرى**	**5182**	**6737**	**6869**	**7005**
4	**نفقات الاستثمار**	**4125**	**4186**	**4218**	**4183**
5	**نفقات العمليات المالية**	**107**	**189**	**302**	**131**
6	**نفقات التمويل**	**3205**	**3736**	**3782**	**4326**
7	**النفقات الطارئة و غير الموزعة**			**511**	**699**
1	**النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة**	**-938**	**-7493**	**-6635**	**-4982**
	النسبة من الناتج	**-0.8%**	**-6.4%**	**-5.3%**	**-3.6%**
2	**العجز دون الهبات و المصادرة**	**-4143**	**-11229**	**-10417**	**-9308**
	النسبة من الناتج	**-3.4%**	**-9.6%**	**-8.3%**	**-6.7%**
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-3593**	**-10400**	**-9792**	**-8548**
	النسبة من الناتج	**-2.9%**	**-8.9%**	**-7.8%**	**-6.2%**

بحساب م.د		2019	2020	ق.م.ت 2021	ق.م 2022
عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة)					
I-	**جملة مــوارد الــخــزيــنــة**	**10090**	**18339**	**21071**	**18673**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**9693**	**15897**	**20270**	**19983**
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	7053	4771	12150	12652
1-2	موارد الاقتراض الداخلي	2640	11126	8120	7331
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**397**	**2442**	**801**	**-1310**
1-2	استخلاص أصل قروض	182	159	150	150
2-2	موارد خزينة مختلفة	215	2284	651	-1460
II-	**جملة تكاليف الخــزيــنــة**	**10090**	**18339**	**21071**	**18673**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**6397**	**7394**	**11129**	**10025**
1-1	أصل الدين الخارجي	5234	4286	6176	4473
2-1	أصل الدين الداخلي	1163	3108	4953	5552
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة**	**3593**	**10400**	**9792**	**8548**
3	**قروض وتسبقات الخزينة الصافية**	**100**	**545**	**150**	**100**

الجزء الثاني

موارد الدولة لسنة 2022

الجزء الثاني: موارد الدولة لسنة 2022

تقدر جملة موارد الدولة لسنة 2022 بـ 57291 م د أي زيادة بـ 1771 م د أو 3.2% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2022 على النّتائج المتوقّعة لسنة 2021 وتطوّر مختلف المؤشرات الإقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2022 وخصوصا فيما يتعلق بتطوّر الظرف الإقتصادي وهيكلة واردات السّلع.

ويحوصل الجدول الموالي تقديرات موارد الدولة لسنة 2022 وتطورها بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

بحساب م.د	2019	2020	2021 ق.م.ت	2022 ق.م
المداخيل الجبائية	28 901	27 147	30 816	35 091
المداخيل غير الجبائية	3 034	2 568	3 103	3 067
الهبات	250	779	530	460
موارد الخزينة	10 090	18 339	21 071	18 673
موارد الدولة	**42 275**	**48 833** **%15.5**	**55 520** **%7.2**	**57 291** **%3.2**

ويعود هذا التطور أساسا إلى:

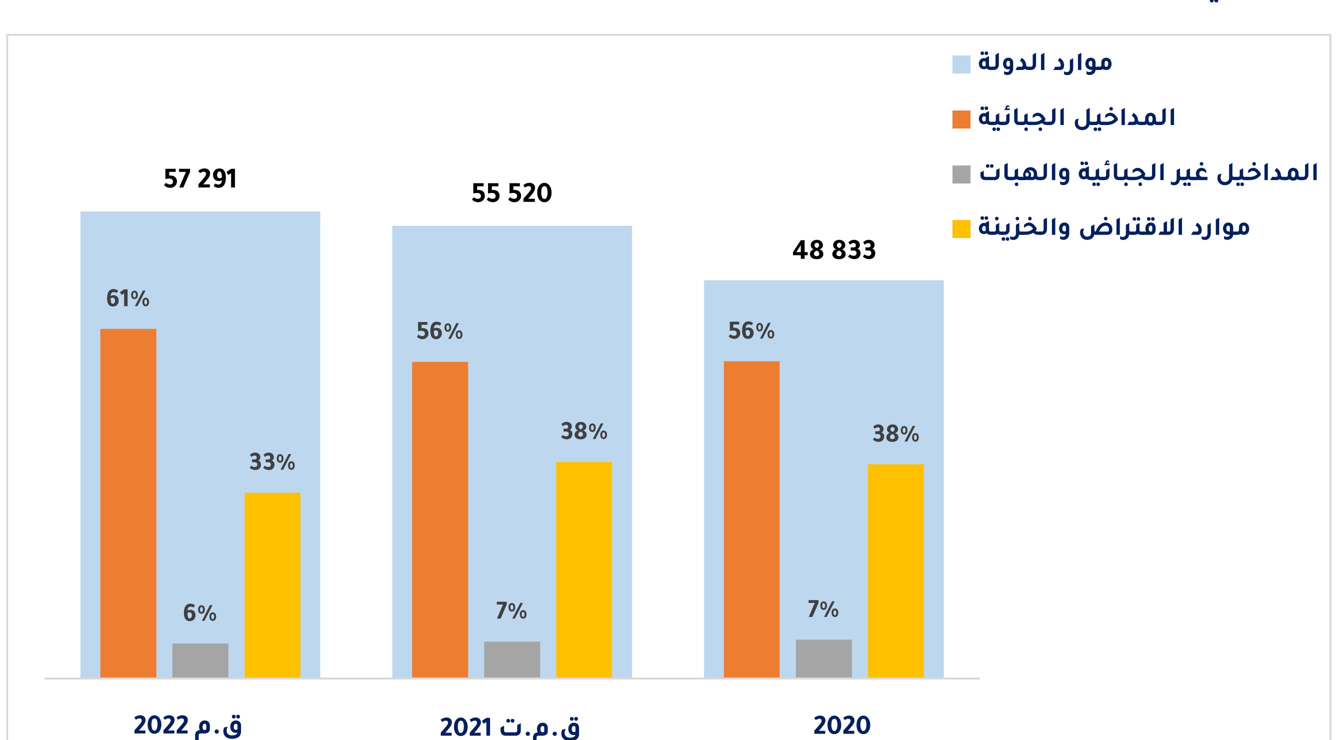
- تطور المداخيل الجبائية بـ 4275 م د أو 13.9%.
- تراجع المداخيل غير الجبائية بـ 36م د أو -1.1%،
- تراجع الهبات بـ 70 م د أو -13.2%،
- تراجع موارد الخزينة بـ 2398 م د أو -11.4%،

وقد حافظ مناب مداخيل الميزانية من جملة موارد الدولة على نسبة 62% خلال سنتي 2020 و 2021 محينة ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة إلى مستوى 67.4% خلال سنة 2022 بالعلاقة مع جملة الإجراءات المضمنة بقانون المالية لسنة 2022.

وتمثل المداخيل الجبائية لسنة 2022 نسبة 61.3% من موارد الدولة وتمثل موارد الخزينة نسبة 32.6% والمداخيل غير الجبائية والهبات نسبة 6.2%.

ويبين الرسم البياني التالي هيكلة موارد الدولة لسنة 2022 حسب طبيعة المداخيل بالمقارنة مع سنتي 2020 و 2021.

رسم بياني عدد 12 : هيكلة موارد الدولة



ا.مداخيل الميزانية

1. المداخيـل الجبائيـة

قدرت المداخيل الجبائية لسنة 2022 بـ **35091 م د** مقابل 30816 م د محينة لسنة 2021 مسجلة بذلك زيادة بـ 4275 م د أو 13.9%، ويعود ذلك بالأساس لاتخاذ عدة إجراءات جبائية لدعم موارد الدولة.

الإجراءات	المردود (م.د)
إصلاحات جبائية ومجهود استخلاص	**2121**
الترفيع في أسعار مواد الإختصاص (التبغ)	**300**
الجملة	**2421**

وباعتبار نظام الاستخلاص، تتوزع المداخيل الجبائية لحد 74.2% إلى مداخيل النظام الداخلي و25.8% إلى مداخيل متأتية من التوريد.

- يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي زيادة بـ +**2973 م د** أو **12.9%** خلال سنة 2022، مقابل زيادة بـ 13.2% محتملة لسنة 2021 وذلك بالعلاقة مع اتخاذ جملة من الإجراءات الجبائية لدعم موارد الميزانية.

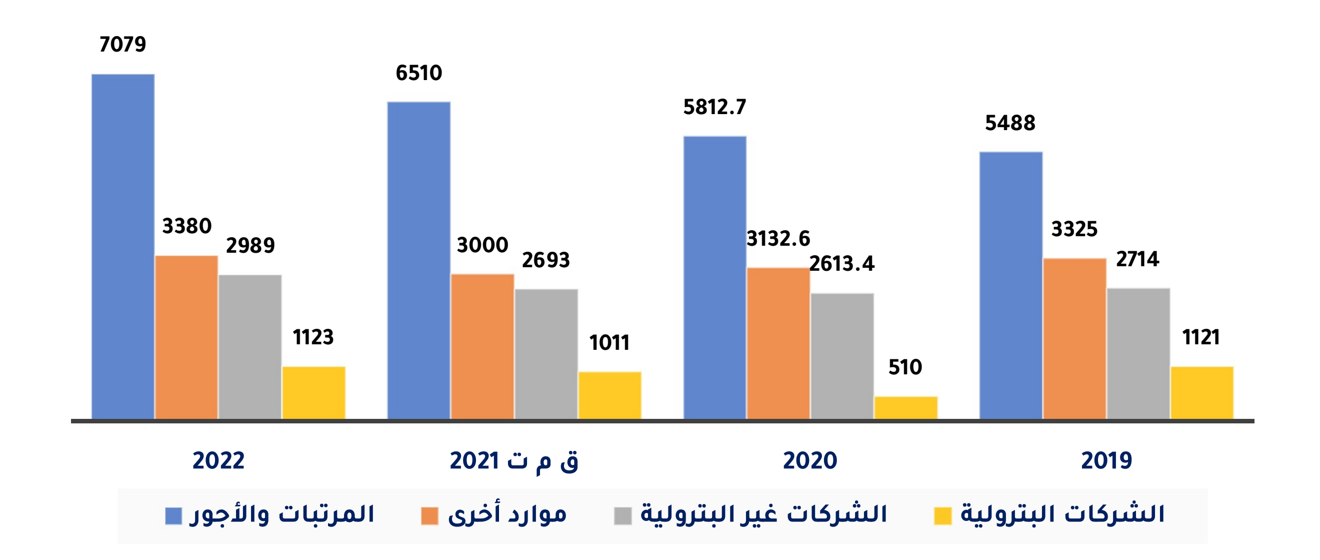
- يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد زيادة بـ **1302 م د** أو **16.8%**، مقارنة بتحيين 2021، وذلك بالعلاقة مع تطور الواردات.

ويحوصل الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2021 ونتائج 2020:

بحساب م.د	2019	2020	2021 ق.م.ت	2022 ق.م
الأداءات المباشرة	**12 648**	**12 068** **-4.6%**	**13 214** **9.5%**	**14 570** **10.3%**
الضريبة على الدخل	**8 813**	**8 945**	**9 510**	**10 459**
المرتبات والأجور	5 488	5 813	6 510	7 079
موارد أخرى	3 325	3 133	3 000	3 380
الشركات البترولية	**1 121**	**510**	**1 011**	**1 123**
الشركات غير البترولية	**2 714**	**2 613**	**2 693**	**2 989**
الأداءات غير المباشرة	**16 252**	**15 079** **-7.2%**	**17 602** **16.7%**	**20 521** **16.6%**
المعاليم الديوانية	**1 284**	**1 228**	**1 343**	**1 856**
الأداء على القيمة المضافة	**7 797**	**7 201**	**8 700**	**9 976**
معلوم الاستهلاك	**2 872**	**2 889**	**3 466**	**3 930**
أداءات ومعاليم مختلفة	**4 299**	**3 761**	**4 093**	**4 758**
جملة المداخيل الجبائية	**28 901**	**27 147** **-6.1%**	**30 816** **13.5%**	**35 091** **13.9%**

❖ **الأداءات المباشرة:** قدرت بـ **14570 م د** مسجلة بذلك زيادة بـ **10.3%** مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2021. وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى احتساب مردود الإجراءات الجبائية الجديدة المقترحة ضمن قانون المالية.

رسم بياني عدد 13 : الأداءات المباشرة

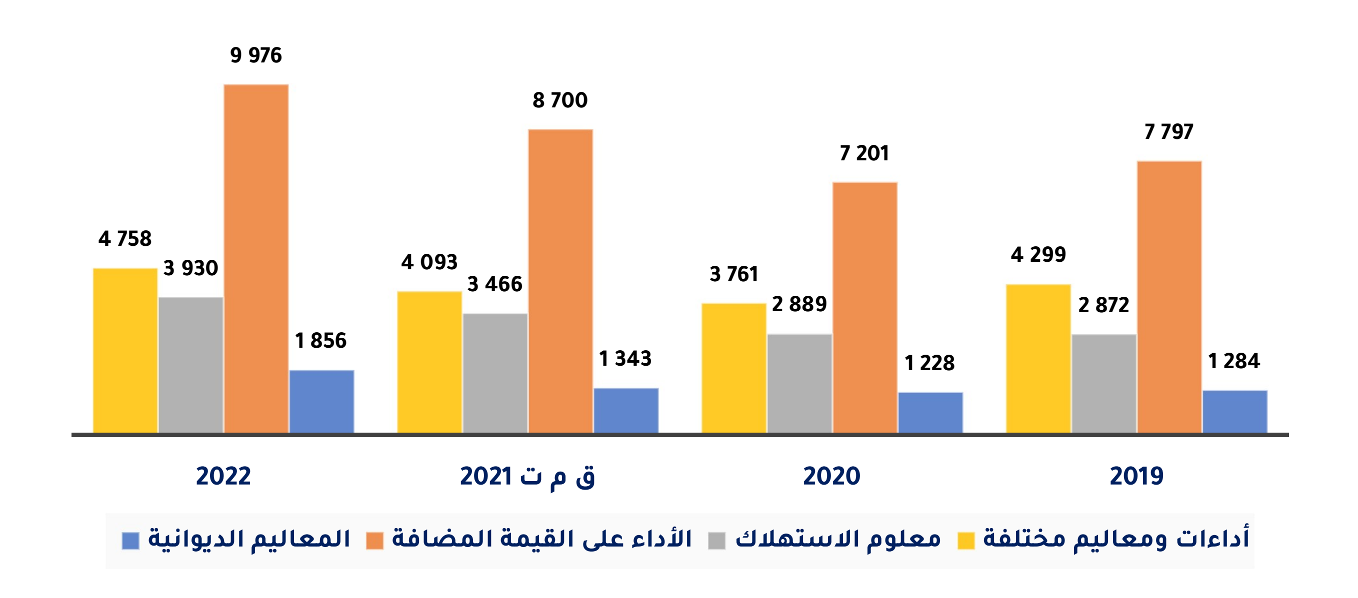


وتتميز الأداءات المباشرة لسنة 2022 بـ:

- ارتفاع مردود **الضريبة على الدخل** بـ 949 م د أو 10% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2021.
- ارتفاع مردود **الضريبة على الشركات** بـ 407.5 م د أو 11% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2021.

❖ **الأداءات غير المباشرة:** قدرت بـ **20521 م د** أو تطورا بـ 2919 م د أو 16.6% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2021. ويبين الرسم البياني التالي تطور الأداءات غير المباشرة:

رسم بياني عدد 14 : الأداءات غير المباشرة



وتميزت تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2022 أساسا بـ:

- ارتفاع في مردود **المعاليم الديوانية** بـ 513 م د أو 38.2% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2021 .وذلك بالعلاقة مع تطور الواردات وبالإجراء المتعلق بالزيادة في المعاليم الديوانية على مجموعة من المنتجات.
- ارتفاع في مردود **الأداء على القيمة المضافة** بـ 1276 م د أو 14.7% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2021 وذلك بالعلاقة مع اتخاذ جملة من الإجراءات الجبائية لدعم موارد الدولة.
- ارتفاع في مردود **المعلوم على الاستهلاك** بـ 464 م د أو 13.4% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2021 ويعود أساسا إلى الترفيع المرتقب في المعلوم على الاستهلاك الموظف على منتوجات التبغ والوقيد.

وتتوزع الزيادة المقدرة بـ 464 م د كالآتي:

- + 206 م د بالنسبة للتبغ والوقيد
- + 60 م د بالنسبة للمنتجات النفطية
- + 64 م د بالنسبة للمشروبات الكحولية
- + 134 م د بالنسبة للسيارات

2. المداخيل غير الجبائية

تقدر المداخيل غير الجبائية لسنة 2022 بـ **3067 م د** مقابل 3103 م د محينة لسنة 2021 أي بانخفاض قدره -36 م د أو -1.1%.

ويبين الجدول التالي تطور المداخيل غير الجبائية:

بحساب م.د	2019	2020	2021 ق.م.ت	2022 ق.م
مداخيل النفط	532	280	598	628
مداخيل عبور أنبوب الغاز	323	332	550	659
عائدات المساهمات	1068	933	865	873
دفوعات صناديق الضمان	78	87	88	88
مداخيل المصادرة	300	50	95	300
مداخيل أخرى	733	885	907	520
جملة المداخيل غير الجبائية	**3 034**	**2 568**	**3 103**	**3 067**

وضبطت هذه التقديرات على أساس:

- ✓ تعبئة 628 م د بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام.

- ✓ استخلاص 659 م د بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية .وتم ضبط هذه التقديرات على أساس كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية حيث ستبلغ حوالي 19.4 مليار متر مكعب.
- ✓ تعبئة 873 م د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة خاصة مرابيح البنك المركزي ومرابيح المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية.

3. الهبــات

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2022 تعبئة مبلغ 460 م د مقابل 530 م د محينة لسنة 2021 بعنوان الهبات متأتية بالأساس من برامج دعم الميزانية الممولة من الاتحاد الأوروبي.

II.موارد الخزينة

ضبطت تقديرات موارد الخزينة لسنة 2022 بـ 18673 م.د. على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص وتسديد أصل الدين العمومي لسنة 2022. وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي:

بحساب م.د	ق.م.ت 2021	ق.م 2022
جملة موارد الاقتراض	**20 270**	**19983**
الاقتراض الخارجي	**12 150**	**12652**
قروض خارجية موظفة	950	1044
قروض معاد إقراضها	150	100
قروض دعم الميزانية	11 050	8750
السوق المالية العالمية (بضمان)	0	2758
الاقتراض الداخلي	**8 120**	**7331**
جملة موارد الخزينة الأخرى	**801**	**-1310**
استخلاص أصل القروض	150	150
موارد خزينة مختلفة	651	-1460
جملة موارد الخزينة	**21 071**	**18673**

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022

الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022

1- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 12 المؤرخ في 11 جوان 2021 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022، حيث نص المنشور بالأساس على أن ميزانية 2022 تتنزل في إطار مواصلة مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، وما لذلك من تداعيات وتأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة.

2- ويتمثل الرهان الحالي في التقليص من عجز الميزانية وحاجيات التمويل إلى مستويات متناسبة مع إمكانيات الاقتراض المتاحة.

3- وبالتالي فإن المحافظة على سلامة التوازنات المالية وضمان استدامة الدين العمومي يستوجب اتخاذ جملة من الإصلاحات والإجراءات لترشيد النفقات وخاصة نفقات التأجير ونفقات الدعم.

- **التحكم في كتلة الأجور وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية** وذلك خاصة من خلال اعتماد التمشي التالي:
  - ترشيد الزيادات في الأجور،
  - عدم تفعيل القانون عدد 38 لسنة 2020 والمتعلق بانتداب من طالت بطالتهم من حاملي الشهادات العليا،
  - العمل قدر الإمكان على تجميد الانتدابات باستثناء خريجي مدارس التكوين والانتدابات الموجهة في بعض القطاعات الحساسة ذات الأولوية،
  - عدم اللجوء إلى أي تعويض للشغورات المسجلة خلال السنة والتأكيد على تغطية الحاجيات من الموارد البشرية باعتماد إعادة التوظيف سواء بين الإدارات والهياكل الوزارية أو في إطار العمل على تطبيق برنامج الحراك الوظيفي بين الإدارات المركزية والمحلية،
  - مزيد التحكم وترشيد منحة الإنتاج غير المدمجة بالمرتب المسندة وربطها فعليا بالأداء دون تجاوز معدل 80 %،
  - عدم اللجوء إلى صرف ساعات إضافية وإسناد استراحة تعويضية بالنسبة للساعات الإضافية المنجزة فعليا.

- إقرار برنامج جديد للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية للأعوان الذين يبلغون سن 57 سنة على الأقل مع فترة نشاط لا تقل عن 15 سنة.
- تشجيع الأعوان العمومين على بعث المؤسسات وذلك بالتمديد في فترة العطلة لبعث مؤسسة من سنة قابلة للتجديد إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

➢ **إصلاح منظومة الدعم** من خلال مراجعة سياسات الدعم وآليات التعويض لمساندة الاسر والحفاظ على المقدرة الشرائية والسلم الاجتماعي، وذلك خاصة من خلال:

- تفعيل التعديل الآلي للأسعار بالنسبة للمواد البترولية (بنزين، غازوال عادي، غازوال 50) بنسبة 3 % عوضا عن 5 % معتمدة سنة 2021، مع مراعاة الفئات الهشة من خلال عدم إقرار زيادة في قوارير الغاز المسال،
- إرساء التعديل الآلي للأسعار بصفة دورية ومحددة بالنسبة للكهرباء والغاز،
- مزيد التحكم في مسالك التوزيع بالنسبة للمواد الأساسية.

4- وعلى هذا الأساس، تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022 في مستوى 47166م.د مقابل 44241 م.د محينة لسنة 2021 أي بزيادة 2925 م.د تمثل نسبة 6.6% وزيادة بـ 6963 م.د أو 17.3 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2021 .

وتوزع نفقات ميزانية سنة 2022 كالتالي:

الأقسام	ق م 2021	تحيين 2021	تقديرات 2022
نفقات التأجير	20 118	20 345	21 573
نفقات التسيير	1 900	2 186	1 987
نفقات التدخلات	9 420	12 896	14 267
نفقات الاستثمار	4 033	4 218	4 183
نفقات العمليات المالية	302	302	131
نفقات التمويل	4 030	3 782	4 326
النفقات الطارئة وغير الموزعة	400	511	699
المجموع العام	**40 203**	**44 241**	**47 166**

وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 10 025 م.د الذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022 ما قدره 57 291 م.د (منها 100 م د بعنوان قروض وتسبقات الخزينة).

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبغة التنموية ستبلغ في سنة 2022 ما قدره 8 264 م.د توزع حسب التبويب الجديد كالتالي:

الأقسام	ق م 2021	تحيين 2021	تقديرات 2022
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	3 748	3 900	3 950
نفقات الاستثمار	4 033	4 218	4 183
نفقات العمليات المالية	302	302	131
الجملة	**8 083**	**8 420**	**8 264**

وتبعا لذلك سيتم توزيع الاعتمادات لسنة 2022 على 26مهمة عادية و7 مهمات خاصة تحتوي على 107 برنامجا.

ويتضمن المبلغ الاجمالي للنفقات (47 166 م د) منحا لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة 2 232 م د تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود 1 224 م د لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات 3 456 م د.

ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات:

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
نفقات التأجير	1 237	1 307	316	350	1 553	1 657
نفقات التسيير	749	743	838	833	1 587	1 576
نفقات التدخل	740	182	34	41	774	223
المجموع	**2 726**	**2 232**	**1 188**	**1 224**	**3 914**	**3 456**

وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 75دولار للبرميل من نوع "البرنت"،

تخصيص مبلغ 262 7 م.د للدعم المباشر يهم:

المواد الأساسية	771 3 م.د
المحروقات والكهرباء	891 2 م.د
النقل	600 م.د

5- وتتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2022 وفقا للجدول الموالي:

بحساب 1000 دينار

المهمات والمهمات الخاصة	قانون المالية 2021	ق م 2021 محين	تقديرات 2022
1- مجلس نواب الشعب	42 839	35 639	22 835
2- رئاسة الجمهورية	169 000	168 328	170 000
3- رئاسة الحكومة	207 809	220 527	237 608
4- مهمة الداخلية (*)	3 927 000	3 927 000	5 417 357
5- مهمة العدل	780 000	799 255	850 570
6- مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	287 000	286 500	298 000
7- مهمة الدفاع الوطني	3 440 000	3 390 000	3 559 000
8- مهمة الشؤون الدينية	164 000	163 500	172 260
9- مهمة المالية	1 175 000	1 174 065	1 116 391
10- مهمة الإقتصاد والتخطيط	890 300	890 300	905 000
11- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	75 500	77 450	78 500
12- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 780 000	1 710 278	1 850 000
13- مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	679 000	3 602 724	3 180 000
14- مهمة التجارة و تنمية الصادرات	2 405 500	2 409 100	3 984 500
15- مهمة تكنولوجيات الإتصال	134 000	134 000	144 275
16- مهمة السياحة	160 000	164 030	166 000
17- مهمة التجهيز والإسكان	1 735 000	1 635 000	1 802 500
18- مهمة البيئة (*)	1 230 000	1 228 520	350 000
19- مهمة النقل	729 500	728 220	953 866
20- مهمة الشؤون الثقافية	358 400	364 853	372 000
21- مهمة الشباب والرياضة	778 000	778 000	808 000
22- مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	196 000	202 781	207 090
23- مهمة الصحة	2 885 000	3 868 161	3 250 000
24- مهمة الشؤون الإجتماعية	1 955 000	2 218 752	2 223 000
25- مهمة التربية	6 728 000	6 864 000	6 980 000
26- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 828 000	1 874 268	1 997 078
27- مهمة التشغيل والتكوين المهني	968 000	966 000	980 000
28- المجلس الأعلى للقضاء	6 865	6 865	6 224
29- المحكمة الدستورية	6 496	6 496	1 624
30- محكمة المحاسبات	25 719	26 537	30 425
31- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	26 504	26 504	27 778
32- نفقات التمويل	4 030 000	3 782 000	4 326 000
33- النفقات الطارئة وغير الموزعة	399 568	511 347	698 119
الجملة العامة	40 203 000	44 241 000	47 166 000

(*)تم تحويل بالنسبة للسنة المالية 2022 إعتمادات مصالح الشؤون المحلية من مهمة البيئة إلى مهمة الداخلية

I.نفقات التأجير:

6- ضبطت نفقات التأجير لسنة 2022 في مستوى 573 21 م د مقابل 345 20 م د محينة لسنة 2021 أي بنسبة زيادة بـ 6 %.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أنه تم رصد مبلغ بحوالي 211 م د بمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة بعنوان نفقات التأجير على أن يتم توزيعها على المهمات المعنية عند الإقتضاء (تسوية وضعية قسط من عمال الحضائر).

كما تم ضبط هذه التقديرات بعد الأخذ بعين الاعتبار لتفعيل البرنامج الجديد للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية للأعوان الذين يبلغون سن 57 سنة على الأقل مع فترة نشاط لا تقل عن 15 سنة مع التمتع بجراية فورية من تاريخ الإحالة وبتنفيل يساوي الفترة المتبقية لبلوغ السن القانونية للتقاعد (سيتم ضبط الفئة المعنية بهذا الإجراء بأمر رئاسي).

ومن المنتظر أن ينتفع بهذا الاجراء قرابة 6000 عونا خلال سنة 2022 مما سيمكن من اقتصاد سنوي في كتلة الأجور بحوالي 168 م د، غير أنه بالنسبة لسنة 2022 يقدر الاقتصاد في نفقات التأجير بحوالي 84 م د باعتبار أنه من المنتظر أن تنطلق الإحالات بداية من 1 جويلية 2022. في حين تبلغ كلفة هذا البرنامج في سنة 2022 حوالي 192 م د (نفقات التدخلات) موزعة بين كلفة الجرايات لسنة 2022 بحوالي 66 م د (كلفة 6 أشهر) والكلفة الجملية للتنفيل 126 م د.

من جهة أخرى، وفي إطار مزيد التحكم في كتلة الأجور ومواصلة تشجيع الأعوان العموميين على بعث المؤسسات، سيتم التمديد في فترة العطلة لبعث مؤسسة من سنة قابلة للتجديد إلى 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة مع مواصلة تمتع الموظف بنصف المرتب خلال السنة من العطلة دون أن يكون له الحق في التدرج والترقية والتمتع بنصف المرتب لمدة سنتين في صورة بعث المؤسسة بمناطق التنمية الجهوية.

وتمثل هذه النفقات (573 21 م.د)

- **15.6%**من الناتج المحلي الخام.
- **45.7 %** من نفقات ميزانية الدولة مقابل **50.0 %** بقانون المالية لسنة 2021 و **46.0%** محينة لسنة 2021.

وتوزع الزيادة المقدرة بـ **228 1 م د** أساسا كالآتي:

- انتدابات 2022 335 م د
- تعديل انتدابات وترقيات 2021 160 م د
- ترقيات 2022 70 م د
- تعديل زيادات خصوصية وزارة الصحة 120 م د
- تعديلات مختلفة (ترقيات استثنائية، تعديل انعكاس الأوامر الصادرة في إطار اتفاق 6 فيفري ،تأجير أعوان وزارة الصحة المدرجين ضمن البرنامج الخصوصي للصحة....) 543 م د

7- وتوزع الانتدابات الجديدة والبالغة **442 18 خطة** على القطاعات كما يلي:

- ✓ **وزارة التربية** **6246 خطة**
  - ترسيم نواب الابتدائي *2686 خطة*
  - حاملي الإجازة التطبيقية (دفعة 2020) *2574 خطة*
  - ترسيم نواب الاعدادي والثانوي *1000 خطة*
- ✓ **وزارة الداخلية (خريجي مدارس التكوين)** **5588 خطة**
- ✓ **وزارة الدفاع الوطني** **4907 خطة**
- ✓ **وزارة العدل** **700 خطة**
  - قاضي رتبة أولى 100 خطة
  - سجون وإصلاح 600 خطة
- ✓ **مدارس التكوين** **91 خطة**
  - (المدرسة الوطنية للإدارة 50)
  - (معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي 21)
  - (خريجي دار المعلمين العليا 20)
- ✓ **خطط مختلفة (وزارة التجهيز، وزارة الفلاحة، وزارة المرأة، وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة)** **910 خطة**

8- وعملا بمقتضيات الفصل 45 من القانون الاساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة المطة الخامسة منه والمطة الثانية من الفصل 70، تم ضبط العدد الجملي للاعوان المرخص فيهم في حدود 922 654 عونا.

ويشمل هذا العدد الأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2022 لفائدة كل من مجلس نواب الشعب(الإداريون) ورئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية ومحكمة المحاسبات ومختلف الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة بما في ذلك الانتدابات التي سيتم تجسيمها في إطار تسوية قسط من عملة الحضائر وانتداب الدكاترة ممن طالت بطالتهم.

II. نفقات التسيير

9- تقدر نفقات التسيير لسنة 2022 بـ 987 1م د مقابل 1900 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2021 أي بزيادة 87 م د تمثل نسبة 4.6 % .

علما وأن النفقات المحينة لسنة 2021 بلغت 2186 م د وذلك بعد تعديل بعض بنود النفقات ببعض الوزارات ومعاضدة مجهود وزارة الصحة لمجابهة جائحة كوفيد 19 بمبلغ 303 م د بعنوان تدعيم اقتناء الأدوية بالمؤسسات الصحية.

10- وتوزع نفقات التسيير لسنة 2022 بين 244 1 م د بعنوان نفقات تسيير للوزارات و743 م د كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2022 الموظفة لنفقات التسيير بـ833 م.د لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية 1576 م د.

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي:

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	209	612	821
التعليم العالي والبحث العلمي	87	37	124
التربية	157	20	177
الفلاحة	29	52	81
العدل	43	6	48
الدفاع الوطني	48	36	84
التشغيل والتكوين المهني	43	5	48
الداخلية	24	3	27
الشباب والرياضة	19	12	39
السياحة	16	1	17
وزارات أخرى	68	49	117
الجملة	**743**	**833**	**1576**

III.نفقات التدخل دون الدعم:

11- تقدر نفقـات التدخل دون الدعم لسنـة 2022 بـ 7 005 م د مقابـل 6 319 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2021 و 6 869 م د محينة لسنة 2021 .

12- وتتوزع هذه النفقات بين نفقات تدخلات اعتيادية في حدود 3 055 م د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 3 950 م د.

13- وستمكن اعتمادات نفقات التدخلات الاعتيادية أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

	تقديرات 2022
النهوض بالفئات محدودة الدخل	963.8
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	798
المنح والقروض الجامعية	218
برنامج الجرايات الدنيا	80
برنامج التقاعد المبكر	192
جرايات (66 م.د)	
تنفيل (126 م.د)	

14- **النهوض بالفئات محدودة الدخل :** تم تخصيص اعتماد يقدر بـ 963.8 م د بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2022 ، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي :

دعم للفئات محدودة الدخل تهم أساسا :

- منح قارة بـ 200 د شهريا لفائدة **310 ألف عائلة** محدودة الدخل علاوة على إسناد 10د شهريا لكل طفل سوي في سن الدراسة و 20 د شهريا للطفل المعاق بمبلغ جملي **761** م د.
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ **25 م د**.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ **59 م د**.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ**4 م د** .
- مجانية النقل البري لأبناء العائلات المعوزة : **4 م د**
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشة : **6 م د**

منحة شهرية قدرها 30 د لفائدة الأطفال دون 6 سنوات بحساب 120 ألف منتفع بمبلغ قدره **54 م د**

رعاية المعوقين تهم أساسا:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.9 م د .
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 29 م د .
- تسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ 45.1 م د .

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحية وتتوزع بين:

- ✓ بطاقات العلاج المجاني في حدود 310.000.
- ✓ بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 623 000.

15- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية : تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية بـ 798.4 م د مقابل 708.2 م د مرسمة سنة 2021 باعتبار الاعتمادات المرسمة بصندوق التعاون بين الجماعات المحلية ،وذلك لمزيد تدعيم قدراتها المالية لتمكينها من تسيير شؤونها طبقا لأحكام الدستور.

وقد تم ضمن هذا الصندوق الخاص دمج دعم الدولة السنوي للجماعات وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

ويوزع هذا المبلغ كالآتي:

- ✓ 753.0 م د بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية،
- ✓ 5.402 م د بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية،
- ✓ 40 م د بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات،

وسيتم توزيع اعتمادات الصندوق الخاص طبقا لأحكام الدستور والمقاييس الصادرة بمجلة الجماعات المحلية وبالنصوص الترتيبية التي سيتم إصدارها.

16- المنح والقروض الجامعية:

سيتم رصد اعتماد بمبلغ **218.2 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية. وتقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ **156.7 م د** وتشمل **45 %** من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ **249.444 طالبا**.

هذا بالإضافة إلى حوالي 2748 طالبا سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ 38.1 م د، وذلك بإعتبار مصاريف التأمين والتسجيل واللوازم المدرسية وتذاكر السفر.

وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ 4.2 م د بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومبلغ 1.1 م د بعنوان منح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات لفائدة الطلبة المعوزين.

كما سيتم تخصيص مبلغ 18.0 م د لفائدة 36 ألف طالب بعنوان منحة الإندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ **500 دينارا.**

17- أما بالنسبة لنفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية والتي تبلغ 950 3 م د، فإنها تهم بالأساس الاعتمادات بعنوان دعم الاستثمار ودعم التدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية.

IV.نفقات الدعم:

18- تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2022 ما قدره 262 7 م د وهو ما يمثل :

✓ 15.4 % من جملة نفقات ميزانية الدولة
✓ 5.3 % من الناتج المحلي الاجمالي.

19- دعم المحروقات:

تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2022بحوالي 5137 م د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

- معدل سعر النفط: 75 دولار للبرميل من نوع "البرنت "ومعدل سعر صرف الدولار 2.920دينار للدولار.
- علما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 137 م د والزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 40م د في النفقات المذكورة.
- حجم الإنتاج الوطني في حدود 2.222 مليون طن من النفط الخام و 2.268 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 2.127 مليون طن و 2.344 مليون طن محتملة لسنة 2021 ،
- حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ5.778 مليون طن معادل نفط أي بزيادة بحوالي 1.6 %بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2021 (5.688 م ط.م.ن)،
- تطور لاستهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 0.7 % المقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2021(3.797 مقابل 3.772 مليون طن) ،
- توريد 2.944 مليون طن من المنتوجات النفطية الجاهزة مقابل 2.905 مليون طن محتملة لسنة 2021 ،
- توريد 2.696 مليون طن من الغاز الطبيعي الجزائري أي بزيادة بحوالي 7.6 % بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2021 (2.505م ط.م.ن).
- تسديد قسط بـ 120 م.د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لتمويل شراءات مواد نفطية من شركة أرامكو لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير (بعنوان خلاص جزء من متخلدات منحة الدعم التكميلية لسنة 2019).
- إدراج 100 م.د كخلاص جزء من متخلدات الشركة التونسية لصناعات التكرير بعنوان منحة الدعم التكميلية لسنة 2018.

ويبرز الجدول التالي هيكلة تمويل حاجيات منظومة المحروقات:

حاجيات التمويل الصافية (م د)	**5137**
- مردود تعديل أسعار المواد البترولية	1043
- تمويل شراءات مواد نفطية من قبل "اكزيم بنك"	600
- مردود تعديل تعريفتي الكهرباء و الغاز	603
منحة الدولة (م د)	**2891**
-الشركة التونسية لصناعات التكرير	1265
-الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	1626

20- **دعم المواد الأساسية**: سيتم في سنة 2022 رصد اعتمادات في حدود **3771 م د** مقابل **2200 م د** مرسمة سنة 2021.

وتتوزع حاجيات الدعم لسنة 2022 كما يلي :

المواد	**مبلغ الدعم**
الحبوب	3025 م د
الزيت النباتي	480 م د
الحليب	160 م د
العجين الغذائي والكسكسى	86 م د
السكر	10 م د
الورق المدرسي	10 م د
الجملة	**3771 م د**

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ يأخذ بعين الاعتبار اقتصادا بحوالي 429 م د في إطار اتخاذ تدابير جديدة قصد مزيد ترشيد دعم المواد الأساسية والتحكم فيه وتشديد المراقبة على مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب، وذلك في انتظار إرساء منظومة الدعم المباشر لفائدة الفئات الاجتماعية المستحقة.

21- دعـم النقـل العمـومي:

يقترح بالنسبة لسنة 2022 رصد اعتماد في حدود 600 م د مقابل 500 م د سنة 2021 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلاك النشيطة). وذلك أخذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي:

الشركات	ق م 2021	تقديرات 2022	التطور %
الشركة الوطنية للسكك الحديدية	50,0	70,0	40,0
الشركات الجهوية للنقل	288,5	361,0	25,1
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	2,5	3,0	20,0
شركة نقل تونس: النقل عبر الحافلات	99,0	102,0	3,0
شركة نقل تونس: النقل عبر المترو	36,0	38,0	5,6
شركة الخطوط التونسية السريعة	10,0	10,0	14,3
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	14,0	16,0	20,0
الجملة	**500**	**600**	**20.0**

٧.نفقات الاستثمار والعمليات المالية:

22- تبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2022 ما قدره **4 314 م د** مقابل 4 335 م د مرسمة سنة 2021 و 4 520 م د محينة لسنة 2021.

23- وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية.

أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

24- وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية سنة2022 موزعة حسب المهمات:

رئاسة الحكومة

تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2022 بـ 10.3 م د دفعا موزعة أساسا كالآتي:

- **المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية:**

- 5.6 م د : بعنوان الاستثمارات المباشرة تخصّص لمشاريع وبرامج التنمية للمصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية لرئاسة الحكومة، وتتمثل أهم المشاريع في تهيئة وصيانة المقر الكائن بشارع الحرية بكلفة جملية قدرها 2.6 م د وللغرض سيتم ترسيم إعتمادات دفع قدرها 1.0 م د, إلى جانب إستكمال تهيئة مقر رئاسة الحكومة ببرج زوارة ببوشوشة بإعتمادات دفع قدرها 0.1 م د وكذلك الواجهات الخارجية ومقرات مراقبة المصاريف بالجهات باعتمادات دفع قدرها 0.4 م د, وفي إطار دعم منظومة السلامة بكامل مقرات رئاسة الحكومة، تم ترسيم إعتمادات دفع قدرها 1.5 م د بعنوان مواصلة مشروع إقتناء وتركيز منظومة مراقبة متكاملة لقصر الحكومة بالقصبة بكلفة جملية تقدر بـ 2.5 م د.

كما سيتم ترسيم إعتمادات قدرها 0.4 م د لفائدة مؤسسة الأرشيف الوطني لتجهيز وصيانة البناءات والمقرات الراجعة لها، وترسيم إعتمادات قدرها 0.5 م د لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة لتهيئة وتجهيز قاعات التدريس وبقية الفضاءات وتركيز مصعد آلي بالبناية.

- **المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة:**

4.7 م د: بعنوان التدخل لتمويل مشاريع إستثمار لفائدة المؤسسات العمومية غير الإدارية برئاسة الحكومة والهيئات العمومية المستقلة، حيث سيتم أساسا رصد اعتمادات دفع قدرها 2.7 م د لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية تخصص لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية وحفظ وتجديد وتعصير تجهيزات الطاقة. بالإضافة إلى تخصيص اعتمادات دفع قدرها 1.1 م د بعنوان اقتناء تجهيزات إذاعية خفيفة لمؤسسة الإذاعة التونسية ودعم التجهيزات وصيانة مقرات الإذاعات الجهوية. كما سيتم خلال سنة 2022 ترسيم إعتمادات دفع قدرها 0.2 م د لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون " بيت الحكمة" ستخصص بالأساس لتهيئة بناية وفضاءات المقر.

هذا وسيتم تدعيم الهيئات الدستورية المستقلة والمدرجة إعتماداتها بميزانية رئاسة الحكومة والتي هي في طور التركيز (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية) بالإعتمادات اللازمة لتمويل مجموعة من المشاريع نذكر بالخصوص ترسيم إعتمادات قدرها 0.3 م د لتطوير المنظومات والشبكات وتهيئة الفضاءات وتجهيز المقرات الراجعة بالنظر للهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي والبصري.

الداخلية

في إطار تعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب، سيتم في سنة 2022 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية بقيمة **231.3م.د** لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

- تدعيم التجهيزات الإدارية بالوزارة باعتمادات تعهد إضافية قدرها 20.4 م د واعتمادات دفع حددت بحوالي 22.2 م د.
- دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك باعتمادات تعهد قدره4.0 م د دفع في حدود 3.5 م د.
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي باعتمادات تعهد إضافية قدرها 49.5 م د واعتمادات دفع قدرها 16.7 م د لبناء وترميم وتوسيع ثكنات ومراكز الأمن والحرس الوطني.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني باعتمادات تعهد إضافية قدرها 50.8م د وباعتمادات دفع في حدود 68.2 م د لاقتناء تجهيزات خاصة وأجهزة إتصالات وإقتناء قطع غيار لفائدة قوات الأمن الداخلي. إقتناء تجهيزات خاصة وتجهيزات فنية ومعدات مراقبة حركة المرور إضافة إلى إقتناء قطع غيار للخافرات وإقتناء خافرات وزوارق مع العمل على تجهيز طلائع الحرس الوطني.
- مواصلة تركيز نظام مراقبة بالكاميرا بين المدن بكلفة جملية تقدر ب 65 م د وسيتم في سنة 2022 تخصيص اعتمادات ب 10م د.
- تمويل برنامج إكساء قوات الأمن الداخلي باعتمادات تعهد إضافية قدرها 40 م د وباعتمادات دفع في حدود 38 م د.
- اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها باعتمادات تعهد إضافية قدرها 10.3 م د وباعتمادات دفع في حدود 18. م د.

- إستكمال بناء قطب العلوم الأمنية بالنفيضة وذلك بتخفيض إعتماد تعهد قدره 18.0 م د وإعتماد دفع قدره 5.0 م د.
- دعم الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال اقتناء تجهيزات ومعدات ودعم الهيكل الأساسي بالإضافة إلى برنامج ترميم وصيانة المقرات الجهوية بكلفة تقدر بـ17.0 م د.
- دعم مركز الاعلامية بوزارة الداخلية بالمعدات والتجهيزات والمنظومات الاعلامية اللازمة للقيام بالمهام المناطة بعهدته وللغرض تم تخصيص اعتمادات قدرها 12.0 م د بعنوان سنة 2021.
- تخصيص إعتمادات تعهد ودفع في حدود 0.8 م د وذلك لتمويل مشاريع وبرامج الشؤون المحلية من تجهيزات ووسائل.
- تخصيص كامل الإعتماد المقدر ب 22.0 م د والمرسم ضمن صندوق أموال المشاركة عدد 2 والمسمى "حساب إقتناء تجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي" لإقتناء تجهيزات خصوصية.

الشؤون المحلية :

تقدر الاعتمادات المقترح ترسيمها على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2021 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ 185 م د منها 10 م د لتمويل في برنامج تأهيل المسالخ (القسط 2).

وسيتم تخصيص إعتمادات قدرها 175 م د أساسا لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

وتوزع الإعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحليّة حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة في شكل مساعدات تتخذ صيغة من بين الصيغتين التاليتين:

- **مساعدات إجماليّة غير موظّفة**: تمنح سنويا لفائدة الجماعات المحليّة على أساس مقاييس تأخذ بعين الإعتبار عدد السكان والطاقة الجبائيّة لكل جماعة محليّة بما يضمن التمييز الإيجابي وتقليص فوارق التنمية بين الجماعات المحليّة.
- **مساعدات موظّفة:** تخصص لتغطية كامل تكاليف إنجاز البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبيّة ولتمويل البرامج والمشاريع الأخرى ذات الأولويّة الوطنيّة

منها أو الخصوصيّة وتسند وفقا للشروط المحدّدة أو التي يضبطها الصندوق لكل برنامج أو مشروع تنمية.

وتتلخص أهم تدخلات الصندوق خلال سنة 2022 أساسا في:

- المساعدات الموظّفة لتمويل البرامج الوطنيّة،
- المساعدات غير الموظّفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط،
- برنامج تطوير قدرات التصرّف للجماعات المحليّة.

كما أنه في إطار التعاون مع البنك الدولي والبنك الأوروبي للإستثمار والوكالة الفرنسيّة للتنمية تمّ إمضاء إتفاقيّات قرض لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة للفترة 2016-2019 (برنامج الإستثمار البلدي) وهو ما سيمكّن المجالس البلديّة والجهويّة من المساهمة في مزيد إختيار وتحديد أولويات مشاريعها وبرامجها بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة المحليّة وقد تم التمديد في قيمته القرض لتمويل التدخلات بعنوان الفترة 2020-2022.

الدفاع الوطني

في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الإضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي، سيتم في سنة 2022 تخصيص إعتمادات دفع بقيمة 606.8 م د لإنجاز برامج ومشاريع منها:

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص إعتمادات دفع في حدود 204 م د.
- تدعيم التجهيزات الإدارية والإعلامية للهياكل والمؤسسات العسكرية بـ9.6 م د
- دعم التجهيزات العسكرية بتخصيص إعتماد دفع قدره 372.8 م د للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.

دعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية وتعزيز الإحاطة الصحية والإجتماعية للعسكريين ومنظوريهم ومعاضدة مجهود الدّولة في تنمية منطقتي رجيم معتوق والمحدث بـ 20.4م د.

العدل

تمثّل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامّة من ركائز دولة القانون. ولأنّه لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من أولويات الدولة.

وفي هذا الإطار فإنّ الرّؤية الإستراتيجية لمهمة العدل تركزت أساسا على مواصلة العمل في نفس التوجّه القائم على تحسين جودة العدالة والنفاذ إليها عبر تقديم خدمات قضائية ذات جودة على مستوى النجاعة والفاعلية في فصل القضايا المتعلّقة بمختلف المواد وتقليص في آجال التقاضي بمختلف أطواره ودرجاته وكذلك على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها. بالإضافة الى تيسير النفاذ إلى الخدمات القضائية لكلّ فئات المتقاضين من خلال تقريب، قدر الإمكان، مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل.

فخلال سنة 2022 تدعّمت مجهودات الإستثمار لمهمة العدل في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها 50.4 م د موزّعة كما يلي:

بالنسبة إلى المصالح العدلية، خصّصت في ميزانيتها إعتمادات دفع قدرها 25.4 م د لتمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية عبر إعطاء الأولوية القصوى لإستكمال المشاريع المتواصلة على غرار تهيئة وتوسعة المحاكم بمختلف درجاتها (12.7 م د)، بناء مجمعات للأرشيف وإدارات جهوية بكل من نابل والقيروان وصفاقس وبنزرت والمنستير (2.1 م د) بالإضافة إلى تدعيم النظام المعلوماتي للمحاكم ورقمنة الأرشيف (1.3 م د).

بالنسبة الى المصالح السجنيّة، فقد تم تخصيص سنة 2022 إعتمادات دفع قدرها 25.0 م د لإستكمال تمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية المتعهد بها في السنوات السابقة والتي تهدف بالأساس لتحسين ظروف إقامة السجين عبر تهيئة وتوسيع الوحدات السجنية وفق المعايير الدولية. كما تضمن تأهيله لإعادة إدماجهم في المجتمع وعبر تشريكه في برامج التكوين متعدد الإختصاصات.

ومن أهم النفقات الاستثمارية نذكر ما يلي:

- ✓ تهيئة وتوسيع السجون 15.2 م د
- ✓ تجهيز ورشات التاهيل 0.5 م د
- ✓ تجهيزات ذات صبغة امنية 4.0 م د

الشؤون الخارجية

في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الديبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود 7.5 م د ستخصص أساسا في البرامج والمشاريع التالية:

- تهيئات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 0.4 م د.
- مواصلة مشروع تهيئة وتجديد مقر البعثة بنيويورك 4.4 م د.
- صيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، حيث تم رصد مبلغ قدره 1.5 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة.
- توفير تجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.2 م.د.
- مواصلة برنامج تحسين المعدات الاعلامية بالخارج 0.3 م د.
- مواصلة أشغال تحضيرية لبناء الأكاديمية الدبلوماسية 0.3 م د.

الشـؤون الدينيـــة

يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد 2.5 م د للنفقات ذات الصبغة التنموية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 0.9 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،
- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.3 م د لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة.
- تهيئات مختلفة بمقر الوزارة والاداراة الجهوية بتونس: 0.3 م د
- تكملة بناء إدراتين جهويتين للشؤون الدينية بكل من ولايتي باجة والمهدية بإعتماد قدره 0.7 م د
- إقتناء مقسم لبناء إدارة جهوية للشؤون الدينية بسوسة بإعتماد قدره 0.1 م د
- بناء إدارة جهوية للشؤون الدينية بسليانة بإعتماد قدره 0.2 م د

كما تمّ رصد إعتمادات بمبلغ 15.3 م د بعنوان صيانة وتأثيث وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

المالية

سيتم خلال سنة 2022 رصد اعتمادات دفع جملية تبلغ 162.8 م د لانجاز برامج ومشاريع والقيام بتدخلات ذات صبغة تنموية موزعة كما يلي:

1) **113.8 م د** لانجاز عدد من المشاريع لفائدة البرامج التالية:

-برنامج الديوانة	:73.7م د
- برنامج الجباية	:12.5 م د
- برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص	: 23.4 م د
- برنامج مصالح الميزانية	:1.3 م د
- برنامج التصرف في الدين العمومي	:0.041 م د
- برنامج القيادة والمساندة	: 2.9 م د

وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ برامج ومشاريع لتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها:

- تدعيم مجهود المصالح الديوانية في مهامها الاقتصادية والجبائية والأمنية وفي إطار برنامج تعصير الديوانة. تم للغرض رصد اعتمادات دفع لسنة 2022 قدرها 73.7 م د منها 62.7 م د على الموارد العامة للميزانية و11 م د على موارد القروض الخارجية الموظفة.

  وسيتم لإنجاز جملة من المشاريع والأنشطة نذكر منها:
  - درسات متعلقة بالبناءات: 2.1 م د
  - التكوين: 2.7 م د
  - بنـاء وتهيئة مراكز ومحلات لمصالح الديوانة: 9.8 م د
    - ▪بناء مبيت لأعوان الديوانة بالمعبر الحدودي برأس جدير (الكلفة 4.8 م د ودفعا 1.5 م د)
    - ▪هدم وبناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس (الكلفة 8.8 م د ودفعا 3.0 م د)
    - ▪بناء مقر الادارة الجهوية للديوانة بالكاف (الكلفة 8.0 م د دفعا 2.0 م د)
    - ▪البرنامج السنوي لتهيئة مقرات الديوانة: 1.8 م د
  - تجهيز محلات الديوانة:59.1 م د توزع كما يلي:
    - ▪48 م د على الموارد العامة للميزانية وتتمثل خاصة في:

استكمال مشروع "اقتناء وتركيز القسط الثاني من الشبكة الراديوية " 16.8 م د وتنفيذ البرنامج السنوي لإكساء الأعوان الخـاضعين للزي النظامي 9 م د واقتناء معدات خصوصية لمصـالح الديوانة 7 م د .

- 11 م د على موارد قروض الخارجية الموظفة. يتعلق هذا الاعتماد بمشروع "اقتناء وتركيز ووضع حيز الاستغلال لنظام معلوماتي جديد للديوانة" الممول من طرف البنك الدولي في إطار البرنامج الثالث لدعم الصادرات بكلفة حسب الصفقات قدرها 7.9 مليون أورو.

- تدعيم مجهود مصالح الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية في تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية.

وقد تم رصد اعتمادات قدرها 35.9 م د (برنامجي الجباية والمحاسبة العمومية) لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:

- دراسات متعلقة بالبناءات (برنامج الجباية: 1.3 م د وبرنامج المحاسبة العمومية: 3 م د)
- بناء وتهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة (برنامج الجباية :6.3 م د وبرنامج المحاسبة العمومية :14.9 م د)
- اقتناء معدات اعلامية (برنامج الجباية: 2.9 م د وبرنامج المحاسبة العمومية: 4.6م د).

- بالنسبة لبقية المصالح المركزية: مصالح الميزانية والتصرف في الدين العمومي والقيادة والمساندة: تم رصد اعتمادات قدرها 4.2 م د لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:

  - برنامج تعهد وترميم البناءات الادارية: 2.2 م د
  - اقتناء معدات اعلامية: 0.5 م د

هذا بالإضافة إلى الانطلاق بداية من سنة 2022 في برمجة انجاز مشاريع في إطار "البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية".

تم رصد اعتمادات قدرها 451 أ د لفائدة وحدة إنجاز البرنامج المتمثل في الإدارة العامة لتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى بالوزارة. ستقوم هذه الوحدة بتنسيق التنفيذ بين مختلف الهياكل المتدخلة وبالتصرف المالي وبمتابعة البرنامج.

تتعلق هذه الاعتمادات (ميزانية برنامج مصالح الميزانية) أساسا بــ:

- خدمات إستشارية للمتابعة والتقييم (57 أ د)
- خدمات إستشارية لتكنولوجيا المعلومات (57 أ د)
- دراسات فنية للفرق العملياتية (142 أ د)
- إختيار مستشار متابعة وتقييم (30 أ د)
- تركيز منصة تكنولوجيا المعلومات (115 أ د)
- مصاريف تسيير واقتناء معدات إعلامية لفائدة وحدة إنجاز البرنامج (50 أ د).

سيم تمويل البرنامج المذكور عن طريق قرض (دعم ميزانية) من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية (مناصفة 40 م. أورو لكل منهما).

يتضمن برنامج التمويل أربعة محاور سيتم تنفيذهم خلال الفترة 2021-2027:

- تحسين الحد من مخاطر الفياضانات في المناطق الحضرية.
- تعزيز الاستعداد لمجابهة الكوارث.
- تدعيم الحماية المالية.
- تطوير التنسيق المؤسساتي وتهيئة بيئة ملائمة لإدارة مخاطر المناخ والكوارث.

وقد تم الاتفاق على آلية "برنامج حسب النتائج" لتنفيذ البرنامج والقيام بالسحوبات وفقا لمؤشرات تم تحديدها سلفا. وستقوم محكمة المحاسبات بمهمة التدقيق فيما يتعلق بتحقيق المؤشرات فضلا عن التدقيق الخارجي لحسابات البرنامج سنويا.

هذا ويتضمن تمويل البرنامج مساهمة الدولة التونسية باعتمــاد قدره 20 م أورو تتضمن الاعتمادات السنوية المرسمة والتي تهم القطاعات والهياكل المتدخلة في البرنامج أي اعتمادات التأجير والتسير والاستثمار. وهي مساهمة ذات طابع تقديري ولن تخضع مبدئيا للتدقيق.

وتتكون هذه الهياكل المتدخلة في البرنامج من هياكل بوزارة التجهيز والإسكان ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة البيئة والمعهد الوطني للرصد الجوي والهيئة العامة للتأمين والديوان الوطني للحماية المدنية.

2) 49 م د في إطار تدخلات الدولة في الميدان الاقتصادي والميدان الاجتماعي، **سيتم في سنة 2022:**

- مواصلة إسناد منحة سنوية قدرها **2 م د** بعنوان التدخلات لفائدة ديوان مساكن أعوان وزارة المالية قصد المساهمة في برنامجه المتعلق بتجديد رصيده العقاري.

- مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية **بـ 250 م د** والذي انطلق منذ سنة 2017 وذلك بترسيم اعتمادات قدرها 37 م د تعهدا ودفعا.
- تخصيص اعتماد قدره **10 م د** لفائدة "صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار" المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 بكلفة جملية قدرها 50 م د.

الاقتصاد والتخطيط

سيتمّ سنة 2022 رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 813.8 م د بعنوان تدخلات القطاع مقابل 803 م د مرسّمة سنة 2021 أي بزيادة تقدر بـ 1,3 % ناتجة عن برمجة إعتمادات للأشغال التحضيرية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ولإستكمال تمويل عناصر المشروع التونسي الإيطالي "الحدّ من الفقر من خلال تثمين منظومة قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين".

وتتعلق تدخلات القطاع أساسا بما يلي:

البرنامج الجهوي للتنمية:

سيتمّ خلال سنة 2022 ترسيم إعتمادات دفع بـ 604.5 م د ستخصّص أساسا لـ:

- تحسين ظروف العيش: سيتمّ خلال سنة 2022 رصد إعتمادات لتحسين ظروف العيش في حدود 330.5 م د قصد دفع التنمية بالمناطق ذات الأولوية والمساهمة في توفير المرافق الأساسية (التنوير العمومي والماء الصالح للشرب والطرقات والمسالك الريفية وتحسين السكن والتطهير والتكوين المهني)،
- الحضائر الجهوية: سيتمّ تخصيص مبلغ بـ 244.0 م د لخلاص منح عملة الحضائر والمساهمات الاجتماعية وعمولات البريد،
- دعم التمويل الذاتي: يقترح بالنسبة لسنة 2022 الترفيع في الإعتمادات المخصّصة لدعم التمويل الذاتي "إعتماد الإنطلاق" ليقدّر بـ 30.0 م د سنة 2022 قصد إستحثاث نسق إحداث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

برنامج التنمية المندمجة:

سيتمّ خلال سنة 2022 تخصيص إعتمادات دفع بـ 24.8 م د لمواصلة إنجاز مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة (4.8 م د على الموارد العامة للميزانية و 20.0م د على موارد القروض الخارجية الموظفة). كما سيتمّ تخصيص إعتمادات دفع بـ 38.0 م د لإنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج (18.0 م د على الموارد العامة للميزانية و20.0م د على موارد القروض الخارجية الموظفة)

- برنامج التنمية المندمجة (القسطين الأول والثاني): تبلغ التكلفة المحينة لهذا البرنامج ما قدرها 549.4 م.د (عناصر جماعية 419.5 م.د ومشاريع فردية 129.9م.د) إلى موفى أكتوبر 2021. ويموّل 90 مشروعا وذلك بالإضافة إلى مشاريع التدعيم التي تهدف إلى الرفع من نجاعة وجدوى العناصر المنجزة ضمن المشاريع الأصلية ومزيد تحسين مناخ الإستثمار والظروف المعيشية بمناطق التدخل المستهدفة وكذلك إلى تحسين الاندماجية لمشاريع التنمية المندمجة من خلال ربط بعض مواقع الإنتاج (المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمحلات الصناعية) بالمسالك والطرقات المعبدة لفك عزلتها وتيسير التموين والترويج.

ومن المتوقع أن تشهد سنة 2022 إستكمال الإنجاز المادي لمكوّنات مشاريع البرنامج بخصوص العناصر الجماعية. حيث من المنتظر أن تبلغ نسبة تقدم الإنجـاز المالي كـدفوعات للعناصر الجماعية إلى موفـى ديسمبر 2022 ما قدره 90% مقارنة مع التكلفة المحينة.

- برنامج التنمية المندمجة (القسط الثالث): تبلغ تكلفة القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة ما قدره 1015 م.د (عناصر جماعية 715 م.د ومشاريع فرديّة 300 م.د). ويموّل هذا القسط 100 مشـروعــا.

ومن المتوقع أن تشهد سنة 2022 الإنتهاء من إعداد الدراسات الفنيّة والتنفيذية ودراسات الجدوى لجلّ مكوّنات مشاريع القسط الثالث من البرنامج، ومواصلة إنجاز العناصر الجماعية (حفر الآبار وتهيئة وتعبيد مسالك ريفية وطرقات وتهيئة مناطق سقوية وبناء أسواق ومسالخ وإنجاز المنشآت العموميّة....) وفق ما تضمّنته الروزنامة التنفيذية المدرجة بعـقود البرامج المـبـرمـة في الغرض. حيث من المنتظر أن تبلغ نسبة تقدم الإنجاز المالي كدفوعات للعناصر الجماعية إلى موفي سنة 2022 ما قدره 15,0% مقارنة بالتكلفة المحينة.

التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024:

ستشرع تونس بداية من سنة 2022 في التحضير للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والذي يهدف إلى توفير قاعدة بيانات حول حجم وتركيبة وخصائص السكان وظروف عيش الأسر والمساكن على المستويين الجهوي والمحلي. وتقدّر الكلفة الجملية للتعداد بـ 141.6 م د منها 11.6 م د يقترح ترسيمها سنة 2022 وستخصّص لتأهيل نظام المعلومات الجغرافية وإقتناء خرائط حديثة وذات تحديد عالي ولشراء وكراء سيارات وتغطية مصاريف الصيانة ومنح التنقل والتكوين للأعوان المكلفين بالتعداد وغيرها من النفقات.

الإستثمار الخاص:

سيتمّ خلال سنة 2022 العمل على تحسين المناخ العام للأعمال والإستثمار وإرساء حوكمة ناجعة للاستثمار خاصة من خلال:

- الإنطلاق الفعلي والتدريجي لنشاط الصندوق التونسي للإستثمار الذي سيعمل على تبسيط الإجراءات وتقليص آجال صرف المنح ورقمنة مسار الإمتيازات. وقد تمّ للغرض تخصيص إعتماد لفائدته بما قدره 71 م د لسنة 2022 منها 70 م د بعنوان منح سيتمّ إسنادها إلى المستثمرين المتحصلين على مصادقة المجلس الأعلى للإستثمار والمستثمرين المتحصلين على مقررات إسناد إمتيازات من اللجان الوطنية لإسناد الحوافز،
- تطوير الخدمات الموجّهة للمستثمرين وتبسيطها ورقمنتها من خلال الهيئة التونسية للإستثمار فضلا عن الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها، وقد تمّ رصد إعتماد لفائدة الهيئة بـ 0.6 م د لسنة 2022 منها 0.5 م د لصيانة منصّة الإستثمار والنظام المعلوماتي للهيئة،
- دعم تدخلات وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي التي تعمل على تطوير النشاط الترويجي للإستثمار بتونس لدى أوساط الأعمال العالمية وعلى إستهداف القطاعات الواعدة. وقد تمّ تخصيص إعتماد لفائدتها بـ 2.5 م د لسنة 2022،
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الإستثمار الخاص للإستفادة من التجارب والخبرات لا سيّما على مستوى اليقظة والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية.

التعاون الفني:

سيتمّ خلال سنة 2022 تخصيص إعتماد قدره 0.6 م د قصد تطوير نشاط الوكالة التونسية للتعاون الفني التي تعمل على:

- دعم آليات رصد وتجميع الترشحات للعمل في إطار التعاون الفني وتوطيد علاقات الشراكة مع الهياكل والجمعيات الممثلة لمختلف المهن وجمع المعطيات حول توجهات السوق الخارجية وحاجياتها من اليد العاملة،
- تطوير آليات إستكشاف فرص التوظيف بالخارج وتفعيل وظيفة اليقظة لرصد ومتابعة الأسواق الخارجية ومزيد الترويج للكفاءات التونسية،
- تطوير آليات وأنشطة الإستكشاف والترويج لخدمات الخبرة وتنمية القدرات في إطار دعم التعاون جنوب-جنوب،
- تعزيز الشراكة بين الوكالة والجهات الدولية والإقليمية الناشطة في مجال التعاون جنوب- جنوب

أملاك الدولة والشؤون العقارية

سيتم في سنة 2022 ترسيم نفقات ذات صيغة تنموية قدرها 657 12 أد لتمويل جملة من البرامج السنوية والبرامج المتواصلة وذلك في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة أملاك الدولة والشؤون العقارية وحسب مشمولاتها.

وتتوزع هذه المشاريع على النحو التالي:

*** البرامج السنوية:**

- تجهيز الادارات المركزية والجهوية بوسائل العمل الضرورية
- تهيئات مختلفة تخص بالأساس الادارات الجهوية الادارتين الجهويتين بكل من المنستير والمهدية.
- البرنامج السنوي الخاص بالتسجيل والتحديد العقاري وذلك في اطار صفقة بالتفاوض المباشر بين املاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.
- مراقبة السيارات الإدارية عملا بمقتضيات الأمر عدد 647 لسنة 2017 المؤرخ في 26 ماي 2017 المتعلق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان وقد تم برمجة الاعتمادات الضرورية لذلك.

- ادراج اعتمادات لفائدة المشروعين الوطنيين اللذان انطلاقا سنة 2021 لفائدة كل من تقييم الأصول الثابتة وتقييم أملاك الدولة حيث يندرج هذان المشروعان في نطاق تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي نص في فصله عدد 27 على مسك المحاسبة العامة للدولة حسب اسلوب القيد المزدوج ووفق مبدأ إثبات الحقوق بهدف حسن التصرف وإدخال هذا الرصيد في الدورة الإقتصادية.
- برنامج الخارطة الوطنية الفلاحية وغير الفلاحية
- فيما يتعلق ببرامج الإعلامية فسيم بالأساس تأهيل نظام التصرف المندمج لأملاك الدولة للعقارات الفلاحية وغير الفلاحية SAIBE
- كما تم برمجة اعتماد قدره 8000 أد لفائدة الصندوق الخاص بالحزينة عدد 22 والمتعلق بصندوق دعم وتحديد الرصيد العقاري.

المشاريع المتواصلة:

- بالنسبة للبرامج المتواصلة فتتمثل أساسا في مواصة بناء الادارات الجهوية بكل من تطاوين وسيدي بوزيد.

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق تدعيم القطاع الفلاحي ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود **1065.6 م د** كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج التالية:

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 267.1 م د وستمكن من:

- مواصلة الخطة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء واللفحة النارية للتفاحيات والبقع السوداء للقوارص.
- مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع
- مواصلة تقديم التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال دعم تجميع الحليب والمحروقات والتمور والبذور الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب إلى جانب تشجيع الاستثمارات الفلاحية والتدخلات السنوية لديوان

تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل والشركة الوطنية لحماية النباتات.

- تقديم تعويضات على موارد صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية.
- مواصلة تطوير منظومة سياحة الفلاحة البيولوجية المستدامة والعادلة في إطار التعاون البلجيكي.
- الانطلاق في برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الابقار بكلفة 15 م د.
- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية بالمعدات والتجهيزات إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والخاصة بالمشاريع التالية:
- التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا،
- التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان،
- التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت،
- الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان.

برنامج الصيد البحري:

تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي 120 م د والتي ستمكن من:

- مواصلة إنجاز أشغال إحداث ميناء سيدي يوسف بصفاقس.
- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة وقلعة الأندلس وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية.
- الإنطلاق في تهيئة وتوسيع ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان.
- الانطلاق الفعلي في حماية ميناء الزارات بكلفة 20 م د.
- الإنطلاق في إعداد دراسة تهيئة ميناء حلق الواد إلى جانب تحيين دراسة ميناء الصيد البحري بغنوش.
- الإنطلاق الفعلي في إنجاز مشروع تعزيز الإدارة التشاركية والشاملة للمناطق الساحلية بتونس (التعاون البلجيكي).

- مواصلة تشجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتقديم منح لفائدة البحارة بعنوان المحروقات وتمويل برنامج الراحة البيولوجية.

برنامج المياه:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بـ474.2 م د. وستمكن هذه الإعتمادات من:

- مواصلة إنجاز أشغال سد الدويميس ببنزرت ومنشآت التحويل
- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الإقتصاديوالإجتماعي (167 م د).
- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة محينة تقدر بحوالي 252.7 م د بمساهمة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (196.3 م د).
- مواصلة مشروع صيانة السدود الجبلية
- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة - الوطن القبلي بكلفة محينة تقدر بحوالي 313 م د بمساهمة البنك الألماني للتنمية.
- مواصلة تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفياضانات ومشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.
- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي وخزان بالقلعة الكبرى بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية.
- الانطلاق الفعلي في انجاز سد تاسة وسد خلاد وسد الرغاي بكلفة محينة 458 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة قدرها 33 م د ممول من طرف البنك الالماني للتنمية.
- الإنطلاق في مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة 2 بكلفة 308 م د بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- الإنطلاق في مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة v1+M بكلفة 162 م د بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.

- الإنطلاق في مشروع تعويض الأبار العميقة جدا بالجنوب التونسي بتمويل من البنك الأوروبي للإعمار بكلفة تقدر بحوالي 193 م د منها 27 م د على الموارد العامة للميزانية ويمتد المشروع على 6 سنوات إبتداء من سنة 2022.
- الإنطلاق في مشروع مجابهة الكوارث الطبيعية.
- إحداث 20 بئرا تعويضية و17بئرا عميقة للماء الصالح للشراب 12 بئر عميقة للري و15 بئر مراقبة.
- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) على مساحة 2800 هك وإعادة تهيئة قنال العروسية وأشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت بتمويل من البنك الالماني للتنمية.
- مواصلة إنجازمشروع التصرف المندمج للموارد المائية بالمنطقة السقوية بمرناق من ولاية بن عروس على مساحة 6500 هك بمساهمة البنك الألماني للتنمية.
- الانطلاق الفعلي في إعادة تهيئة قناة العروسية الفرع الجنوبي من ولاية منوبة بكلفة 75 م د بتمويل من البنك الالماني للتنمية.
- مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة 131 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد). وتتمثل أبرز مكونات هذا المشروع في إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك وإعادة تهيئة وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.
- مواصلة مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيئتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتجفيف واحداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د ينجز على مدى 6 سنوات (2019-2024) ليشمل 6 ولايات وهي: جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس.
- إحداث 507 هك من المناطق السقوية الجديدة وتهيئة وتجفيف 4756 هك من المناطق السقوية الموجودة.
- مواصلة إنجاز مشروع تثمين استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.

- إنجاز 16 نظام مائي جديد لفائدة 19800 ساكنا، وتهيئة 27 نظاما مائيا قديما لفائدة 45718 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.
- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بإقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها1.5 م د.
- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروعي تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.
- مواصلة المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية بكلفة 237 م د
- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م3 /يوم)
- مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس (القسط الأول 100 ألف م3 /يوم)
- دعم الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بـ 5 م د بعنوان إحالته بعض المنظومات المائية المعقدة التابعة للمجامع المائية.
- مواصلة تقديم الدولة للتشجيعات في ميدان الاستثمار في قطاع المياه.
- مواصلة مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.
- إدارج القسط الأخير لعملية رأسملة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بإعتمادات تقدر بـ 85 م د.
- مواصلة مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان ومشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.
- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج المياه والخاصة بالمشاريع التالية:
  - التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا.
  - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان

- التنمية الفلاحية المندمجة بولاية بنزرت
- الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان

برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **140 م د** قصد القيام خاصة بـ:

- مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف بكلفة محينة تبلغ حوالي 64 م د.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة 45 م د بمساهمة البنك الدولي الألماني للتنمية (30 م د) ومن أهم عناصره المحافظة على المياه والتربة وتهيئة المسالك الفلاحية والماء الصالح للشراب.
- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة 134 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (128 م د)
- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (4350 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (19448 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (19289 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (36215 هك) واحداث 42 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه وبحيرات جبلية وجهر الأودية واصلاح وتعديل مجاري الأودية (119 كلم).
- انجاز برنامج تدعيمي بكلفة 1.3 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.
- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج الغابات والخاصة بالمشاريع التالية:
  - التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا
  - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
  - التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت
  - الإدماج الإقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدر الإعتمادات المبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي 10.2 م د ستخصص أساسا لـ:

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي
- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية
- مواصلة تهيئة وتجهيز وتحديث مراكز ومعاهد التكوين المهنى في الفلاحة والصيد البحري.
- الإرشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية بكامل الولايات.

برنامج القيادة والمساندة:

تقدر الإعتمادات المبرمجة له بحوالي 54.1 م د ستخصص أساسا ل:

- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالكاف والقصرين وقابس (المرحلة الثانية) وقفصة.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة.
- مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمدياتالحنشة ومنزل شاكر وبئر على من ولاية صفاقس.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة.
- مواصلة برنامج التعداد العام للفلاحة والذي سيتمكن من توفير بيانات عن مختلف جوانب قطاع الفلاحة والصيد البحري.
- مواصلة انجاز عمليات التهيئة وصيانة المباني الإدارية وتدعيم وسائل العمل بالوزارة وهياكلها.
- هذا إلى جانب إنجاز عناصر بعض المشاريع في برنامج القيادة والمساندة:
  - مشروع التنمية والنهوض بالمنظومان الفلاحية بزغوان.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت.
  - مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا
  - مشروع الإدماج الاقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان.

الصناعة والطاقة والمناجم

سيتم في سنة 2022 تخصيص نفقات دفع ذات صبغة تنموية تقدر بـ **229 م د** لدعم قطاعي الصناعة والطاقة.

قطاع الصناعة:

- معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها وقدرتها التشغيلية وذلك بتوفير التمويلات الضرورية من خلال تعزيز إمكانيات صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يمكن هذه المؤسسات من إستعادة توازناتها المالية.
- تحفيز الإستثمار ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر تيسير حصولها على التمويلات البنكية اللازمة لإنجاز إستثمارات الإحداث والتوسعة وذلك عبر تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الإستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق
- النقدية في حدود 3 نقاط بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
- المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية عبر تطوير الشراكة بين منظومة البحث والتطوير والإنتاج، وذلك بتفعيل دور مراكز الموارد التكنولوجية بالقطب التكنولوجي بكل من بنزرت والمنستير وسوسة التي سيتم التفويض في إستغلالها من قبل المراكز الفنية القطاعية الصناعية بهدف تطوير القيمة التكنولوجية المضافة في المنتوج الصناعي للمؤسسة.
- مواصلة العمل على تدعيم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الإستثمار وإحداث المؤسسات من خلال:
  - تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية عن طريق تكليف المركبات الصناعية التكنولوجية بإنجاز عدد هام من المناطق المبرمجة.

▪ إحداث جيل جديد من الفضاءات الصناعية بالمعتمديات الداخلية التي لا تتوفر بها مناطق صناعية.

قطاع الطاقة:

- تكثيف جهود الإستكشاف والبحث والتطوير لزيادة مستوى الإنتاج المحلي للنفط والغاز من خلال النهوض بالآبار التطويرية وإمكانية مواصلة إستغلالها وللغرض تم التعهد بدراسة تشتمل على التقييم الفني والإقتصادي والقانوني لإمتيازات الإستغلال التي شارفت مدّة صلوحيتها على الإنتهاء.
- مواصلة تنفيذ المنوال الطاقي الجديد الذي تم إعتماده منذ سنة 2017 والهادف إلى الحد من العبئ الذي تشكله الطاقة على الإقتصاد الوطني وتداعياتها على التنمية، في هذا النطاق تم إتخاذ عدّة إجراءات وتدابير من بينها التقليص التدريجي لدعم المواد الطاقية مع وضع برنامج وطني للتحكم في الطاقة بهدف التخفيض في الكثافة الطاقية بـ 3 % سنويا مما سيمكن من إقتصاد 30% من إستهلاك الطاقة في غضون سنة 2030 والنهوض بالطاقات المتجدّدة لتمثل الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجدّدة نسبة 30 % من إجمالي إنتاج الكهرباء في غضون 2030.

أهم المشاريع والبرامج:

قطاع الصناعة:

- **تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها:**

وذلك في إطار توجه إستراتيجي يهدف إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية. وستمكن الإعتمادات المقترحة في هذا الإطار والبالغة 8,3 م.د من مواصلة أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها.

- **صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة:**

من خلال مواصلة رصد إعتمادات لفائدته قصد تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية من إستعادة نسق نشاطها وتوازناتها المالية والمحافظة على قدرتها التشغيلية وتبلغ الدفوعات المقترحة في الغرض 62 م د.

- **برنامج تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الإستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط** وذلك برصد إعتمادات تقدر بـ 6 م د مما سيمكن من تحفيز البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويلات الضرورية للمؤسسات بهدف دفع التنمية والنهوض بالإستثمار ودعم تنافسيتها والمحافظة على قدرتها التشغيلية.

قطاع الطاقة:

- **برنامج إستعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية:**

يندرج هذا المشروع في إطار عملية دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية بإعتماد الطاقة الشمسية بالمباني العمومية التابعة للمؤسسات والمنشآت العمومية خاصة منها المؤسسات العمومية للصحة والمؤسسات الجامعية وربطها بالشبكة وذلك للحد من الطلب لهذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي التقليص في فاتورة إستهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدر الحاجيات من الدفوعات المقترحة لسنة 2022 بـ 7.9 م د تمول بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول قع تشخيصه من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي 112 م د.

- **برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العمومية:**

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لتحقيق الإنتقال الطاقي ويهدف إلى إستغلال الإمكانات المتاحة لتحسين النجاعة الطاقية في المباني العمومية وذلك عبر تشخيص وتركيز نظم التحكم في الطاقة التي ستمكن من تطوير آداء أنظمة التنوير والتدفئة والتكييف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

وتقدر الحاجيات من الدفوعات المقترحة لسنة 2022 بـ 3.5 م د تمول بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي 50 م د.

التجارة وتنمية الصادرات

سيتواصل مجهود الدولة الخاص بالقطاع التجاري حيث تم للغرض رصد نفقات ذات صبغة تنموية إعتمادات دفع قدرها 45.0 م د ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- مشروع تنمية الصادرات (19.4 م د): سيتم مواصلة اسناد الدعم المالي للشركات المنتفعة ببرنامج تصدير وتعزيز قدرات مركز النهوض بالصادرات وتمويل عمليات متابعة المشروع.
- مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان: 5.9 م د وستخصص هذه الاعتمادات لتمويل عمليات الربط بالشبكات.
- المعارض والتظاهرات (8.3 م د): تتعلق هذه الاعتمادات بمشاركة تونس في مختلف المعارض والتظاهرات بالخارج التي يؤمنها مركز النهوض بالصادرات.

تكنولوجيات الاتصال

تندرج استراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال ضمن توجهات المخطط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2021-2025" والذي شرعت الوزارة في تحيينه قصد بلورة رؤية استشرافية للقطاع في أفق سنة 2030 وذلك في إطار تكريس تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية الرقميّة والتحول الرقمي، من أبرزها أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030.

وترتكز الخطة الاستراتيجية للخماسية 2021-2025 على المحاور الأساسية التالية:

- الاندماج الرقمي والمالي
- العمل على جعل تونس أرضا للرقمنة والتجديد من خلال تطوير مشروع "تونس الذكية"
- رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية
- السعي إلى تحسين تموقع تونس في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة
- التكوين والتشغيل
- وضع آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني
- ربط المدارس بشبكة الانترنات عالية التدفق لتيسير عملية النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد والعديد من الخدمات الرقمية ممّا يضمن تحقيق مبدأ تكافئ الفرص بين الجهات

- رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصرية فعّالة وشفافة خدمة للمواطن والمؤسسات الاقتصادية
- التسريع بتعميم منظومة الدفع الالكتروني من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والمالي
- تدعيم منظومة التجديد والتشجيع على المبادرة الخاصة للنهوض بالاقتصاد الرقمي
- تطوير مشروع تونس الذكية من أجل مواصلة العمل على التعريف بتونس كوجهة للاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال
- مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وذلك بمشاركة كافة الأطراف المتدخلة
- وسيتم في سنة 2022 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 115 م د (بعنوان اعتمادات الدفع) لمواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة واهمها:

- **محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة:**
  - مشروع تغطية المناطق البيضاء
  - مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة 2 RNIA II
  - مشروع منظومة مراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة NOC
  - مشروع الشبكة الإدارية المندمجة بلديات RNIA III
  - مشروع القبول الفني لشبكة الالياف البصرية
  - مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية
  - تركيز خدمات ذات قيمة مضافة عبر الشبكات الإدارية المندمجة
  - تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10
  - مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة RNIA IV

- **محور الحكومة الالكترونية:**
  - تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية

- مشروع توزيع بطاقات Amen g Labes
- تركيز نظام مدمج للبريد التونسي (Solution Informatique de Gestion Intégrée)
- تركيز البريد الرقمي للمواطن على غرار الخدمات الالكترونية: Lettre recommandée électronique avec accusé de réception -Boite Postale Digitale - Cachet Postal Digital
- تركيز منظومة بوابة العدالة (Portail de la Justice)
- تركيز منظومة السجل العدلي
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E- Visa)
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E- Consulat)
- إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن
- تأهيل منظومة الحالة المدنية
- وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية: تمكّن من ضمان التبادل اللامادي والمباشر للمعطيات بين الهياكل العمومية
- تركيز الحوسبة السحابية الوطنية قصد ترشيد الاستثمارات الموجهة لاقتناء المعدات وتركيز البنية التحتية اللازمة لإيواء المنظومات الإعلامية.
- برنامج وطني لإدارة التغيير والاتصال
- إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي
- تركيز نظام التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية
- صيانة (الصيانة التطويرية) وإيواء منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات "علّيسة" بالإدارة

وستمول أغلب هذه المشاريع بهذا المحور أساسا من خلال قرض مبرم سنة 2018 مع البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 71.5 م أورو لمساندة المخطط الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020" بالإضافة إلى قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 89.2 مليون أورو و الذي تم تخصيصه لتمويل برنامج الحوكمة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن.

- **محور تنمية الاقتصاد الرقمي:**
  - مواصلة تحفيز الاستثمار في التجديد والابتكار عبر إطار هيكلي مجدد لتمكين المؤسسات الناشئة من التمويل والمرافقة الملائمتين لحاجياتها بعد إصدار القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة و ذلك عبر تخصيص 10 م د لاستكمال تفعيل آلية الضمان للبرنامج و 0.5 م د لتسجيل براءات الإختراع.
  - مشروع تركيز علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية
- **محور تونس الذكية:**
  - العمل على تركيز نظام معلوماتي لملائمة قدرات وكفاءات الموارد البشرية التونسية في مجال تكنولوجيات المعلومات والإتصال مع متطلبات فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتخصصاته ودعم وتطوير القدرة التشغيلية.
  - مواصلة استقطاب المستثمرين والتشجيع على خلق 6000 موطن شغل سنوي عبر البرامج الترويجية بهدف بلوغ نسبة مساهمة بـ 7 % للاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي.

السياحة

ستتواصل الجهود في سنة 2022 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وقدتم للغرض رصد اعتمادات في حدود 83.4 م د تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (57.0 م د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (7.2م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 م د).

تتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة السياحة في:

- **برنامج الدعاية والنشر (45.3 م د):** يختص بالنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية وخاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.
- **مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (7.2 م د):** لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.
- **تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د):** برامج إشهارية وترويجية في الداخل والخارج بهدف تحسين المنتوج التونسي
- **حماية المناطق السياحية (10 م د):** برامج تتعلق بالنظافة والتطهير والعناية بالمحيط السياحي وتجميله.

التجهيز والإسكان

سيتم خلال سنة 2022 مواصلة الجهود لدعم نسق انجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات. كما سيتم إيلاء الأهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن وإصلاح الأضرار التي لحقت بها جرّاء الفيضانات بالإضافة إلى برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستمكن النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ 1619.5 م د من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة.

1-أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة:

تتميز ميزانية الدولة لسنة 2022 بإعطاء الأولوية للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وفقا للمشاريع والبرامج التالية:

- الطرقات والجسور:
- استكمال إنجاز برنامج تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- إتمام أشغال برنامج تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.

- استكمال بناء جسرين بولايتي جندوبة وقفصة.
- استكمال إنجاز الطريق السيارة قابس - مدنين، ومدنين - رأس جدير.
- استكمال إنجاز بقية برنامج سنة 2012 للطرقات بتونس الكبرى الذي يشتمل على بناء 2 محولات ووصلة ربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق اكس.
- استكمال انجاز برنامج سنة 2012 للطرقات المهيكلة للمدن الذي يشتمل على:
  - مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (49 كلم).
  - مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (65 كلم).
  - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 133 بزغوان (22 كلم).
- استكمال إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.
- استكمال إنجاز برنامج سنة 2014 المتعلق بتهيئة الطرقات المرقمة على مسافة 344,6 كلم موزعة على 13 ولاية وهي: منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسوسة وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.
- استكمال إنجاز مشروع بناء المحول الرابط بين الطريق 2X والطريق الوطنية رقم 9.
- استكمال بناء 11 جسرا بطول جملي قدره 1155 مترا خطيا موزعة على 10 ولايات، وهي: بن عروس وزغوان وبنزرت وجندوبة وسليانة وسوسة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين.
- استكمال إنجاز القسط الثاني من مشاريع تهيئة المسالك الريفية بالولايات ذات الأولوية لسنة 2016 وتتمثل في تهيئة 71 مسلكا ريفيا بطول 310 كلم موزعة على 14 ولاية وهي: زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2016 للطرقات بتونس الكبرى المتعلق بمشروع بناء الطريق 20X بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2016 لتهيئة شبكة الطرقات المرقمة المتمثل في تهيئة حوالي 351,3 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 15 ولاية وهي: منوبة وبن عروس ونابل وزغوان وبنزرت وسليانة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وسيدي بوزيد وقابس وتطاوين وقفصة وقبلي.
- مواصلة إنجاز القسط الأوّل من برنامج سنة 2016 لتهيئة 630,2 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات ذات أولوية وهي: زغوان وسليانة وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.
- مواصلة إنجاز الطريق 4X بين الطريق X والطريق 20X المبرمجة سنة 2016.
- مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار:
  - الطريق السيارة في إتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (جزء تونس - جلمة).
  - الطريق الحزامية للعاصمة 20X.
- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2017 للطرقات المهيكلة للمدن والذي يتمثل في:
  - إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس.
  - تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
  - تهيئة منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم.
  - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم:
    - ✓ القسط الأول: * نابل - قربة بطول 28 كلم.
    - ✓ القسط الثاني: * قربة - منزل تميم بطول 23 كلم.
      * منزل تميم - قليبية بطول 9 كلم.
- مواصلة إنجاز مشروع تهيئة المسلك الرابطة بين تاجروين والحوض بولاية الكاف بطول 27 كلم.

- مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.
- مواصلة إنجاز مشروع سدّ الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 على مستوى جبل ماطوس بولاية تطاوين بطول 20 كلم.
- انطلاق إنجاز الجزء الأول من مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في الطريق السيارة تونس - جلمة على مسافة 186 كلم وقد تم تحرير الحوزة العقارية لهذا المشروع بنسبة كبيرة قبل انطلاق الأشغال.

ويتضمن هذا المشروع إنجاز:

- 9 محولات
- 22 ممرا تحتيا و66 ممرا علويا.
- 14 منشأة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
- 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
- مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس - جلمة إلى 8 أقساط موزعة كما يلي:

- 4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الربط بمدينة الفحص بطول 16 كلم على النحو التالي:

  قسط 1: تونس - زغوان بطول 26 كلم

  قسط 2: زغوان - الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم (2*2)

  قسط 3: الفحص - الناظور بطول 27 كلم

  قسط 4: الناظور - السبيخة بطول 27 كلم

- 4 أقساط ثانية بطول 99 كلم تمّ التعهد بها سنة 2019 وتتمثل في :

  قسط 5: السبيخة - القيروان بطول 29 كلم

  قسط 6: القيروان - حفوز بطول 29 كلم

قسط 7: حفوز - وادي زرود بطول 21,4 كلم

قسط 8: وادي زرود - جلمة بطول 19,6 كلم.

انطلاق فعلي لأشغال مشروع بناء جسر بنزرت بكلفة محينة تقدر بـ 774 م د والذي يشمل المكونات التالية:

- بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلوّ 56 مترا.
- إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
- بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
- بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
- بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
- بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.

- مواصلة أشغال مشروع ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ1 الذّي يتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19.
- -مواصلة أشغال مشروع تعصير الطريق الرابطة بين البلديات الشمالية عبر توسيع الجسر على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 - 4Z بطول 3 كلم.
- مواصلة أشغال إنجاز المشروع المرسم سنة 2018 لمضاعفة الطريق الرومانية بمدنين (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا وذلك بعد إستكمال الدراسات التنفيذية.
- مواصلة أشغال بناء منشأة فنية بطول 2,5 كلم على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قربص بشبكة الطرقات بعد تحيين تكلفتها المرسمة سنة 2018.
- مواصلة برنامجي 2018 و 2019 لبناء 31 جسرا بطول إجمالي قدره 4260 مترا خطيا موزعة على 20 ولاية.
- مواصلة إنجاز برنامج 2018 لتهيئة 20 مسلكا ريفيا على مسافة 151,7 كلم موزعة على 6 ولايات وهي : باجة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقبلي.

- مواصلة إنجاز البرنامج المرسم سنة 2018 لتعبيد 28 مسلكا ريفيا بطول 173,1 كلم موزعة على 9 ولايات وهي : نابل وباجة وسليانة وسوسة والمهدية وصفاقس والقصرين ومدنين وتوزر.
- مواصلة إنجاز مشروع تهيئة 22 كلم من الطرقات بولاية مدنين موزعة على النحو التالي :
  - تهيئة الطريق المحلية رقم 969 بين الطريق الجهوية رقم 108 وسيدي مخلوف بطول 18 كلم.
  - تهيئة الطريق المحلية رقم 967 بطول 4 كلم.
- مواصلة أشغال المشروع المرسم سنة 2018 لتهيئة الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي بطول 57 كلم.
- مواصلة إنجاز أشغال المشروع المرسم سنة 2018 لربط المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص إنجاز منعرج بن قردان المتمثل في طريق حزامية مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشمالية على طول 9 كلم.
- مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى التي تم التعهد بها سنة 2019 والمتمثلة بالخصوص في : برنامج تهيئة شبكة الطرقات المرقمة على مسافة 321,8 كلم موزعة على 12 ولاية وهي: ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وتطاوين وتوزر بتكلفة قدرها 245 م د.

وفي جانب آخر سيتواصل التعهد بأشغال:

- تهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص على مسافة 3 كلم بكلفة قدرها 15 م.د.
- برنامج تهيئة المسالك الريفية بطول 24 كلم يهم 4 ولايات وهي: جندوبة والكاف وبنزرت والمهدية بكلفة جملية قدرها 8 م د.
- تهيئة الطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24,5 كلم وبتكلفة قدرها 7 م د.
- إقتناء أراضي وعقارات وتحويل الشبكات لإنجاز الطريق السيارة تونس - جلمة - قفصة وكذلك تحرير حوزة مشاريع مضاعفة الطرقات المرقمة.
- إعداد دراسات خاصة بمشاريع الطرقات والجسور والمسالك الريفية.

كذلك سيتواصل خلال سنة 2022 إنجاز المشاريع الطرقية المرسمة بميزانية سنة 2020 والمتمثلة فيما يلي:

- إنجاز عدة مشاريع كبرى مهيكلة على غرار مواصلة الإعداد لإنجاز مشروع الطرقات العرضية المتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الولايات الداخلية بسيدي بوزيد والقصرين والطريق السيارة أ1 على مستوى ولاية صفاقس وسيتم للغرض تحرير حوزة الطريق الوطنية المذكورة قصد مضاعفتها على مسافة 182 كلم باعتبار وصلة الربط بالطريق الجهوية رقم 82 بطول 3 كلم.هذه الطريق ستربط لاحقا بين الطريق السيارة الداخلية تونس - جلمة في إتجاه قفصة والطريق السيارة تونس - صفاقس - رأس جدير وقد تم ترسيم إعتماد قدره 30 م د لاقتناء الأراضي للغرض.
- مواصلة إنجاز برنامج تهيئة الطرقات المرقمة والمتمثل في تهيئة 382 كلم موزعة على 14 ولاية بتكلفة جملية قدرها 385 م د. وقد تم ترسيم قسط أول إنطلق سنة 2020 في حدود 130 كلم موزعة على 4 ولايات وهي: الكاف والمهدية والقيروان وقفصة بتكلفة قدرها 131 م د.
- مواصلة إنجاز برنامج تدعيم الطرقات المرقمة ويتمثل في تدعيم 860 كلم موزعة على 24 ولاية بتكلفة جملية قدرها حوالي 451 م د. وقد تم ترسيم قسط أول إنطلق سنة 2020 في حدود 198 كلم بتكلفة 104 م د ويتوزع على 6 ولايات وهي: نابل والمنستير وصفاقس وقابس وتطاوين وقفصة.
- مواصلة إنجاز البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية ويتعلق بتهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جملية قدرها 336 م.د. وقد تم ترسيم اعتمادات تعهد قدرها 165 م د سنة 2020 وذلك للشروع في تهيئة حوالي 450 كلم موزعة على 22 ولاية.
- مواصلة إنجاز مشروع مضاعفة مدركة الساحل الذي يتمثل في مضاعفة حوالي 37 كلم من الطرقات الرابطة بين ولايتي المنستير وسوسة في إتجاه المهدية عبر مدينة جمال بتكلفة قدرها 75 م د.

- استكمال إنجاز برنامج تهيئة مسالك ريفية المتمثل في تهيئة مسالك ريفية بولايات:

القصرين	حدودية 8 مسالك	بطول 50 كلم	بتكلفة 15,0 م د
جندوبة	6 مسالك	بطول 27 كلم	بتكلفة 9,3 م د
قفصة	3 مسالك	بطول 80 كلم	بتكلفة 12,0 م د
باجة	5 مسالك	بطول 7,4 كلم	بتكلفة 2,3 م د
الكاف	3 مسالك	بطول 9.5 كلم	بتكلفة 1,8 م د

- مواصلة إنجاز طرقات بمداخل مدن ولاية سيدي بوزيد بتكلفة 7.5 م د.
- مواصلة الدراسات الخاصة بالطرقات بتكلفة 10 م د.

كما ينتظر خلال سنة 2022 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية التي تم ترسيمها بميزانية سنة 2021 والتي تتمثل فيما يلي:

- برنامج الطرقات المهيكلة لسنة 2021:

يتمثل البرنامج في إتمام أشغال الطريق الحزامية بالقصرين بطول قدره 3 كلم وبتكلفة قدرها 10.0 م د.

- برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2021:

يتمثل البرنامج في تهيئة 43.5 كلم موزعة على 3 ولايات بتكلفة جملية قدرها 42.5 م د، ويتمثل البرنامج فيما يلي:

- تطوير الطريق المحلية رقم 970 بمدنين الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 971 والطريق المحلية رقم 115 بطول 30,5 كلم (من النقطة الكيلومترية عدد 20 إلى النقطة الكيلومترية عدد 50,5) وبتكلفة قدرها 30.0 م د وهي طريق ذات أهمية للربط مع جزيرة جربة عبر مدينة جرجيس.
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية سيدي التومي بني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها 7.0 م د.
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية بمدينة حاجب العيون بالقيروان والقيام بربطها بالطريق الوطنية رقم 3 بطول 4 كلم وبتكلفة قدرها 3.5 م د.

- تهذيب الطريق الجهوية رقم 86 بمدينة حاجب العيون بالقيروان بطول 9 كلم وبتكلفة قدرها 2.0 م د.

- برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2021:

يتمثل البرنامج في تدعيم 13.7 كلم من الطرقات المرقمة بولاية القيروان بتكلفة جملية قدرها 19.0 م د، ويتمثل فيما يلي:

- تدعيم الطريق الجهوية رقم 99 الرابطة بين الباطن والقيروان بطول 5,7 كلم وبتكلفة قدرها 10.0 م د.
- تدعيم الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين القيروان ورقادة بطول 8 كلم وبتكلفة قدرها 9.0 م د.
- مواصلة برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2020.

- برنامج تهيئة المسالك الريفية:

يتعلق البرنامج بتهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جملية قدرها 336 م د. وقد تم ترسيم القسط الثاني من اعتمادات التعهد المطلوبة وقدرها 164 م د سنة 2021 وذلك للشروع في تهيئة 85 مسلك ريفي بطول جملي قدره 440 كلم موزعة على 21 ولاية، بالإضافة إلى ما تم ترسيمه سنة 2020.

- تهيئة مسالك ريفية:

- يتمثل البرنامج في تهيئة 85 مسلك ريفي بولايتي:

تطاوين	4 مسالك	بطول 24 كلم	بتكلفة 9,000 م د
سيدي بوزيد	1 مسلك	بطول 5 كلم	بتكلفة 0,750 م د

كما سيتواصل انجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2021 الذي يتمثل فيما يلي:

- الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية: يتعلق بصيانة 82 مسلك ريفي بطول جملي قدره 472 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها 60.0 م د.
- الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة: يتمثل في صيانة 580 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 1064 كلم شحن لحواشي الطريق و269,4 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية و310,6 كلم تغليف سطحي وتثبيت

الحواشي كما يحتوي البرنامج على تغليف بطبقة مضاعفة لحواشي الطريق، وتبلغ تكلفة هذا البرنامج 125.0 م د.

- تهيئة السلامة المرورية: يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 10.3 م د فيما يلي:

  - تهيئة السلامة المرورية للطريق الجهوية رقم 37 بتونس على مسافة 0,450 كلم وتهيئة رافد على مستوى محول الطريق الوطنية رقم 3 - الطريق الجهوية رقم 24 وبتكلفة قدرها 2,5 م د.
  - بناء ممر علوي للمترجلين بتونس بالطريق الجهوية رقم 21 بين محول الطريق الجهوية رقم 21 - الطريق المحلية رقم 539 ومحول الطريق الجهوية رقم 21 - الطريق الوطنية رقم 5 وبتكلفة قدرها 1,5 م د.
  - بناء ممر علوي للمترجلين ببن عروس بالطريق الوطنية رقم 1 النقطة الكيلومترية عدد 13 وبتكلفة قدرها 0,7 م د.
  - بناء ممر علوي للمترجلين ببن عروس بالطريق الجهوية رقم 33 النقطة الكيلومترية عدد 4,5 وبتكلفة قدرها 0,6 م د.
  - بناء ممر علوي للمترجلين ببن عروس بالطريق الجهوية رقم 33 النقطة الكيلومترية عدد 1,5 وبتكلفة قدرها 0,5 م د.
  - صيانة التنوير العمومي وتهيئة بعض النقاط السوداء باستعمال الطاقة الشمسية وبتكلفة قدرها 4,5 م د.

- **حماية المدن من الفيضانات:**

ستخصص النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2022 لإنجاز المشاريع التالية:

- استكمال برنامج حماية المدن من الفيضانات للمدن التالية: الكاف وتونس الغربية وبنزرت وفوسانة والقصرين والرديف وتطاوين وأريانة ورواد ومطماطة الجديدة.
- مواصلة تهيئة وادي المنصورة بمدينة القيروان.
- كما سيتواصل إعداد الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة محيّنة قدرها 12.0 م د والتي تهدف إلى:
  - تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
  - إعداد قاعدة معطيات جغرافية للمنشآت.

- إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
- وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
- وضع خطة حماية وتدخّل قوامها سلم أولويات.

- مواصلة إنجاز برنامج حماية المدن من الفيضانات المرسم سنة 2020 بتكلفة إجمالية قدرها 89 م د ويتمثل في:
  - حماية تونس الشمالية والشرقية من الفيضانات وتتمثل الأشغال في حماية مناطق رواد وسكرة والكرم الغربي والبحر الأزرق والمرسى والحوض الساكب لوادي قرب ورويش (النصر والمنازه وحي الخضراء والحي الأولمبي وأريانة العليا إلى البحيرة الشمالية لتونس). وتبلغ التكلفة الجملية لهذا المشروع 154 م د وتم الانطلاق في الدراسات التفصيلية سنة 2020 بتكلفة قدرها 5.9 م د.
  - الانطلاق في إنجاز حماية وادي بقابس بعد إتمام الدراسات ويتمثل في تهيئة وادي قريعة وإنجاز معبرين بتكلفة جملية قدرها 43 م د. وقد تم ترسيم اعتماد خاص بالدراسة قدره 1.5 م د سنة 2020.
  - حماية مدن ملولش بالمهدية والسبالة بسيدي بوزيد ومدنين وغمراسن بتطاوين ومنطقة الوديان بنفطة (محاسن وبوهلال ودغومس وسبع آبار) من ولاية توزر والمحمدية وفوشانة ووادي الطين بغنوش من ولاية قابس بتكلفة جملية قدرها 29 م د.
  - حماية مختلف مدن ولاية نابل المتضررة من فيضانات شهر سبتمبر لسنة 2018 بعد استيفاء الدراسات التفصيلية الخاصة بها.

ويتمثل البرنامج في حماية مدن نابل والحمامات وبني خلاد وزاوية الجديدي وبوشراي ودار شعبان الفهري وتاكلسة وقربة ومنزل بوزلفة بتكلفة قدرها 39 م د.

- مواصلة انجاز برنامج حماية المدن من الفيضانات المرسم سنة 2021 بتكلفة إجمالية قدرها 100.0 م د والمتمثل في:
- انجاز واعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات واقتناء الأراضي بتكلفة قدرها 2.0 م د.
- حماية مدن دوار هيشر ووادي الليل بولاية منوبة والجريصة وتاجروين بولاية الكاف وجمال وقصور الساف وقفصة ونفطة ومرناق ونفزة والمعمورة وبني خيار وجزيرة قرقنة والثكنة العسكرية والمناطق المجاورة لها بحامة قابس من الفيضانات بتكلفة جملية قدرها 73.0 م د.

- انجاز برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها 25.0 م د.

- **حماية السواحل من الإنجراف البحري:**

ينتظر خلال سنة 2022 استكمال انجاز المشاريع والبرنامج التالية:

- مواصلة انجاز برنامج حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري لسنة 2019 المتمثل في حماية السواحل ببنزرت وشواطئ صفاقس وفلاز المنستير (القسط الرابع) وأشغال استصلاح سبخة بن غياضة (أشغال دعم وحماية القنال الشمالي من التموجات البحرية). وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع 5,7 م د بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بالهياكل والأملاك البحرية بتكلفة قدرها 1,2 م د.
- مواصلة انجاز برنامج سنة 2020 الخاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها 6.4 م د والذي يتمثل في:
- القيام بمسح هيدروغرافي وطوبوغرافي للمناطق الأكثر تدهورا من الشريط الساحلي.
- حماية جزء من الشريط الساحلي من منطقة بني فتايل بجرجيس من الانجراف البحري على مسافة 260 مترا.
- إعادة بناء الجزء المنهار من رصيف الإرساء بالميناء العتيق بغار الملح على مسافة 170 مترا.
- حماية شواطىء كاب الزبيب على مسافة 300 مترا.
- تهيئة الرصيف الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير حيث سيتم إعادة بناء الجزء المنهار من الرصيف وترميم الجزء المتبقي.

أيضا ينتظر مواصلة انجاز برنامج سنة 2021 الخاص بحماية السواحل البحرية من الإنجراف البحري بتكلفة جملية قدرها 3.5 م د والذي يتمثل في:

- القيام بإعداد دراسة مثال مديري لأشغال الحماية والصيانة للشريط الساحلي بتكلفة قدرها 1.5 م د.
- حماية جزء جديد من كورنيش بنزرت (القسط الرابع) على مسافة 2.5 كلم وبتكلفة قدرها 2.0 م د.
- مواصلة إنجاز تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة بتكلفة قدرها 2.4 م د.

- قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى:

يُنتظر خلال سنة 2022 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي تم برمجتها في هذا المجال في السنوات السابقة ومن أهمها:

- مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق والمتمثل في:

• إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10000 وحدة).
• توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20000 وحدة).
• تهيئة مقاسم فردية واجتماعية.
• استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 140 حيّا بـ 62 بلدية و13 مجلس جهوي يقطنها قرابة 812 ألف ساكن. والذي إمتدّ إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2022.

وتحتوي مكونات هذا البرنامج على العناصر التالية:

▪ تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ:
  ✓ تعبيد حوالي 1347 كلم من الطرقات،
  ✓ مدّ حوالي 319 كلم من قنوات المياه المستعملة،
  ✓ مدّ حوالي 168 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
  ✓ تركيز حوالي 24800 نقطة إنارة عمومية،
  ✓ تحسين حوالي 15900 مسكنا،
  ✓ مدّ حوالي 160 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
  ✓ التجهيزات الجماعية وتتمثل في:
  بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،
  إنجاز 57 ملعب حي.

- البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 44 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مواصلة إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى الذي انطلق سنة 2020 قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها

146 حيّا بـ 121 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 635 م د منها 52,2 م د في شكل هبة ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2020 - 2024.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها وذلك عبر:
  - ✓ تعبيد حوالي 1245 كلم من الطرقات،
  - ✓ مدّ حوالي 243 كلم من قنوات المياه المستعملة،
  - ✓ مدّ حوالي 116 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
  - ✓ تركيز حوالي 28334 نقطة إنارة عمومية،
  - ✓ تحسين حوالي 14516 مسكنا،
  - ✓ مدّ حوالي 145 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
- التجهيزات الجماعية وتتمثل في:
  - ✓ بناء 50 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)،
  - ✓ البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

كذلك مواصلة إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعيا بتكلفة قدرها 40 م د ويشمل هذا البرنامج:

- تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،
- تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
- تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،
- دفع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتقليدية،
- تحسين السكن.

- **التهيئة العمرانية:**

من المنتظر خلال سنة 2022 مواصلة إنجاز برنامج تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم اختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية.

إضافة إلى ذلك، مواصلة إنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكة الجيوديزية التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية والتي تشمل الأشغال التالية:

- شبكة الجيوديزيا: وتتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قيس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعا لجميع المساحات الطبوغرافية.
- شبكة قيس الارتفاع: وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعالم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي.
- شبكة قيس الجاذبية: وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومعرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض.

ويتولّى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري تنفيذ ومراقبة هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع مهمة التجهيز والإسكان.

وسيتواصل خلال سنة 2022 إنجاز البرامج التي تم ترسيمها خلال سنة 2021 والتي تتمثل في برنامج إنجاز الأشغال المتعلقة بالنقاط الجيوديزية وقيس الارتفاع والجاذبية بتكلفة قدرها 2.0 م د.

كما سيتواصل سنة 2022:

- تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير بهدف ملاءمتها مع مجلة الجماعات المحلية عبر تنقيح ومراجعة النصوص والأوامر التطبيقية الحالية.
- إعداد دراسة إستراتيجية حول تونس الكبرى في آفاق سنة 2050.
- وقد تمّ للغرض تخصيص إعتمادات جملية تقدر بـ 3,9 م د.
- كما ينتظر مواصلة إنجاز "مشروع رقمنة المنظومة العقارية" للبلاد التونسية الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محيّنة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.
- هذا البرنامج سيتم بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته الجملية 215.4 م د وتبلغ قيمة القرض 170.0 م د، ويمتد على 7 سنوات وقد تم ترسيم اعتماد قدره 8.0 م د للغرض.

- **في مجال التهيئة الترابية:**

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

وقد إنطلقت في السنوات الأخيرة عدة دراسات ينتظر مواصلة انجازها خلال السنة القادمة وتتمثل في:

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بسليانة وتطاوين وزغوان والمهدية وقابس وقفصة وتوزر وباجة وجندوبة والكاف والقصرين والقيروان.
- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسفلى.
- دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
- دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيّرات المناخية.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت
- وتقدر الكلفة الجملية لهذه الدراسات بـ 2,803 م د.

2-أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة:

ينتظر خلال سنة 2022 الشروع في إنجاز عدة برامج ومشاريع جديدة في مختلف مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان وتتمثل فيما يلي:

- **الطرقات والجسور:**

الشروع في إنجاز عدة مشاريع كبرى وتتمثل فيما يلي:

- برنامج الطرقات المهيكلة لسنة 2022:
- يتمثل البرنامج في مواصلة اقتناء الأراضي لفائدة مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين مدينة النفيضة ومدينة القيروان بـ 2*2 مسالك بطول قدره 56 كلم وبتكلفة قدرها 10.0 م د.
- برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022:

- يتمثل البرنامج في تهيئة 230.6 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 5 ولايات وهي: سليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة بتكلفة جملية قدرها 234.6 م د وقد تم ترسيم قسط أول بتكلفة قدرها 100.0 م د.

- برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022:

- يتمثل البرنامج في تدعيم الطريق الجهوية رقم 204 بقرقنة وبصفاقس بطول 5 كلم (من النقطة الكيلومترية عدد 15 إلى النقطة الكيلومترية عدد 20) وبتكلفة جملية قدرها 5.0 م د.

- برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2022:

- يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 26.5 م د في ما يلي:

- بناء 3 جسور علوية على الطريق الحزامية اكس20 (جسر على مستوى مسلك الشابي بولاية أريانة وجسر على مستوى مسلك الشنوة وجسر على مستوى جبل عمار بولاية منوبة) بتكلفة جملية قدرها 17.5 م د.
- مضاعفة الطريق المحلية رقم 525 الرابطة بين الطريق المحلية رقم 458 والطريق الحزامية اكس20 إلى 2*2 مسالك بطول 1,5 كلم مع مضاعفة جسر على قنال وادي مجردة بتكلفة جملية قدرها 9.0 م د.
- برنامج الدراسات الخاصة بالطرقات لسنة 2022 بتكلفة 10 م د.
- برنامج بناء جسور لسنة 2022:

الشروع في انجاز برنامج بناء 10 جسور بـ 5 ولايات وبطول قدره 81,4 متر خطي وبتكلفة جملية قدرها 22.5 م د. وقد تم في هذا الشأن ترسيم قسط أول يهم بناء 5 جسور بتكلفة قدرها 12.0 م د.

كما ينتظر انطلاق البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2022 الذي يتمثل في ما يلي:

- الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية: يتعلق بصيانة 94 مسلك ريفي بطول جملي قدره 516,3 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها 75.0 م د.

- الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة: يتمثل في صيانة 485 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 236,155 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية و248,8 كلم تغليف سطحي و253,8 كلم تثبيت لحواشي الطريق و410,9 كلم شحن لحواشي الطرقات المرقمة وتشوير وإصلاح أجزاء متضررة من الطرقات. وتبلغ التكلفة الجملية لهذا البرنامج 150.0 م د.

- برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2022: يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجملية 24.5 م د فيما يلي:

- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات تونس ومنوبة ونابل وسوسة وصفاقس بتكلفة قدرها 7,0 م د.
- اصلاح مسار الطريق الوطنية رقم 11 بولاية باجة على مستوى النقطة الكيلومترية عدد 136 بعمدون وبتكلفة قدرها 2,5 م د.
- التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة بمختلف الجهات بتكلفة جملية قدرها 7,0 م د.
- معالجة 30 نقطة سوداء أين تكثر حوادث الطرقات بمختلف الجهات بتكلفة جملية قدرها 8,0 م د.

- القسط السنوي الخاص بسنة 2022 المتعلق بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها 21 م د ويهم تجديد عقود 75 % من المؤسسات العاملة في إطار هذا البرنامج من الجيل الأول والثاني والذي يشمل الاختصاصات التالية:

- التشوير وتجهيزات الطريق
- تنظيف الطرقات والحواشي والصيانة العادية للمنشآت المائية
- إصلاح قارعة الطريق
- صيانة الإنارة العمومية

كذلك وفي نطاق مساندة شركة تونس الطرقات السيارة من الناحية المالية حيث تمر بصعوبات كبيرة أثرت على توازناتها المالية، تقرر رصد مبلغ قدره 170.0 م د خلال سنة 2022 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة وذلك قصد الإيفاء بتعهدات الدولة الضامنة لهذه القروض تجاه المقرضين الأجانب.

- **حماية المدن من الفيضانات:**

ينتظر انطلاق برنامج جديد خلال سنة 2022 خاص بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة إجمالية قدرها 190.7 م د يتمثل في:

- إعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها 0.7 م د.

- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية لمدن ومناطق تونس الشرقية والمكنين وجربة وبوسالم المعمورة بتكلفة 4.0 م د.
- الانطلاق في انجاز قسط أول بتكلفة قدرها 61.0 م د من برنامج حماية المدن من الفيضانات الممول من قبل البنك الدولي بتكلفة جملية قدرها 112.0 م د ويهم حماية مدينتي جرزونة ومنزل عبد الرحمان بولاية بنزرت بتكلفة قدرها 24.0 م د ومدن بوعرقوب وتاكلسة وبوشراي وزاوية الجديدي وبني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها 20.0 م د ومدينتي بنان وقصيبة المديوني بولاية المنستير بتكلفة قدرها 17.0 م د.
- حماية 14 مدينة من الفيضانات وهي: المرناقية والقيروان وبومهل البساتين وغار الدماء ووادي مليز والقصرين والطويرف ولمطة وزغوان والفحص والدهماني وبومرداس ورأس الجبل وبن قردان (قسط 2)، وبتكلفة جملية قدرها 97.0 م د.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها 28.0 م د.

- **حماية السواحل من الإنجراف البحري:**

ينتظر خلال سنة 2022 الانطلاق في برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها 3.8 م د يتمثل في:

- القيام بإعداد الدراسة الخاصة بحماية الهياكل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة قدرها 0.1 م د.
- حماية كرنيش مدينة رفراف بولاية بنزرت من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها 0.7 م د.
- حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش - سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الأول) وذلك على مسافة 260 مترا لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها 3.0 م د.

- **قطاع السكن:**

ينتظر خلال سنة 2022 مواصلة انجاز برنامج السكن الأول حيث تم رصد اعتمادات قدرها 30.000 م د وهو برنامج يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل

الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل الذاتي في حدود 20 % من ثمن المسكن على أن لايتجاوز ثمن المسكن 220 أ د دون اعتبار الأداءات. وتسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2 % يسدد خلال مدة القرض ناقص مدة إمهال حددت بـ 5 سنوات. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يترواح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4.5 و12 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

- **التهيئة الترابية والتعمير:**

تبلغ تكلفة هذا البرنامج لسنة 2022 ما قدره 2.7 م د وهي تهم أساسا ما يلي:

- الانطلاق في اعداد المخطط التوجيهي لصفاقس بتكلفة جملية قدرها 0.7 م.د.
- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها 2.0 م.د.

البيئة

سيتم خلال سنة 2022 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 288.9 م د، ستخصص أساسا لفائدة البرامج التالية:

- **البيئة والتنمية المستدامة:**

سيتم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 4.9 م د بعنوان البرامج السنوية والمشاريع المتواصلة والجديدة المتعلقة أساسا بـ:

- المساهمة في تنفيذ مشروع دعم القدرات الوطنية لتفعيل المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس حول المناخ،
- المساهمة في إعداد البلاغ الوطني الرابع حول التغيرات المناخية،
- دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لاستكشاف المحروقات التقليدية وغير التقليدية،
- تقييم التأثيرات البيئية للمناطق الصناعية وإحداث مناطق صناعية صديقة للبيئة،
- دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات،
- دراسة مسار الأجندا 21 الجهوية والمحلية.

- **التطهير:**

سيتم ترسيم اعتمادات دفع في حدود207.7 م د (منها 99.7 م د بعنوان تسديد أصل الدين) لإنجاز المشاريع التالية:

- مشروع تطهير 10 مدن متوسطة (انعكاس مالي خلال سنة 2022 قدره حوالي 22 م د)

-مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ (46.4 م د)

- برنامج التصرف في الحمأة (25.5 م د)
- مشروع تطهير سوسة II (27 م د)
- مشروع محطة التطهير الصناعية بالمنستير
- برنامج تطهير المناطق الصناعية (19.3 م د)
- برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات: بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي (15.6 م د)،
- المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية (4.7 م د)
- برنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط (110 م د)
- برنامج تطهير المدن الصغرى /أقل من 10 آلاف ساكن (25.4 م د)
- برنامج التصرف في المناطق الريفية (2 م د)
- مشروع تطهير مدينتي تاكلسة وتيبار (8.9 م د)
- برنامج النجاعة في الطاقة (8.7 م د)
- برنامج تطهير المناطق الريفية -القسط الرابع- (6.2 م د)
- مشروع توسيع وتهذيب محطات التطهير ومحطات الضخ بالمخطط 2021-2025 (8.3 م د)
- مشاريع برامج المخطط 2021-2025 (17.5 م د).

- **التصرف في النفايات:**

سيتم في سنة 2022 ترسيم اعتمادات دفع قدرها 22.5 م د (على الموارد العامة للميزانية) لإنجاز المشاريع التالية:

- إنجاز مراكز تحويل تكميلية لاستكمال منظومة التصرف في النفايات في باقي الولايات (1 م د)،
- برنامج توسيع الخانة الخانة المخصصة لردم النفايات بولاية سوسة (4.3 م.د)،
- إنجاز خانات جديدة بولايات مختلفة (4.3 م د)،
- إنجاز خانة جديدة بولاية تونس (6 م د)،
- غلق مصبات عشوائية (1.2 م د)،
- مشروع المصبات المراقبة DC3 لباقي الولايات (2 م د)،
- مواصلة إنجاز مصبات مراقبة ومراكز تحويل بولايات توزر، زغوان والمهدية.

- **حماية الشريط الساحلي:**

سيتم خال سنة 2022 مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم مرصد السواحل، تنظيف وتأهيل الشواطئ وحماية الشواطئ من الانجراف البحري والانطلاق في إنجاز دراسات متعلقة بأشغال حماية الشواطئ من الانجراف بكل من صفاقس وبنزرت ورادس وحمام الأنف.

- **مقاومة التلوث والعناية بالبيئة**

تمّ ترسيم اعتمادات قدرها 26 م د بعنوان التدخلات في مجال مقاومة التلوث والعناية بجمالية المحيط.

النقل

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية فإنه سيتم في سنة 2022 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 326 م د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة, المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية, شركة النقل بتونس, الشركات الجهوية للنقل البري, شركة المترو الخفيف بصفاقس، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية, الشركة الجديدة للنقل بقرقنة, المعهد الوطني للرصد الجوي, شركة ميناء النفيضة

وفيما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية:

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية**

- تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغربلة الميكانيكية، أشغال رحى السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق
- شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات
- تجهيزات السلامة
- تهيئة مراكز الصيانة
- تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين
- مضاعفة خط المكنين المهدية
- اقتناء عربات الشبكة الحديدية السريعة (تسوية على القروض الخارجية الموظفة)

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفوعات تقدر بـ 198 م.د.

- **شركة النقل بتونس**

- تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو
- تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى
- تجديد وصيانة السكة
- تهيئة وتوسيع مستودع تونس البحرية
- تهيئة مستودعي الزهروني والسيجومي
- تهيئة مستودع باب سعدون

ولإنجاز هذه المشاريع والبرامج المتواصلة تم ترسيم دفوعات تقدر بـ 20.3 م د

- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:**

تهم أساسا مواصلة إنجاز البنية التحتية للجزء الأول من الشبكة وأشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض (70.7 م د)

- **شركة المترو الخفيف بصفاقس:**

الشروع في تحرير حوزة المشروع والدراسات الضرورية والمساعدة على لتمويل والتعاقد (7.4 م د)

- **الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية**

مواصلة انجاز أشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر إضافة إلى الشروع في تهيئة معبري ملولة وبوشبكة (4.1 م د)

- **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة**

- برنامج الصيانة السنوية للسفن
- اقتناء معدات السلامة

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ 5.6 م د

- **الشركات الجهوية للنقل البري**

- مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات.
- بناء ورشات لفائدة الشركات الجهوية للنقل بباجة والقصرين.

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ 11.0 م د

- **المعهد الوطني للرصد الجوي**

- تهيئة مقر المعهد
- تهيئة المحطات الجهوية للرصد الجوي
- الشروع في إنجاز البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ 1.9 م د

الشـؤون الثقـافية

يكتسي القطاع الثقافي أهمية بالغة في تنمية وتغيير واقع المجتمع حيث يُعدّ من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في التنمية الإقتصادية بالإضافة إلى أهمية دورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ومحاربة كل أشكال العنف والتطرف وبالتالي تحقيق التوازن المجتمعي.

وفي إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2022، تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 61 م د للنفقات ذات الصبغة التنموية التي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشرافها.

وفي جانب آخر يتواصل إعطاء عناية خاصة بدار الكتب الوطنية قصد دعم عملها في حماية التراث المكتوب حيث يتكون رصيد دار الكتب الوطنية من 2 مليون كتاب يعود أقدمها إلى القرن السابع عشر و43 ألف مخطوط يعود أقدمها إلى أواخر القرن التاسع ميلادي و16 ألف مجموعة دوريات يعود أقدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر ورصيد هائل من الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية والبوستارات يعود أقدمها إلى أوائل القرن العشرين.

وقد تمّ استحثاث نسق انجاز البرامج والمشاريع التالية:

المكتبة الإفتراضية: وهي نوع مستحدث من أنواع المكتبات التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث تعتبر مكتبة حاسوبية تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على نسخ الكترونية من الكتب والمجلات والمخطوطات والمراجع المختلفة.

التراث التونسي المكتوب: حيث تتميز أرصدة المكتبة الوطنية بمجموعة كبيرة من المخطوطات منها ما هو نادر ومنها ما هو مذهب ومزخرف ويعبر عن خصائص المدرسة التونسية في فنّ الخطّ والتزويق وتتطلب الحماية من الإندثار.

- حماية المكتبة الوطنية من الحرائق
- إعادة نشر وترجمة كتب قديمة أو مفقودة
- رقمنة التراث المكتوب

كما سيتواصل انجاز البرامج والمشاريع التالية:

- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية.
- برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري.
- برنامج تهيئة وتجهيز دور الثقافة.
- اقتناء كتب تونسية وكتب مطالعة.
- بناء وتهيئة وتجهيز المكتبات العمومية.
- تمويل قطاع السينما والإنتاج.

- إعطاء العناية اللازمة لقطاع التراث ودعم مختلف الآليات للمحافظة عليه وصيانته وتثمينه.

وإضافة إلى كل ما سبق، سيتمّ رصد إعتمادات تعهد جديدة سنة 2022 في حدود **68م.د** ستخصص إلى المشاريع والبرامج السنوية العادية على غرار برامج الصيانة والتجهيز وتهيئة المقرات الثقافية بمختلف أنواعها (مكتبات، دور ثقافة، مندوبيات ...) وكذلك الشروع في **برامج خصوصية جديدة أبرزها**:

- **مشروع تحقيق النفاذ الثقافي للفئات الهشة:** ويهدف البرنامج إلى تحقيق النفاذ الثقافي بمراكز الدفاع والتأهيل الاجتماعي، دور رعاية المسنين، المرأة الريفية، الأطفال فاقدي السند، المستشفيات والسجون.
- **برنامج الإبداع السجني:** ويهدف البرنامج إلى مساعدة المساجين على ابراز قدراتهم الفكرية وتنميتها.
- **مشروع حدائق المطالعة:** ويهدف البرنامج إلى تركيز 24 مقهى ثقافي بالحدائق التابعة للفضاء الخارجي بالمكتبات الجهوية بمعدل 6 فضاءات سنويا على 4 سنوات.
- **برنامج فنون الشارع والمدينة street art** : ويهدف إلى النهوض بهذه الفنون من الجرافيتي Graffiti إلى العروض الأدائية التفاعلية.

الشباب والرياضة

سيتم خلال سنة 2022 مواصلة إنجاز مشاريع البنية الأساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة، وقد تم للغرض تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة 115.2 م د وذلك للقيام بالتدخلات التالية:

قطاع الرياضة والتربية البدنية:

سيتم رصد اعتمادات بقيمة 86.2 م د وذلك لإنجاز جملة من المشاريع الرياضية أهمها:

وقد رصدت اعتمادات دفع تقدر بـ 52.6 م د لقطاع الرياضة.

- الانطلاق في أشغال تهيئة وإعادة تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه والذي رصدت له اعتمادات دفع قدرها 6.0 م د (علما وأن الكلفة الجملية للمشروع دراسة وأشغالا قد ناهزت 98.0 م د)

- مواصلة برنامج تعهد وصيانة وتوسعة وتنوير وتعشيب المنشآت الرياضية للمحافظة على جاهزيتها لإحتضان مختلف الأنشطة الرياضية.
- مواصلة بناء مسابح بكل من جندوبة وسليانة والكاف ومنوبة وقبلي والانطلاق في إنجاز مسبح مغطى بالمهدية،
- مواصلة إنجاز المسبح الأولمبي بسوسة،
- مواصلة تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة،
- مواصلة دراسة تأهيل الملعب الأولمبي برادس وملعب الطيب المهيري بصفاقس،
- تجهيزات لفائدة المنشآت الرياضية،
- مواصلة تأهيل مسبحي المنزه وتطاوين،
- مواصلة إحداث 5 ملاعب بلدية بكل من بلطة بوعوان والهبيرة وعمدون والبرارجة ومنزل مهيري ودراسة 3 ملاعب جديدة،
- مواصلة تأهيل مسبح المنزه،
- إحداث ملعب رياضي بالسعيدة من ولاية سيدي بوزيد ومواصلة إنجاز الحديقة الرياضية بالمطوية وتهيئة وتأهيل 12 ملعب والشروع في الدراسات الفنية لإحداث ملعب رياضي ببلدية أوتيك وفضاء للرماية بمنة من ولاية سيدي بوزيد،
- إحداث 4 قاعات للرياضة الجماعية وقاعة للرياضة الفردية وتهيئة 8 قاعات رياضية،
- تأهيل المركبات الرياضية بالنسبة للفرق الناشطة بالرابطة المحترفة،
- تعشيب 15 ملعب رياضي،
- إحداث 40 ملعب حي بالبلديات المحدثة والمفتقرة لمنشآت رياضية وشبابية،
- بناء مركز وطني لإقامة النخبة الرياضية،
- بالإضافة إلى رصد اعتمادات دفع قدرها 5.4 م د لمواصلة تهيئة وصيانة المنشآت الرياضية بالحي الوطني الرياضي.

كما رصدت اعتمادات دفع تقدر بـ **23.8 م د** لقطاع التربية البدنية وتوزع كما يلي:

- مواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبيداغوجية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية بكل من قصر سعيد والكاف.

- مواصلة دعم قطاع التربية البدنية والرياضة بتخصيص 17.5 م د.
- موصلة بناء المعهد العالي لتكوين المديرين بقفصة عوضا عن بناء المعهد العالي للتربية البدنية بقفصة.

كما رصدت اعتمادات دفع تقدر بـ 4.3 م د لبرنامج القيادة والمساندة لمواصلة تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والجهوية.

قطاع الشباب:

رصدت بعنوان سنة 2022 اعتمادات دفع قدرها 29.0 م د لدعم قطاع الشباب وستخصص أساسا لإنجاز البرامج التالية:

- تهيئة وتأهيل جملة من مراكز التخييم والاصطياف ومراكز الإقامة.
- بناء دار الشباب ببلدية سيدي بوبكر من ولاية قفصة إلى جانب تهيئة وصيانة دور الشباب بمختلف الولايات.
- مشروع تصريف الأمطار بالمركز الثقافي والرياضي للشباب ببن عروس.
- تجهيز المركز الثقافي والرياضي للشباب ببن عروس.

شؤون المرأة والأسـرة والطفولة وكبار السن

سيتم في سنة 2021 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة القطاع بقيمة 32.9 م د وستوظف أساسا لإنجاز المشاريع والبرامج التالية:

برنامج المرأة :

سيتم تخصيص إعتمادات دفع لبرنامج المرأة في حدود 12.4 م د وذلك لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج خاصة منها:

- البرامج الخاصة بدفع المبادرة الاقتصادية النسائية 6.0 م د.
- دراسات ودورات تكوين بمركز البحوث والتوثيق والدراسات حول المرأة 0.6 م د.
- الربامج الخاصة لمرصد مناهضة العنف ضد المرأة 0.3 م د
- بناء فضاءات مندمجة للأسرة 0.9 م د.

كما سيتم الشروع في إنجاز المشاريع الجديدة التالية:

التكلفة

- الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسخة الأولى 6.0 م د
- الخطة الوطنية للتمكين الاجتماعي والإقتصادي
- للمرأة بالريف 0.6 م د
- الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة 0.6 م د
- إحداث فضاءات مندمجة للأسرة(دراسات) 0.3 م د
- النهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة 2.5 م د
- دراسات لإحداث فضاءات لاستقبال وأيواء النساء المعنفات 0.4 م د

برنامج المسنين:

سيتم تخصيص إعتمادات دفع لفائدة هذا البرنامج في حدود 1.8 م د لمواصلة إنجاز المشاريع التالية:

- تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من سوسة وقمرت وقرنبالية وإعادة بناء مركز باجة 3.2 م د.
- تجهيز مراكز رعاية المسنين 0.9 م د.

- برنامج الطفولة:

سيتم في سنة 2022 رصد إعتمادات دفع في حدود 16.2 م د وذلك لمواصلة إنجاز المشاريع بصدد الإنجاز والشروع في إنجاز المشاريع الجديدة التالية:

	التكلفة
برنامج النهوض بالطفولة المبكرة	5.5 م د
تهيئة وتجهيزالمراكز المندمجة للشباب والطفولة	1.5 م د
تهيئة مركبات الشباب والطفولة	1.5 م د
تهيئة نوادي أطفال	3.0 م د
تجهيز مؤسسات الطفولة	3.0 م د
تجهيزالمعهد الأعلى لإطارات الطفولة بدرمش	0.4 م د
تجهيز المراكز الجهوية للإعلامية موجهة للطفل	0.5 م د
تهيئة وتجهيز المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	0.9 م د
تجهيز مركز إصطياف وترفيه الطفل بجرجيس	1.0 م د
بناء وتجهيز مركز اصطياف وترفيه الطفل بالحم	1.0 م د

الصحة

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحّة لسنة 2022 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **420.0 م.د** لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزّعة بين 263.8 م.د مشاريع بصدد الإنجاز و156.2 م د مشاريع جديدة.

ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان الـمشروع		اعتماد الدفع
- الطبّ الوقائي	:	23.1 م د
- بناء 8 مستشفيات جهوية صنف "ب" بقروض خارجية موظفة	:	55.1 م د
- عمليات التهيئة والتهذيب	:	8.1 م د
- بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسبيطلة	:	2.0 م د
- تهيئة المستشفيات الجهوية (برنامج 2021)	:	7.0 م د
- تهيئة المستشفيات المحلية (برنامج 2020)	:	1.5 م د
- تهيئة المستشفيات المحلية (برنامج 2021)	:	4.0 م د
- تهيئة المستشفيات الجامعية (برنامج 2021)	:	2.3 م د
- بناء مستشفى محلي جديد بنفطة	:	2.0 م د
- توسعة مركز الاصابات والحروق البليغة ببن عروس	:	2.3 م د
- إعادة تأهيل قسم الاستعجالي بمستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس	:	2.0 م د
- بناء قسم استعجالي بمستشفى عبد الرحمان مامي بأريانة	:	2.0 م د
- بناء مستشفى متعدد الاختصاصات بالقيروان	:	1.2 م د
- تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2021)	:	3.0 م د
- تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2021)	:	6.0 م د
- تجهيز المؤسسات الجامعية (برنامج 2017)	:	6.0 م د
- تجهيز المستشفى الجامعي بصفاقس	:	2.0 م د
- اقتناء 3 آلات كشف بالرنين المغناطيسي	:	4.5 م د

بيان الـمشروع		اعتماد الدفع
- اقتناء 3 معجل خطي	:	3.0 م د
- اقتناء معجل خطي ثان لفائدة مستشفى عبد الرحمان مامي بأريانة	:	2.0 م د
- اقتناء تجهيزات لفائدة قسم التصوير الطبي بمستشفى الرابطة	:	2.0 م د

أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:

- مواصلة المجهود المبذول للتوقي ومجابهة جائحة الكورونا من خلال تعبئة الموارد الضرورية لتأمين الوسائل الكفيلة بمكافحة هذه الجائحة على غرار الإقتناءات المتعلّقة بمعدات الحماية الفردية والأدوية والكواشف والأمصال والمستلزمات الطبية،
- إيلاء الأولويّة للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية على غرار البرامج المتعلقة بالتلقيح ومكافحة التهاب الكبد الفيروسي واللقاح ضد جرثومة المكوّرات الرئوية،
- تدعيم المؤسّسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصّة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الأمراض السرطانيّة مع مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحيّة وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة.

ولهذا الغرض، تمّ ترسيم إعتمادات قدرها 626.5 م د تعهدا و151.2م د دفعا. وتتمثّل أهمّ المشاريع والبرامج فيما يلي:

بيان الـمشروع		التعهد م ع م	الدفع م ع م
- الطبّ الوقائي	:	80.1	49.1
- البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص	:	15.0	14.0
- بناء مراكز البحوث السريرية	:	5.0	0.4
- تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	:	12.0	2.0
- تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية	:	3.0	0.3
- بناء وتجهيز مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2022)	:	6.0	1.5

بيان الـمشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	م ع م
- تهيئة وتجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2022)	:	18.0	1.8
- تهيئة وتجهيز المستشفيات المحلية (برنامج 2022)	:	8.0	0.8
- تهيئة وتجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2022)	:	20.0	2.0
- تهيئة وتجهيز المراكز المختصة (برنامج 2022)	:	3.5	0.35
- صيانة تجهيزات المستشفيات الجهوية والجامعيّة (برنامج 2022)	:	25.0	7.5
- تجهيز وتأهيل مراكز تصفية الدم (برنامج 2022)	:	7.0	0.7
- تأهيل قاعات العمليات بالمستشفيات الجهوية	:	7.0	0.7
- بناء وتهيئة فضاءات لإيواء التجهيزات الثقيلة بالمؤسسات الاستشفائية	:	3.0	0.5
- تدعيم الأسس وتجديد الشبكات الفنية بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية	:	12.0	0.6
- تأهيل جناح العمليات بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس	:	10.0	1.0
- تهيئة قسم أمراض الأنف والأذن والحنجرة بالمستشفى الجامعي الرابطة	:	6.0	0.6
- تجهيز قسم جراحة الأطفال بمستشفى فطومة بورقيبة بالمنستير	:	3.8	0.4
- صيانة وتأهيل الشبكات الفنية بالمستشفى الجهوي بمدنين	:	12.0	1.0
- تأهيل الشبكة الكهربائية والحماية من الحرائق بالمستشفى الجهوي بجندوبة	:	5.6	0.5
- اقتناء 6 آلات مفراس لفائدة المستشفيات الجهوية بالقصرين وسيدي بوزيد ومنزل بورقيبة وقرقنة ومدنين والقيروان	:	7.5	0.75
- اقتناء أربع آلات مفراس ذات 128 مقطع لفائدة مستشفيات فرحات حشاد وسهلول بسوسة وعبد الرحمان مامي بأريانة والحبيب بورقيبة بصفاقس	:	8.0	0.8
- اقتناء آلتي كشف بالرنين المغناطيسي لفائدة مركز الإصابات والحروق البليغة ببن عروس ومعهد أمراض الأعصاب بتونس ومركز التصوير بالرنين المغناطيسي بالوسط	:	13.5	1.3
- توسعة وحدة التعقيم بقسم أمراض الدم لدى الأطفال بالمركز الوطني لزرع النخاع العظمي	:	3.9	0.35
- اقتناء معدات إعلامية	:	2.0	0.5
- صيانة سيارات الإسعاف بالمستشفيات الجهوية والجامعيّة (برنامج 2022)	:	3.5	0.45

الشؤون الاجتماعية

في إطار دعم المجال الإجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشة وكذلك بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتم في سنة 2022 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 141.5 م د توظف أساسا لـ:

أهم المشاريع المتواصلة:

بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية	: 9.0 م د
تهئية المركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال بمنوبة	: 0.4 م د
إعتمادات الدراسات	: 0.4 م د

أهم المشاريع والبرامج الجديدة:

إقتناء أراضي	: 0.8 م د
إقتناء تجهيزات إعلامية	:0.6 م د
تهيئات مختلفة	: 1.5 م د
بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي	: 0.5 م د
تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي	: 0.5 م د
تهيئة مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي	: 0.4 م د

تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي :70 م د

التربيـــة

ستتواصل الجهود خلال سنة 2022 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 326 م د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية في:

- تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية حيث خصصت لبرامج التعهد والصيانة اعتمادات تعهد قدرها 243.3 م د وإعتمادات دفع قدرها 95.7 م د تضاف إليها إعتمادات تعهد قدرها 5.220 م د لبناء 174 مجموعة صحية بالمؤسسات التربوية واقتناء 36 مجموعة

صحية جاهزة الصنع بالإضافة إلى برمجة اشغال صيانة المؤسسات التربوية في إطار الجيل الجديد من الباعثين الشبان بمبلغ 13.4 م د.

- تأهيل المؤسسات التربوية حيث يرتكز العمل بالأساس على:

• دعم البنية الأساسية من خلال إحداث 20 مدرسة إبتدائية بكلفة 13.6 م د بالإضافة إلى ترسيم الدرسات للإنطلاق في بناء 6 مدارس إعدادية و4 معاهد ثانوية. كما تم رصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن،
• تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة من خلال برمجة تعهد وصيانة للمبيتات والمطاعم المدرسية بـ 15 م د.
• مواصلة دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المـدارس الابتدائيـة المنتفعـة وتحسيـن الخدمات للمنتفعين وذلك لضمان توفير الأكلة المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي حيث تم رصد اعتمادات دفع بميزانية ديوان الخدمات المدرسية بـ 70 م د سيتم تخصيص 46.2 م د منها لتلاميذ المرحلة الابتدائية و22.3 م د لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية المقيمين بالمبيتات وأنصاف المقيمين.

- تحسيـن مكتسبات التلاميـذ:

• تعميـم السنـة التحضيرية بالتعـاون مـع القطـاع الخـاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا من خلال برمجة بناء 100 فضاء للأقسام التحضيرية بالشراكة مع كل من البنك الدولي والجانب الإيطالي.
• العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.
• رصد اعتمادات بمبلغ 5 م د بعنوان التكوين بالشراكة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الافريقي للتنمية،
• توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

- توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية:

• ربط المؤسسات التربوية بشبكة الأنترنات حيث تم برمجة تركيز الشبكات الداخلية بالمؤسسات التربوية المؤهلة للربط بشبكة الانترنات ذات التدفق العالي بكلفة 12 م د بالشراكة مع البنك الافريقي للتنمية،

- إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد.
- وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة المدرجة بالجدول التالي:

المرحلة الإبتدائية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 100 قاعة عادية	5.7	3.0
بناء 100 فضاء للاقسام التحضيرية	12.0	1.8
بناء و تهيئة 114 مجموعة صحية	3.4	1.1
بناء أسيجة	2.0	0.5
بناء 25 مطعم مدرسي	1.8	0.7
بناء 4 مطابخ مركزية	10.0	1.5
إقتناء 52 قاعة عادية جاهزة الصنع	1.8	1.0
إقتناء 26 مجموعة صحية جاهزة الصنع	0.8	0.5

المرحلة الإعدادية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 60 قاعة عادية	3.1	1.0
إقتناء 10 قاعات عادية جاهزة الصنع	0.4	0.2
إقتناء 10 مجموعة صحية جاهزة الصنع	0.3	0.2
بناء 6 مخابر تقنية و تكنولوجية وعلمية	1.6	0.3
بناء 7 قاعات مراجعة	0.6	0.2
بناء 5 قاعات إعلامية	0.3	0.1

المرحلة الثانوية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 50 قاعة عادية	2.6	0.8
بناء 4 مخابر تقنية وتكنولوجية وعلمية	1.2	0.3
بناء 5 قاعات مراجعة	0.5	0.2
بناء 5 قاعات إعلامية	0.3	0.1

كما تمت برمجة الدراسات للانطلاق في إنجاز 5 مشاريع جديدة تتمثل في:

-بناء مدرسة اعدادية الرواد - حي المطار أريانة 0.26 م د

- بناء مدرسة اعدادية قرية نابل 0.26 م د

-بناء مدرسة اعدادية سيدي علوان المهدية 0.26 م د

- بناء مدرسة اعدادية عقارب صفاقس 0.26 م د

- بناء مدرسة اعدادية جلمة المدينة -سيدي بوزيد 0.26 م د

- بناء مدرسة اعدادية وسط المدينة -ميدون مدنين 0.26 م د

هذا بالإضافة إلى برمجة الدراسات لإنجاز 4 معاهد ثانوية بكل من فوشانة بن عروس ورواد أريانة وسوسة الرياض وحي الرياض نابل، حيث تم رصد اعتمادات تعهد في حدود 1.1 م د.

التعليم العالي والبحث العلمي

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2022 ما قدره 210 م د.

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا لتمويل البرامج التالية:

برنامج التعليم العالي:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات بإعتمادات تقدر بـ 21.8 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها بإعتمادات تقدر بـ 16.7 م د.
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدتها بإعتمادات تقدر بـ 18.1 م د.

برنامج الخدمات الجامعية:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات بإعتمادات تقدر بـ 21.8م.د.

- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها بإعتمادات تقدر بـ 16.7 م د.
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدتها بإعتمادات تقدر بـ 18.1 م د.
- مواصلة بناء وتوسيع مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيتات ومطاعم جامعية ومركبات رياضية وثقافية) وخاصة تلك التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية بإعتمادات تقدر بـ 10.7 م د.
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية وتجهيزها بإعتمادات تقدر بـ 13.7م.د.

برنامج البحث العلمي:

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس وسوسة وبرج السدرية وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى بإعتمادات تقدر بـ 8.2 م د.
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه باعتمادات قدرها 4.0 م د.
- دعم البحوث التنموية وخاصة البحوث المتعلقة بوباء "كوفيد 19" باعتمادات جملية قدرها 8.0 م د.
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2018 و2019 و2020 بإعتمادات تقدر بـ 17.5 م د وتمويل وحدات ومخابر بحث أخرى في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2022 بإعتمادات 4.5 م د.
- تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي بقيمة 10.0 م د ويتمثل الإنتاج العلمي المعتمد في المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والكتب العلمية المنشورة بتونس وبالخارج وبراءات الإختراعات الوطنية والدولية.
- تمويل الشبكة الموحدة للبحث العلمي: من خلال إقتناء إشتراكات إلكترونية في مجلات ودوريات علمية ووضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني بإعتمادات تقدر بـ 12.5 م د.

- دعم التعاون العلمي من خلال تمويل إتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الإتحاد الأوروبي بمبلغ 10.0 م د.
- دعم تثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال باعتمادات جملية قدرها 4.0 م د.

التشغيل والتكوين المهني

سيمول مشروع ميزانية التكوين المهني والتشغيل لسنة 2022 المبادرات من أجل التشغيل على غرار "عقد الكرامة" وتكوين جيل جديد من الباعثين والمقاولين الجدد الذين سيتم التعاقد معهم في إطار إنجاز صفقات أشغال عامة وعناية بالبيئة. كما سيتم خاصة دعم التمويل الذاتي للمشاريع في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ومساندة منظومة التمويل الصغير ودعم منظومة التكوين والتدريب باعتبار الأولويّة التي يحضى بها القطاع على المستوى الوطني.

وقد تم للغرض ترسيم إعتمادات للنفقات ذات الصبغة التنموية تناهز 515 م د بميزانية قطاع التكوين المهني والتشغيل.

ويرتكز مجهود القطاع على مواصلة دعم منظومة وآليات التشغيل كما يلي:

آليات معالجة سوق الشغل:

ستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2022 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل بإعتمادات تبلغ 420 م د تمول خاصة التدخلات التالية:

- برنامج "عقد الكرامة" لفائدة 25 ألف حامل شهادة عليا بإعتماد قدره 140 م د.
- برنامج عقد الاعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة :175 م د.
- تمويل المشاريع الصغرى من طرف البنك التونسي للتضامن :70 م د تخصص لتمويل القروض الصغرى والتمويلات الصغيرة.
- جيل جديد من الباعثين :25 م د.

وستمكن هذه الاعتمادات من تمويل بعث حوالي 260 مشروعامن قبل الشبان من حاملي شهادات عليا وتمكينهم من صفقات بالتراضي من قبل وزارات التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التربية لمدة 3 سنوات.

- برنامج مرافقة المؤسسات الصغرى ودعم الباعثين الشبان في نطاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :15 م د.
- برنامج دعم الإستثمار في الإقتصاد الرقمي بإعتماد قدره 2 م د.

تمويل المشاريع الصغرى:

- سيموّل مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2022 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 5000 مشروعا بتكلفة تقدر بحوالي66 م د (بمعدل اعتماد قدره 13.000 د للمشروع الواحد)، وقد تم للغرض ترسيم إعتماد قدره 9 م د للمساهمة في التمويل الذاتي.
- تتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغا يتّم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.
- يساهم الصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ يقدر بـ 70 م د لتمويل المشاريع الصغرى والتمويلات الصغيرة (30 م د قصد المساهمة في إسناد 50 ألف تمويل صغير و30 م د لإسناد 10آلاف مشروع صغير).

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

- تمّت برمجة إعتمادات بـ 40 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب.
- ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ طاقة تكوين حوالي 70.000شاب (تكوين مقيس) وحوالي 30.000خريج.
- استقطاب 700 مستفيد بكامل الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 2 م د.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 9 م.د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 4 م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات حوالي170 ألف مشاركة تستفيد منها حوالي4000 مؤسسة. وستبلغ الاعتمادات حوالي 50 م د منها 45 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء سيتم انفاقه من قبل المؤسسات على انشطة التكوين.

VI.- النفقات الطارئة وغير الموزعة:

تم تخصيص مبلغ قدره 698 م د دفعا و 507 1 م د تعهدا لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال سنة 2022.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن هذا المبلغ يتضمن الإنعكاس المالي لتسوية قسط من عملة الحضائر (211 م.د) و 320 م.د بعنوان خلاص مستحقات بعض المؤسسات العمومية على أن يتم اسناد هذه الإعتمادات لمستحقيها عند الإقتضاء.

الجزء الرابع

خدمة الدين لسنة 2022

الجزء الرابع: خدمة الدين لسنة 2022

1. توقعات خدمة الدين لسنة 2022:

من المتوقع أن تنخفض خدمة الدين[1] (متوسط وطويل المدى) لسنة 2022 بنسبة 3.8% أي ما يعادل 560 م د مقارنة بسنة 2021 لتبلغ حوالي 14351 م د سنة 2022 مقابل 14911م.د سنة 2021 وتتوزع كما يلي:

بحساب م.د	نتائج 2020	ق م ت 2021	ق م 2022	التطور %
الفائدة	**3736.2**	**3782.0**	**4326.0**	***14.4%***
%إجمالي الناتج المحلي	%3.19	%3.00	%3.13	
الدين الداخلي	2162.6	2238.0	2712.0	*21.2%*
الدين الخارجي	1573.6	1544.0	1614.0	*4.5%*
الأصل	**7394.0**	**11129.0**	**10025.0**	***-9.9%***
%إجمالي الناتج المحلي	%6.32	%8.83	%7.25	
الدين الداخلي	3107.9	4953.0	5552.0	*12.1%*
الدين الخارجي	4286.1	6176.0	4473.0	*-27.6%*
خدمة الدين	**11130.2**	**14911.0**	**14351.0**	***-3.8%***
%إجمالي الناتج المحلي	%9.51	%11.83	%10.38	
الدين الداخلي	5270.5	7191.0	8264.0	*14.9%*
الدين الخارجي	5859.7	7720.0	6087.0	*-21.2%*

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0.01 دينار للدولار وللأورو و0.1 دينار لـ 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2022 كما يلي:

بحساب م.د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
فائدة الدين	2.9	1.6	0.6
أصل الدين	9.8	6.4	3.1
خدمة الدين	**12.7**	**8.0**	**3.7**

وتتمثل أهم التسديدات لسنة 2022 بعنوان أصل الدين متوسط وطويل المدى:

- القسط الأخير للاكتتاب القطري: 250 م دولار (أفريل 2022)

[1] وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

- قرض صندوق النقد الدولي: حوالي 127م دولار (موزعة بين ماي وجوان وسبتمبر ونوفمبر وديسمبر2022)
- قرض العربية السعودية: 100 م دولار (موزعة بين جانفي وجويلية 2022)
- قرض صندوق النقد العربي: حوالي 78م دولار (موزعة بين أفريل وجوان وأكتوبر وديسمبر2022)
- قرض رقاعي بضمان ياباني: 25 مليار يان (ديسمبر 2022)
- القرض الداخلي بالعملة: 300 م أورو (مارس 2022) و145 م أورو (ماي 2022) و123م أورو (جوان 2022)
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير: 808.2 م د (فيفري 2022) و810.7 م د (ماي 2022) و894.8 م د (أوت 2022)
- قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي: 910 م د (ديسمبر 2022)
- رقاع الخزينة 52 اسبوع: 194.4 م د

آليات الدين قصير المدى لسنة 2022:

أبرزها "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" المصدرة خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2021 والتي يحل أجل تسديدها خلال سنة 2022 بمبلغ جملي 3009.8 م د (وذلك باعتبار رقاع بمبلغ 149م د من المنتظر إصدارها موفى ديسمبر 2021).

بالإضافة إلى الايداعات والحسابات ن مكرر المفتوحة لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية بعنوان المؤسسات والشركات العمومية (مبلغ 1550 م د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز "STEG " والشركة التونسية لصناعات التكرير "STIR " بعنوان جزء من مبالغ منح الدعم سنة 2022 سيتم تمويلها بتأجيل خلاص المزود الجزائري).

وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة.

أ. "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 أسبوع":

في ما يلي إصدارات "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع" لسنة 2021 والتي سيحل أجل تسديدها سنة 2022 (3009.8 م د):

تاريخ الاصدار	المبلغ	أجال التسديد
نوفمبر 2021 (13 أسبوع)	1560.8 م د	فيفري 2022
نوفمبر 2021 (26 أسبوع)	100 م د	ماي 2022
ديسمبر 2021 (26 أسبوع)	1200 م د	جوان 2022
ديسمبر 2021 (منتظر إصدارها)	في حدود 149 م د	جوان 2022

لا تصنف تسديدات رقاع الخزينة قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتحتسب الإصدارات الصافية (الإصدارات-التسديدات) ضمن الموارد الأخرى للخزينة في التوازنات المالية لسنة 2021 (3009.8 م د) ولسنة 2022 (3009.8-م د)

بحساب م.د	2021	ق م 2022
الموارد الأخرى للخزينة:		
الإصدارات **الصافية** لرقاع الخزينة قصيرة المدى (13 و26أسبوع)	3009.8	-3009.8

ب. الايداعات والحسابات ن مكرر المفتوحة لدى الخزينة العامة:

في إطار اعتمادات منح الدعم المخصصة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز " STEG" والشركة التونسية لصناعات التكرير "STIR " ومن جملة المبالغ المرسمة بعنوان ميزانية سنة 2022 تم الاتفاق مع الشركتين المذكورتين على تأجيل تحويل مبلغ 1550 م.د وبالتالي احتسابه ايداعات لفائدة الشركتين لدى الخزينة العامة.

2. حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2022

إجمالا تقدر حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2022 بـ 18673 م د منها 8548 م د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و10025 م د لتسديد أصل الدين (متوسط وطويل المدى) و100 م د قروض وتسبقات الخزينة.

من المتوقع استخلاص 150 م د بعنوان أصل قروض الخزينة، بالإضافة إلى احتساب مبلغ 1550 م د إيداعات لدى الخزينة العامة (كما تم شرحه أعلاه، جزء من اعتمادات منح الدعم بعنوان سنة 2022) وفي المقابل من المنتظر أن تبلغ الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع بعنوان 2021 والموجب تسديدها سنة 2022 حوالي 3009.8 م د.

وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض لسنة 2022 بـ 19982.8 م د.

بحساب م.د	نتائج 2020	ق م ت 2021	ق م 2022
حاجيات التمويل (تكاليف الخزينة)	**18339.1**	**21071.0**	**18673.0**
تمويل عجز الميزانية	10400.1	9792.0	8548.0
أصل الدين	7394.0	11129.0	10025.0
قروض والتسبقات الصافية للخزينة	545.0	150.0	100.0
موارد التمويل (موارد الخزينة)	**18339.1**	**21071.0**	**18673.0**
موارد الاقتراض	**15896.8**	**20270.0**	**19982.8**
موارد الاقتراض الداخلي	11126.3	8120.0	7331.0
موارد الاقتراض الخارجي	4770.5	12150.0	12651.8
الموارد الأخرى للخزينة:	**2442.3**	**801.0**	**-1309.8**
استخلاص أصل قروض الخزينة	158.8	150.0	150.0
موارد مختلفة :	2283.5	651.0	-1459.8
منها الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى		1651.0	-3009.8
منها موارد أخرى (الايداعات بالخزينة)	2283.5	1000.0-	1550.0

3.توقعات موارد الإقتراض لسنة 2022:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل ميزانية سنة 2022 بـ 19982.8 م د:

بحساب م.د	نتائج 2020	ق م ت 2021	ق م 2022
مجموع موارد الاقتراض	**15896.8**	**20270.0**	**19982.8**
الاقتراض الداخلي	**11126.3**	**8120.0**	**7331.0**
-رقاع الخزينة 52 أسبوع	2440.7	1249.0	800.0
-رقاع الخزينة القابلة للتنظير	3261.1	3343.0	3650.0
-القرض الرقاعي الوطني	0.0	1600.0	1400.0
-القرض البنكي بالعملة	2614.6	1928.0	1481.0
-التسبقة الاستثنائية	2810.0		
الاقتراض الخارجي	**4770.5**	**12150.0**	**12651.8**
-قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة	849.0	950.0	1044.0
-قروض خارجية موظفة معاد إقراضها	120.0	150.0	100.0
-قروض دعم الميزانية	3801.5	11050.0	8749.8
-السوق المالية العالمية (بضمان)			2758.0

4.تطور حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي الدولة في نهاية سنة 2022 إلى 114142 م د مقابل 107844 م د في موفى سنة 2021 أي بزيادة 6298 م د منها.

بناء على ذلك، يقدر الدين العمومي في موفى سنة 2022 بـ 82.57% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 85.56% بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 و 79.49% سنة 2020.

ويحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

بحساب م.د	نتائج 2020	ق م ت 2021	ق م 2022
حجم الدين الداخلي	**31753.8**	**40061**	**41184**
المناب	%34.1	%37.1	%36.1
حجم الدين الخارجي	**61290.8**	**67783**	**72958**
المناب	%65.9	%62.9	%63.9
الدين الإجمالي	**93044.6**	**107844**	**114142**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	**%79.49**	**%85.56**	**%82.57**

تتوزع هيكلة الدين الخارجي العمومي حسب العملات الرئيسية كما يلي:

جدول عدد 1: هيكلة الدين الخارجي للدولة جسب العملات

	نتائج 2020	ق.م.ت 2021	ق م 2022
الأورو	54.51%	%21.55	54.79%
الدولار الأمريكي	20.04%	%17.42	17.53%
اليان الياباني	9.65%	%8.66	9.35%
حقوق السحب الخاصة	11.65%	%14.62	14.45%
عملات أخرى	4.15%	%4.09	3.87%

يقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي نتيجة الزيادة بـ 0.01 دينار لسعري الدولار والأورو و 0.1 دينار لسعر 1000 يان ياباني كما يلي:

بحساب م.د	**الأورو**	**الدولار الأمريكي**	**اليان الياباني**
الزيادة في حجم دين الدولة	138.2	60.0	29.2

و إجمالا إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ 1% مقارنة بما هو متوقع في موفى 2022 يترتب عليه زيادة في حجم الدين العمومي بحوالي 766 م د أي 0.55% من إجمالي الناتج المحلي.